السوق الشرق أوسطية

المجلد الأول

(٧ـ١٢ / ٢٠٠٠)

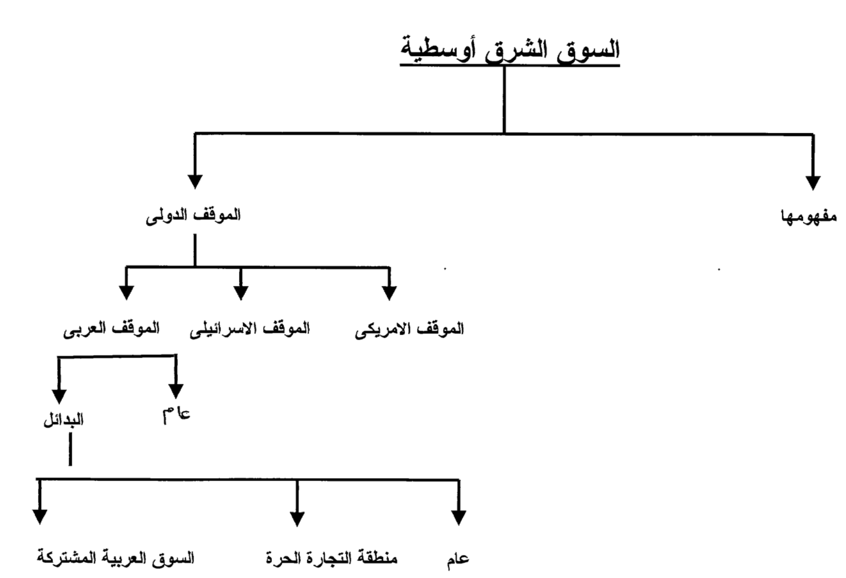
إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

السوق الشرق أوسطية
٢٠٠٠

إعـــــــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


السوق الشرق أوسطية
مفهومها
الموقف الدولى
الموقف الامريكى
الموقف الاسرائيلى
الموقف العربى
عام
البدائل
عام
منطقة التجارة الحرة
السوق العربية المشتركة

قائمة المصادر

اولا الجرائد

الاهرام – الاهرام المسائى – الوفد – العالم اليوم – الشرق الاوسط – الحياة – السياسة الكويتية

ثانيا المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى ٢٠٠٠

السوق الشرق أوسطية
مفهومها

السوق الشرق اوسطية

مفهومها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تحد جديد	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠٠٠/١٠/١١	١

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العـــــدد :	٢٩٥٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١١



على الرغم من تعدد التصورات التي وضعت لمشروع السوق «الشرق أوسطية» وما يحمله من الكثير من التحديات أمام مستقبل التعاون العربي، إلا انه لاشك في أن فرص ارساء ذلك المشروع والإستفادة من جوانبه الإيجابية المحدودة، قد تقلصت بصورة كبيرة أن لم يكن قد انعدمت تماما خاصة بعد الضربة الأخيرة التي وجهت لعملية السلام ووصولها إلى طريق مسدود تقريبا نتيجة التصعيد الإسرائيلي الأخير في مسلسل اعتداءاته ضد الشعب الفلسطيني والحقوق العربية. وقد اجمعت معظم الأراء والتحليلات التي دارت حول توضيح مفهوم «الشرق أوسطية» على ان ذلك السوق الذي يعتبر شكلا من أشكال التعاون الإقليمي لن يحقق الفوائد الاقتصادية المرجوة للدول العربية بقدر المزايا التي ستجنيها إسرائيل من ورائه حيث ستكون التعاملات الإسرائيلية مع الأطراف العربية في ظل ذلك المشروع لن تكون تعاملات الشريك المتكافئ بحكم تمتعها بالعديد من الاتفاقات التفضيلية مع الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

تاريخيا كانت المنطقة العربية موضوعا للتنافس بين القوى الدولية الكبرى في العالم وتم ترتيب اوضاعها وحدود دولها في أوائل القرن العشرين بناء على تفاهمات واتفاقات تلك الدول غير أن الترتيبات شبه المستقرة في المنطقة لم تعد كذلك منذ بداية التسعينات. فقد أدت حرب الخليج الثانية 1991 إلى تصدعات عربية عميقة حتمت ضرورة اعادة ترتيب البيت العربي وتبلورت ملامح اطار عربي معدل نسبيا تسير التفاعلات العربية وفقا له حاليا كما أدت بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في مدريد عام 1991 إلى ظهور اطار آخر يهدف إلى ترتيب الاوضاع الاقليمية فيما يطلق عليه الشرق الأوسط لا سيما دائرة دول الصراع العربي - الاسرائيلي وعلى مستوى ثالث بدأت علاقات دول المنطقة تتعمق مع دول حوض البحر المتوسط الأوروبية في ظل أطر ثنائية متعددة الاطراف بحيث بدأ اطار ثالث يتشكل لترتيب الاوضاع في المنطقة.

واصبحت المنطقة العربية تواجه تحديا جديدا يعرف باسم الشرق أوسطية ويحتاج الوقوف على معنى السوق الشرق أوسطية ومقومات نجاحها أو فشلها اقتصاديا إلى تحديد المقصود بمفهوم الشرق الاوسط، فالملاحظ أنه لا يوجد في التحليلات السياسية ما يمكن أن يطلق عليه تعريف دقيق للشرق الاوسط كما يبدو أن التوصل إلى هذا التعريف ليس بالامر السهل فمصطلح الشرق الاوسط يشير إلى دلالات متعددة تختلف باختلاف المرحلة التي يستخدم فيها المصطلح فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى استخدم مصطلح الشرق الاوسط ليشير إلى المنطقة التي تشمل العراق وفلسطين وشرق الأردن وقبيل الحرب العالمية الثانية استخدم المصطلح ليشير إلى المنطقة الممتدة من غرب الهند إلى شمال افريقيا ومنذ اواسط الخمسينيات اصبح المصطلح يشير إلى المنطقة التي تبدأ من المغرب غربا إلى باكستان شرقا وتركيا شمالا والقرن الافريقي جنوبا وبصرف النظر عن التعريف الجغرافي - السياسي المستخدم فإنه يمكن القول إن الشرق الأوسط حاليا يعد نظاما اقليميا ويكتسب اهمية بالغة بالنسبة للقوى الكبرى في النظام الدولي لكن اهم ملامحه ارتبطت بوجود الصراع العربي - الإسرائيلي.

ومع نهاية القطبية الثنائية الدولية في أوائل التسعينات وبداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي وتقدمها بعد عام 1991 في اتجاه توقيع عدد من الاتفاقات السلمية بين بعض الاطراف العربية واسرائيل وبدأ الحديث عن امكانية تطوير «التعاون الاقتصادي الاقليمي» من خلال آليات مختلفة كمؤتمرات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي ينظمها منتدى دافوس ولجنة التعاون الاقتصادي في اطار المفاوضات متعددة الاطراف بين العرب واسرائيل لكن اهم الاطر التي طرحت واثارت ضجة في هذا السياق هي فكرة السوق الشرق أوسطية التي تمثل طرحا امريكيا - اسرائيليا يهدف إلى إدماج اسرائيل اقتصاديا في المنطقة.

وضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
وضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العـــــدد :	٢٩٥٦
ـصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

وأشارت دراسة حديثة إلى أن فكرة الشرق اوسطية ليست حديثة تماما فخلال السبعينات والثمانينات طرحت افكار ومشروعات مختلفة دولية أو اقليمية لترتيب اوضاع المنطقة اقتصاديا. وعندما بدأت عملية التسوية السلمية فى مدريد عام 1991 كان من الوضح أن هناك مستوى من التعاون الاقتصادى الاقليمى يتم التفاوض حوله لكن «السوق الشرق أوسطية» كمشروع متبلور خلال التسعينات قد ارتبطت بالفكرة التى قدمها شيمون بيريز فى كتابه الشرق الأوسط الجديد والذى نشر فى أواخر 1993 واشار فيه إلى أن مستقبل التطور فى المنطقة برمتها يرتبط بالتحرك خطوة - خطوة لإنشاء كيان إقليمى مركزى على غرار المجموعة الاوروبية على أن يبدأ ذلك من مشروعات للتعاون بين دولتين أو اكثر فى المرحلة الاولى ثم مشاركة دولية فى المرحلة الثانية لتمويل وتدعيم ومشروعات التعاون الاقليمى ومن ثم يمكن الوصول فى المرحلة الثالثة إلى كيان اقليمى على غرار المجموعة الاوروبية. وتحتاج هذه المرحلة -كما يقول- إلى توافر مناخ الاستقرار السياسى، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى، وتوفير الامن القومى، وتعميم الديمقراطية بين دول الاقليم.

ولاشك فى أن انهيار الاتحاد السوفيتى ومن بعده حرب الخليج الثانية ثم انطلاق عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى من جديد المناخ الملائم لطرح فكرة الشرق اوسطية الجديدة حيث ترتبط امكانية تنفيذها ولو جزئيا ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام العادل فى المنطقة وبمعنى آخر فإن تدشين السوق الشرق أوسطية المشتركة إنما يمثل غاية، يمكن تصور التحرك نحوها عبر تحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة وليس العكس فالبعض يشير إلى أن السوق الشرق أوسطية هى التى ستؤدى إلى امكانية تحقق السلام.

لقد دخل الصراع العربى - الاسرائيلى مرحلة جديدة عام 1991، فقد انبثقت عن مؤتمر مدريد خمس لجان للمفاوضات متعددة الاطراف وهى لجنة ضبط التسلح والامن الإقليمى ولجنة التعاون الاقتصادى، ولجنة المياه، ولجنة البيئة، ولجنة اللاجئين. بالإضافة إلى لجنة تسيير تقوم بالتنسيق فيما بين هذه اللجان وقد جرت مناقشة قضايا التعاون الاقتصادى الاقليمى فى لجنة التعاون الاقتصادى باعتباره مكملا لعملية التسوية السياسية كما تقرر بالتوازى مع عمل تلك اللجنة عقد مؤتمرات اقتصادية اقليمية برعاية المنتدى الاقتصادى العالمى بدافوس سويسرا ومجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك بالولايات المتحدة عقد منها بالترتيب الزمنى مؤتمر الدار البيضاء فى سبتمبر 1994 ومؤتمر عمان «الأردن» اكتوبر 1995 ومؤتمر القاهرة فى نوفمبر 1996 ومؤتمر الدوحة فى نوفمبر 1997، والاخير قاطعته مصر لتعثر عملية السلام حيث اصرت مصر على ربط حضور هذه المؤتمرات بحدوث تقدم فى عملية السلام وذلك فى إطار رؤيتها الاستراتيجية بان السلام هو الذى يوفر اساسا للتعاون الاقتصادى.

ومن المؤكد أن الحديث عن السوق الشرق أوسطية فى المنطقة قد تقلص مع تعثر عملية السلام ووصلها إلى طريق مسدود نتيجة الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأمر الذى يؤكد صواب الرؤية المصرية بشأن ضرورة توافق التقدم فى هذه الفكرة مع التقدم فى عملية السلام. ولكن لابد من القاء المزيد من الضوء على مستقبل ذلك السوق والتعرف على جوانبه الايجابية ومخاطره على المنطقة العربية أيضا وتشير الدراسة إلى أن تحديد طبيعة المشروع الشرق أوسطى ليست سهلة وعلى الارجح فإنه لا يوجد تصور واحد بشأنه لكن تشير الكتابات المختلفة إلى نماذج متعددة لعملية الشرق أوسطية على نحو يوضح انها قد ذهبت -فى التصورات- إلى آفاق بعيدة فبعض التقارير التى تناولت السوق الشرق أوسطية تشير إلى أن تحقيق هذه الفكرة يمكن أن يتم على عدة مراحل يحمل كل منها بعض الاخطار بالنسبة للمستقبل العربى، وتتمثل تلك المراحل فى دمج أولا الاقتصاد الفلسطينى فى الاقتصاد الأسرائيلي وإقامة منطقة تجارة حرة بينهما واهم مخاطر هذه المرحلة انها ستؤدى إلى دمج الاقتصاد الفلسطينى الوليد فى الاقتصاد الاسرائيلى فى مجالات متعددة وعبر اساليب مختلفة فى اطار تبعية الاقتصاد الفلسطينى واعتماده الكامل على الاقتصاد الاسرائيلى.

ويتم فى هذه المرحلة التالية توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن وتؤدى إلى إقامة تجمع اقتصادى ثلاثى على غرار الاتحاد الاقتصادى الذى اقيم بين «دول البينيلوكس» الأوروبية الثلاث - بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج - ورغم أن هذا الخيار يحقق فوائد للاطراف الثلاثة فإن مكمن الخطر يتمثل فى أن توزيع هذه الفوائد لن يكون متساويا دائما وإنما سيحكمه التطور الاقتصادى لكل طرف، ويتم فى مرحلة لاحقة توسيع منطقة التجارة الحرة الشرق اوسطية لتشمل دولا عربية وغير عربية فى المشرق والمغرب العربى إضافة إلى تركيا وايران وربما قبرص أما عن مخاطر هذه المرحلة فإنها ستقسم الاقليم الاقتصادى العربى إلى قسمين : الأول، بلدان المشرق العربى ومعها اسرائيل، ومن المتصور أن تضم تركيا، والثانى بلدان المغرب العربى التى يتعمق ارتباطها باوروبا.

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السوق العربية المشتركة ونموذج السوق الأوروبية	احمد محمد	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣
٢	الخلافات تهدد التقدم فى مفاوضات ...	جيمس كوكس	الشرق الاوسط	٨٠٤٠	٢٠٠٠/١٢/٢	٥

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : احمد محمد
الموضوع الفرعى : الوقف الدولى	رقم العـــــدد : ١٦٥٩
المصــــــدر : الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/٢٣

السوق العربية المشتركة ونموذج السوق الأوروبية

فى عام ١٩٥٧ وافق عدد قليل من الدول الاوروبية علي اقامة سوق اوروبية مشتركة وكان الهدف من اقامة هذه السوق هو العمل علي التوسع الاقتصادى المستمر وعلي الاستقرار الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة واقامة علاقات وثيقة بين دول السوق فى هذا العام نفسه.أى فى سنة ١٩٥٧.تبنى المجلس الاقتصادى فى الجامعة العربية اتفاقا حول حرية تنقل الاشخاص ورءوس الاموال والبضائع بين البلاد العربية.

د. أحمد حمد
أستاذ بالجامعات العربية

لم يكن من المتوقع ان تحقق السوق الاوروبية المشتركة اى تقدم فى مسيرتها الاقتصادية نظرا للعوائق الآتية :

أ ـ لم يسبق لهذه الدول أن اجتمعت علي منهج اقتصادى واضح الملامح تسترشد به فى مسيرتها الاقتصادية بل تقاسمتها المذاهب والاتجاهات فى مجال الاقتصاد فبعضها غلب عليه النظام الاشتراكى وبعضها ساد فيه النظام الراسمالى.

ب ـ لم يسبق لهذه الدول أن عرفت معنى الائتلاف تحت مظلة نظام سياسى بل علي العكس من ذلك لم تعرف منذ وجودها إلا الفرقة والشتات وعدم الائتلاف الذى جزاها الي اجزاء صغيرة يستقل بكل منها اسرة من اسر النبلاء.

جـ ـ لم تجمع بين هذه الدول وحدة دينية تقرب بين شعوبها بل فرقت بينها مذاهب شتى ونحل متباينة اورثتها الكراهية والبغضاء والعداوة المستحكمة علي الرغم مما يبدو احيانا من مظاهر الصداقة والتقارب.

د ـ تركت الحروب الطاحنة ـ التى تستمر احيانا اكثر من قرن ـ جروحا غائرة وعميقة فى مشاعرهم وفى تاريخهم مازالت تنز بالقيح والصديد فى اجيالهم جيلا بعد جيل.

هـ ـ لم يحدث فى تاريخ هذه الدول ان اجتمعت علي لغة واحدة تكون وسيلة التفاهم والتقارب بينها حتى تكون مؤشرا علي التقدم ببعض الخطوات فى هذه السوق بل كان لكل دولة لغتها التى تمسكت بها ولاتحب الا التفاهم عن طريقها ولو كان هذا التفاهم مع جارتها الاشد بها التصاقا.

وقد نتج عن تعدد اللغات فى هذه السوق تعقيدات جمة فى انجاز اعمالها فهناك ست لغات رسمية لابد من استعمالها هى : الفرنسية والالمانية والانجليزية والايطالية والهولندية والدانماركية.

وبسبب هذا التعدد فى اللغات كان علي ادارة السوق ان تعين جيشا من الموظفين يبلغ اكثرمن ١٥٠٠٠ خمسة عشر الف موظف يقوم بالترجمة والكتابة باللغات الست .

وكان هذا سببا فى أن تتعرض ادارة السوق للنقداللاذع فانها تستهلك سنويا مايزن اكثر من الف طن من الورق، ولكثرة اللغات والترجمات فى اعمال هذه السوق يسوق النقاد مثالا مضحكا لما يحدث من اسراف نتيجة ذلك فيقولون ان نص وثيقة الاستقلال للولايات المتحدة جاء فى ٣٠٠ كلمة لكن تنظيم التداول لمادة (الكرامل) المستعملة فى (الآيس كريم) بين دول السوق ـ جاء فى ٢٦,٩١١ كلمة !

قد كان من المتوقع ـ علي العكس من السوق الاوروبية المشتركة ـ ان تنطلق السوق العربية المشتركة بقوة لتحقيق مانصبو اليه من تكامل ووحدة نظرا للممهدات والمشجعات الاتية دون اى عوائق او مثبطات :

أ ـ سبق أن عرفت البلاد العربية الوحدة الاقتصادية عن طريق التشريعات المنظمة لتملك المال وتبادله وتوسيع قاعدة الكفاية به ومن منع تلك السفهاء للمال ملكية تامة وتحريم الربا وتبادل المحرمات ومن توزيع الزكاة المعروضة والصدقات المندوبة ومسئولية الاغنياء عن الفقراء مسئولية التزام فى الدنيا وحساب فى الآخرة.

ب ـ سبق أن عرفت البلاد العربية الوحدة العربية عن طريق الخلافة والخلافة كانت اطارا سياسيا يجمع فى داخله جميع البلاد الاسلامية ومنها البلاد العربية.

ج ـ وحدت بينها المشاعر الدينية فعاشت وتعيش وحدة العقيدة ووحدة الشعائر من اذان ودعاء وابتهال ووحدة العبادات من صلاة وصيام وحج تدفع فى نظمها ومناسكها الي التجميع والتأليف.

د ـ وجدت بينها الاصول الثقافية التى لايمكن ان يطرأ عليها تجريف او تبديل فقد اصبحت الحقائق القرآنية الثابتة والتوجهات النبوية الحليمة هى الغذاء الاساسى الذى تكونت منه افكار شعوبها. ـ

هـ ـ وجدت بينها وسيله التفاهم ـ وهى اللغة العربية ـ

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : احمد محمد
الموضوع الفرعي : الوقف الدولى — رقم العـــدد : ١٦٥٩
المصـــــدر : الاهرام الاقتصادى"مجلة" — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/٢٣

فليس هناك أى اشكال فى استعمالها فى أى بلد من البلاد العربية علي الاطلاق وليست هناك اية لغة اخرى يتمسك بها اى بلد عربي لتكون اداة للتفاهم فى السوق العربية المشتركة.

ـ والعجيب بل المثير ان ما لم نكن نتوقعه للسوق الاوروبية المشتركة قد وقع بالفعل بل تحولت السوق الاوروبية المشتركة من تكتل اقتصادى الي اتحاد اوروبى يبشر فى الرقيب العاجل بوحدة سياسية كاملة. وأن ما كنا نتوقعه للسوق العربية المشتركة مازال سرابا يحسبه الظمأن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا .اى عاقل فى أى بلد عربي يقبل بعد هذه المقارنة الواضحة بين السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة ان يبقى حالنا على ماهو عليه ؟ان الاعتذار عن ذلك أو التعليل له يعتبر ضربا من الاحتجاج لتبرير ذنب بذنب مثله فلم يعد هناك مجال لاعتذار أو تبرير وليس الا الانطلاق الجاد والعمل المنتظم لجعل السوق العربية المشتركة حقيقة واقعة.

ان البلاد العربية فى حاجة ماسة الي :

ا ـ ان يعتبدل ميزانها التجارى فكل بلد عربي يشكو من اختلالهذا الميزان هذا الاختلال المستمر والمتزايد عاما بعد عام من تناقص الصادرات وتزايد الواردات حتى انها تدرج فى البلاد المستهلكة علي الرغم من امكانياتها الضخمة فالي متى هذا ؟

ب ـ الي تأسيس مراكز بحوث علمية مرتفعة المستوى لتطوير الياتها وتجويد منتوجاتها وضمان التقدم المطرد فى سباق المنافسات الدولية.

جـ ـالي الاستفادة من الخبرة التى حرمت منها فهناك خبرات مهاجرة تركت البلاد العربية التى نشأت فها ودرجت عليها وحصلت علي اساسيات الحياة منها ثم طاب لها العيش فى بلاد اخرى لتبذل فيها طاقتها مقدمة كل ما تملك من خبرة تتقدم بها هذه البلاد ويرتفع شانها فالي متى نترك ابنا منا فى خدمة غيرنا ؟

د ـ الي سحب اموالها المودعة فى البنوك الاجنبية واستغلال هذه الاموال التى تبلغ الان مايزيد علي الف مليار فى تحقيق الغاية التى يصبو اليها كل وطنى فى البلاد العربية وهى التحرر من قيود التبعية فى مجال الاقتصاد الدولي والوقوف موقف الند فى سباق التنافس التجارى.

هـ ـ الى ان تصبح قوة كبيرة لها تاثيرها الفعال فى اتجاهات السياسة الدولية فان الاتحاد الاوروبى الذى هو وليد السوق الاوروبية المشتركة اصبح ذا قوة فعالة فى اتجاه السياسة العالمية ولم يكن يتيسر له هذه الفعالية الدولية من قبل . ان الكيان الكبير هو صاحب الكلمة والرأى والقرار فى عصرنا هذا فالى متى نظل بعيدين عن القمة فى الساحة الدولية بتمزقنا فى كيانات صغيرة ؟

مهما كانت الصلة قوية بين اى بلد عربي وبلد اجنبى من الود والتفاهم والتعاون والمساعدات فى مجال التطوير فهى صلة قائمة علي المنفعة وحدها فاذا احس البلد الاجنبى المنتفع أن منفعته قد زالت أو بدأ يتضائل حجمها ادار ظهره لقرينه البلد العربي حتى لو كان هذا البلد العربي فى أسوأ الاحوال وأحلك الازمات والشواهد علي ذلك كثيرة فى الماضى والحاضر. مهما كانت الصلة ضعيفة بين أى بلد عربى وبلد عربي آخر فهى صلة قائمة علي الاخوة اساسا فانها اخوة الدم والدين والعرق واللغة فضلا عن المصالح الحياتية المشتركة وصلة الاخوة لايمكن ان تنقطع علي الاطلاق حتى لو حاول احد من الاخوة قطعها كما ان صلة الاخوة لايؤثر عليها اسوأ الاحوال ولا أحلك الازمات بل أن هذه الصلة تزداد صلابة وفعالية عندما تتعرض لأسوأ الاحوال وأحلك الازمات. ان الحروب علي الساحة الدولية اصبحت تركز فى هذا العصر علي الميادين الاقتصادية وهذا يدفع البلاد العربية دفعا الي أن يقيموا فى الحال معسكرا لهم عن طريق السوق العربية المشتركة للدفاع عن كيانهم ومقدراتهم ولاثبات وجودهم فى معترك الحياة واخذ مكانهم المرموق تحت شمس هذا الوجود. اى لحظة تمر علي البلاد العربية دون أن تتحرك فى جذبه لاقامة سوق عربية مشتركة تكلف هذه البلاد خسارة مادية ومعنوية اكبر من أن يتناولها حساب او احصاء فضلا عن أى تقصير فى اقامتها يعتبر تقصيرا فى واجب عينى هى مكلفة به شرعا انطلاقا من هذا الامر الالهى :« وتعاونوا علي البر والتقوى» وأى بر يعادل البر بالشعوب العربية ؟ وأى تقوى تعادل اتقاء تسلط الاعداء علي مقدراتنا ؟

ان الاهمال فى واجب شرعى تمرد وعصيان وان التخلف عن الركب انقطاع وضياع.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	جيمس كوكس
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العـــدد :	٨٠٤٠
المصـــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

الخلافات تهدد التقدم في مفاوضات تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

جنيف: جيمس كوكس *

يرتبط إسم مدينة سياتل بالفشل عندما يتردد الإنسان في ردهات المبنى الوقور الذي يعود تاريخه للقرن الثامن عشر ويضم منظمة التجارة العالمية في جنيف.

وتحمل المدينة ذكريات سيئة: المتظاهرون يحطمون المقاهي في شوارع سياتل، وقوات مكافحة الشغب تطلق الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، ووزراء التجارة يختفون في ردهات الفنادق.

وسترتبط مؤتمر التجارة العالمي الذي عقد في سياتل في شمال غرب الولايات المتحدة، الذي حلت ذكراه السنوية قبل عام الاسبوع الماضي، بالفوضى، غير ان مضايقات الشوارع اخفت الامر الواضح، وهو ان المؤتمر كان سيفشل بمظاهرات او بدونها - لان منظمة التجارة العالمية في ورطة بخصوص مستقبلها.

وبعد مرور عام لا تزال المنظمة تعاني لاستعادة توازنها. واذا لم تحدث تغييرات خلال وقت قريب، فإن النيات السيئة والجمود الذي تعاني منه المنظمة التي تضم 138 دولة ستطفو على السطح امام الراي العام في الربيع القادم، عندما تحاول المنظمة مرة اخرى ترتيب محادثات عالمية تهدف الى القضاء على الحواجز التجارية في الخدمات والمنتجات الزراعية ووضع قواعد التجارة الالكترونية.

ويشير المراقبون الى ان فرص عقد جولة جديدة من المحادثات للمنظمة في العام القادم، لا تزيد على خمسين في المائة.

واشارت نشرة «وورلد تريد اجندا»، وهي نشرة نافذة تصدر في جنيف، الى أن وضع المنظمة حرج، «فهي تعاني حاليا من ازمة اخلاقية، وتعاني من نقص الاعتراف بها، ومن مشاكل ادارية».

والمشكلة أن الدول الاعضاء على خلاف حول مضمون المفاوضات، وما هو المخرج الذي يمكن منحه للدول الفقيرة، وكيف يمكن اصلاح عمل مقر منظمة التجارة العالمية الذي يضم 500 موظف في جنيف.

ويقول مايكل مور المدير العام لمنظمة التجارة العالمية «نحن مستمرون في تمهيد الطريق استعدادا للمحادثات الجديدة. ولكننا في الوقت ذاته، ستكون قد تعدينا سلطاتنا، في الربع الاول من العام القادم، ويمكننا مد الامر شهرا أو شهرين».

ويمكن للمدير العام النيوزيلندي ان يحتج ويعترض، ولكن منظمة التجارة العالمية هي منظمة تعتمد على الاجماع، ويمكن لأي من الدول الاعضاء عرقلة مبادرة اساسية، وخنق مبادرات لمفاوضات جديدة.

وبالرغم من حق الفيتو، فإن الدول الفقيرة تشعر أن منظمة التجارة العالمية هي ناد للدول الغنية. والعديد من الدول الاعضاء فقيرة لدرجة تمنعها من الاحتفاظ ببعثة دبلوماسية دائمة في جنيف، أو تكليف كبار المحامين لإعداد وجهة نظرهم في الخلافات التجارية او تطوير اجراءات الجمارك والقوانين التجارية للالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية. وقد قضى مور وكبار مساعديه معظم السنة الماضية يتنقلون بين عواصم العالم الثالث ويجرون عشرات من الاجتماعات في محاولة لطمأنة الدول الفقيرة بأن المنظمة تركز على احتياجاتهم.

وقال مور في لقاء عقد في العاصمة البريطانية في الشهر الماضي «لقد تمكنا من اعادة بناء الثقة في المنظمة بالتخلص من الدماء الخبيثة التي سممت العلاقات بين حكومات الدول الاعضاء، وأوضحنا للعالم الخارجي ان المنظمة يمكن ان تعمل بصورة فعالة وبطريقة عادلة».

وتجدر الاشارة الى ان المرشحين للرئاسة الاميركية، ال غور وجورج بوش (الابن)، يفضلان جولة جديدة من المحادثات، التي يمكن ان تفيد الاقتصاد الاميركي. وبالرغم من عجز الميزان التجاري الهائل فإن الولايات المتحدة لديها فائض في مجال الصادرات الزراعية والخدمات، والذي من المؤكد أن اية مفاوضات جديدة ستشملهما.

وقبل ان يتم ذلك، يجب على منظمة التجارة العالمية ان تشفى من الامراض التي تعاني منها. فقد

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	جيمس كوكس
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولى	رقم العـــــدد :	٨٠٤٠
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

تم تاسيسها عام 1995 للعمل كمنتدى للمفاوضات التجارية ومحكمة دولية للفصل في المنازعات التجارية. وقد واجهت العديد من المشاكل اخيرا في كلا المجالين،ومن بين المشاكل التي تواجهها عدم امكانية اتفاق الدول الكبرى. فالولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي (15 دولة) لم تتمكن من تضييق هوة الخلاف التي باعدت بينهما في سياتل.

وعلى العكس من الولايات المتحدة، تريد اوروبا مجالا اوسع في جولة المفاوضات الجديدة. وتسعى لوضع مستويات كونية لمنع الإحتكار وقواعد للاستثمارات الاجنبية. كما انها تقف الى جوار اليابان في محاولتها تحدي قوانين منع عمليات الإغراق الاميركية، التي إستخدمتها ادارة كلينتون لمعاقبة شركات صناعة الصلب الاجنبية.

وفي الوقت ذاته يصمم الجانب الاميركي على اهمية القضاء في توضيح نظام الدعم الاوروبي ودعم اسعار السلع الزراعية. وهو الامر الذي سيؤدي الى زيادة مبيعات المزارع الاميركية من الدواجن واللحوم في اوروبا الشرقية، وشحنات القمح في شمال افريقيا، ولحم الخنزير في اليابان. وفي الوقت ذاته يصر الجانب الاوروبي على ضرورة وقف بعض الدعم الاميركي، مثل برنامج المساعدات الغذائية، وقروض التصنيع.

والجدير بالذكر ان متوسط الدعم الحكومي للمزارعين في الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة يصل الى 19 الف دولار سنويا. لكن الفارق هو ان هذا المبلغ يمثل 45 في المائة بالنسبة لدخل المزارع الأوروبية و22 في المائة بالنسبة للمزارع الاميركية. كما ان المزارعين الاوروبيين سيخسرون الكثير: فالعديد من المدفوعات التي يحصلون عليها تقع في اطار بعض الجوانب التي تستهدفها منظمة التجارة العالمية.

غير ان القطاع الزراعي يملك حساسية سياسية خاصة، فقد تحدى كل الجهود الرامية الى الليبرالية التجارية لأكثر من 50 سنة. ولكن الضغوط لما تزال مستمرة، فقد حظر على الدول الاعضاء طبقا لبعض البنود في قوانين منظمة التجارة العالمية استخدام محكمة المنازعات في جنيف لاستهداف البرامج الزراعيه لكل من الدول الاخرى. غير ان الهدنة تنتهي في عام 2003.

اما الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي فهي ذات اهمية خاصة، فهناك خلافات بين الجانبين تهدد بفقدان الثقة في النظام. فقد اختار الاتحاد الاوروبي استيعاب العقوبات المالية التي فرضتها واشنطن بدلا من تغيير اجراءات استيراد الموز واللحوم للالتزام بقوانين المنظمة.

ويقول سكوت ميلر الناشط لحساب شركة بروتر اند غامل الاميركية للصناعات الاستهلاكية «اذا كنا دولة صغيرة، فإن الدرس المستفاد هو ضرورة الالتزام بإجراءات منظمة التجارة العالمية، ولكن يمكن للدول الكبرى تجاهلها».

ويمكن للتوتر عبر الاطلنطي ان يزداد حدة. فالولايات المتحدة تواجه امكانية دفع جزاءات مالية قيمتها 4 مليارات دولار اميركي فرضها الاتحاد الاوروبي. كما ان الدول الصغيرة تشعر بالغش. فدول مثل دول البحر الكاريبي ودول جنوب الصحراء الافريقية ودول اميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا لا ترى منظمة التجارة العالمية تعمل لصالحهم.

فهم يفتقدون للموارد لدفع تكلفة التحديات القانونية ضد الدول الاخرى في جنيف.

وفي الوقت ذاته لم تتمكن الدول الفقيرة من استغلال قوتها ـ الزراعة وصناعة النسيج ـ لان هذه المجالات استمرت لفترة طويلة بلا تحرر في المفاوضات التجارية السابقة. وكانت النتيجة هي ان الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان وغيرها من الدول الثرية تمكنوا من استخدام منظمة التجارة العالمية كهروة لفتح اسواق في الدول الفقيرة بينما يحمون مزارعهم واسواق النسيج من صادرات الدول الفقيرة.

لقد اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي خطوات متواضعة لفتح اسواقها امام مزيد من منتجات الدول الفقيرة.

وفي الوقت نفسها بدات بعض الدول في اظهار عضلاتها. فبعدما كانت تقف بعيدا في الماضي، تيقنت دول، مثل البرازيل والهند ومصر وجنوب افريقيا والمكسيك وعدد قليل من الدول الاخرى، من مدى مكاسبها من التجارة.

والعديد من هذه الدول تعارض منح افقر الدول مزيدا من امكانيات السوق ومزيدا من الوقت لتطبيق قرارات المنظمة. وفي الوقت ذاته، تتعهد بانها لن تقبل رغبات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي لادخال الحد الادنى من الاجور ومستويات بيئية في القوانين التجارية.

ومن الناحية التكنيكية يعتبر اعضاء منظمة التجارة العالمية ملتزمين ببدء المناقشات حول الحواجز التجارية في مجال المنتجات الزراعية والخدمات مثل الاتصالات والقانون والمحاسبة والمصارف، والاستشارية. وفي الوقاع فإن المحدثات لن تحقق اي تقدم الا اذا كانت جزءا من جولة رسمية يمكن للتوقيتات المحددة الضغط على الدولة لتقديم تضحيات لاتمام الاتفاق.

السوق الشرق أوسطية
الموقف الامريكى

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولى : الموقف الامريكى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	علامات استفهام حول	ياسر صبحى	الاهرام	٤١٦١٧	٢٠٠٠/١١/١٥	٧

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ياسر صبحي
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي:الموقف الامريكي	رقم العـــــدد :	٤١٦١٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/١٥

علامات استفهام حول إمكانية توقيع اتفاق للتجارة الحرة مع واشنطن!

صادرات مصر للسوق الأمريكية لاتتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنويا.. لماذا؟

واشنطن من: ياسر صبحي

قد ترى بعض الملابس المصرية في أكبر المراكز التجارية الأمريكية او تشترى منتجات العصير المصرية من إحدى محلات البقالة في واشنطن إلا أن وجود المنتجات المصرية في السوق الأمريكية أكبر سوق مستهلكة ومستوردة في العالم لايزال ضعيفا. فالصادرات المصرية الى الولايات المتحدة لا تتعدى ٥٠٠ مليون دولار سنويا بينما تبلغ الواردات الأمريكية من اجمالي دول العالم نحو تريليون (الف مليار) دولار كل عام تمثل ٢٠٪ من اجمالي الواردات العالمية. ولكن كيف يمكن لختراق هذه السوق العملاقة؟

لا يجب الاتكال على امكانية اقامة إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة تمنح مزايا تفضيلية للمنتجات المصرية لانه أمر غير وارد في المستقبل القريب. فمن خلال عدة لقاءات وحوارات مع المسئولين في وزارة التجارة الأمريكية ومكتب الممثل التجارى (المسئول عن التفاوض حول اتفاقات التجارة) وعدد من خبراء التجارة في المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فإن هذا الموضوع لا يبدو فقط غريبا او جديدا على مسامعهم ولكنه ايضا من الصعوبة أن يكون ضمن أولويات سياسات التجارة الخارجية الأمريكية.

ويرى مارك جرومبرفيدج الخبير بمركز دراسات السياسات التجارية (كاتو) انه لن تكون هناك اتفاقات تجارة حرة جديدة تجريها الولايات المتحدة لانه لا توجد إرادة سياسية لتحقيق ذلك في الوقت الحالي. ويضيف أن وجود عدد كبير من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية او الاقليمية تمثل عائقا أمام تحرير التجارة العالمية. ولكنها تقول إن هذا الأمر يعتمد على فكر الإدارة الأمريكية الجديدة والذى لم يتضح بعد، كما سيعتمد أيضا على العلاقة بين الرئيس الأمريكي الجديد والكونجرس ومدى التعاون والتنسيق بينهما حتى يتم التوصل الى قرار. كذلك فإنه في جميع الحالات يستغرق القيام بالتفاوض على اتفاقية للتجارة الحرة وقتا طويلا من الاجراءات الإدارية.

فالأمر كله يعتمد إذن على فكر الإدارة الأمريكية الجديدة والاولويات التى ستضعها وما إذا كانت ترغب في التقدم في تحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية أو من خلال الاتفاقات الاقليمية والثنائية كخطوات في سبيل تحرير التجارة العالمية. وتوضح مسئولة بوزارة التجارة الامريكية إن الأهداف التى وضعتها الحكومة الحالية لهذا العام هى التوصل الى جولة جديدة من المفاوضات التجارية من خلال منظمة التجارة العالمية، وتجرى في الوقت الحالي مفاوضات في مقر المنظمة بجنيف حول موضوعي الزراعة والخدمات، كذلك التوصل الى اتفاق تجارى مع الصين وهو ماتحقق فيه خلال الشهر الماضى والتعامل مع دول أمريكا اللاتينية من أجل زيادة التعاون معها لانها تمثل منطقة اساسية ومهمة للتجارة الأمريكية، وكذلك امكانية ايجاد منفذ اكبر للتجارة مع دول الكاريبي وافريقيا وهو ماتم التوصل اليه أيضا هذا العام، بالاضافة الى التأكد من تنفيذ أوروبا لالتزاماتها التجارية خاصة فيما يتعلق بقضية الموز التى حدثت منازعات بشأنها من خلال منظمة التجارة العالمية. ويوضح فريدريك مونتجمرى المسئول الأمريكي التجارى السابق والخبير العالمي بأحد المنظمات غير الحكومية أن عملية تحرير التجارة تشبه الدراجة إذا لم تكن هناك استمرارية في التبديل سوف تتوقف، كذلك إذا لم توجد عملية تحرير مستمرة للتجارة. وهذا السبب هو الذى قد يؤدى بالولايات المتحدة في حالة عدم نجاحها في التوصل الى اتفاقية جديدة لتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية قريبا فإنها قد تنتقل الى إجراء اتفاقات ثنائية واقليمية وهو الوضع ذاته الذى قامت خلاله باتفاق تجمع النافتا (مع كندا والمكسيك) عندما تعطلت اتفاقية جولة اوروجواى وحتى بداية التسعينات. وحول شروط عقد اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة يقول مونتجمرى إنها اقتصادية وسياسية، فيجب ان تكون الدولة المقابلة راغبة وتريد بالفعل اقامة الاتفاقية، كما أن أهم الشروط الاقتصادية تتضمن أن يكون الاقتصاد يتبع نظام السوق ولديه البنية الأساسية التى تساند عملية التحرير الاقتصادى بما في ذلك البنية الأساسية الخاصة بالاقتصاد الجديد وتوافر القطاع المالى المناسب، حتى تستطيع الدولة تحمل انفتاح الاقتصاد.

ويضيف انه في الوقت نفسه قد تقوم الولايات المتحدة باتفاقات تجارة حرة لأسباب سياسية في المقام الاول كما حدث مع إسرائيل في عام ١٩٨٢ او المفاوضات الحالية مع الاردن حيث تكون هناك اهمية سياسية تتعلق بالأمن القومى الأمريكي ولضمان عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. توقع مونتجمرى أن يكون تركيز الولايات المتحدة في الفترة المقبلة.. بعد نجاح التوصل لاتفاقية تجارية مع الصين على روسيا باعتبارها اكبر دولة خارج منظمة التجارة العالمية بعد الصين.. كما يمكن أن يلى ذلك حدوث اتفاق تجارة حرة من خلال تجمع الباسيفيك مع الدول الآسيوية التى تطالبنا بذلك. ولا شك أن في مثل هذه الظروف التى تحكم السياسة التجارية الأمريكية فإن امكانية اقامة اتفاقية تجارة حرة بين مصر وأمريكا سوف تعتمد أساسا على البعد السياسي، وامكانية ايجاد ارادة سياسية داخل الإدارة الأمريكية التى تلخذ عادة المبادرة وداخل الكونجرس الذى يملك سلطة الموافقة واقرار الاتفاقية، وبذلك فإن هذا البعد السياسى يمكنه أن يحقق ميزة اقتصادية مهمة لمصر بفتح فرص افضل للمنتجات المصرية وكذلك المساهمة في تطوير وتحديث الاقتصاد المصرى من الداخل، وإحداث توازن في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر بعد توقيع اتفاقية المشاركة الأوروبية.

وعلى الرغم من أنباء قيام نحو ٧٠ عضوا من الكونجرس بطلب اقامة اتفاقية تجارة حرة مع مصر فلا يمكن الاعتماد على ذلك، بل التركيز على الفرص الأخرى المتاحة لاختراق هذه السوق. وهناك عوامل عديدة مشجعة داخل الاقتصاد الأمريكي تسمح بذلك. من أهم هذه العوامل هي الايمان بأهمية الواردات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. ويقول جيمس جوارتني كبير خبراء الاقتصاد بالكونجرس إن الواردات لعبت دورا مهما في تطور ونمو الاقتصاد الأمريكي. فعلى عكس مايظن الكثيرون من ان الواردات تؤدى الى ايجاد فرص عمل في الدول المصدرة على حساب الاقتصاد الأمريكي، فإن العجز التجارى الأمريكي الكبير (والذى يصل الى نحو ٣٠٠ مليار دولار) والمستمر منذ أوائل السبعينات هو الذى سمح للاقتصاد بالقدرة على استيعاب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الضخمة التي تتدفق سنويا على الاقتصاد وتساهم في ايجاد فرص عمل جديدة ونمو كبير. كذلك فإن الواردات تسمح بتخفيض معدلات التضخم (في حالة عدم وجودها سوف ترتفع اسعار السلع محليا) وتوفير مدخلات الانتاج بأفضل جودة وأرخص الأسعار، كما تساهم في زيادة التنافس بما يرفع كفاءة المنتج الأمريكي ويوفر اختيارات اكبر أمام المستهلك الأمريكي بأسعار أفضل مما يزيد رفاهية المجتمع.

والاقتصاد الأمريكي لايزال يعتبر منغلقا رغم الحديث عن العولمة! فالتجارة الخارجية لا تمثل إلا نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي بينما الأغلبية العظمى بنحو ٨٠٪ تتم محليا، كما ان ثلث الشعب الأمريكي فقط اتيحت له فرصة السفر إلى خارج الولايات المتحدة.. وأغلبية الشعب لا تتحدث لغات أخرى! وفي ذات الوقت هناك ادراك أن نمو الاقتصاد الأمريكي في المرحلة المقبلة سوف يعتمد على زيادة الصادرات وبالتالى زيادة حجم التجارة خاصة مع الدول النامية..

العنصر الأخر المشجع وهو أن الاقتصاد الأمريكي يتحول بصورة متزايدة الى الاعتماد على قطاع الخدمات، وليس على الانتاج السلعي الصناعي أو الزراعي. فالخدمات وعلى رأسها مايتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والترفيهية اصبحت تمثل نحو ٧٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وهى القطاعات التى تملك فيها ميزة اساسية وتتفوق من خلالها على مستوى العالم. اما بالنسبة للسلع التى تحتاج أساسا الى عنصر العمالة فهى تعتمد بشكل متزايد على الواردات. وهذا التغير الهيكلى في الاقتصاد الأمريكي يتيح آفاقا واسعة للصادرات المصرية من جانبين: أولاهما قطاع المنتجات التقليدية وامكانية المنافسة المفتوحة أمام جميع دول العالم. وفي قطاع الملابس مثلا سوف تكون منافسة المنتج المصرى ليس مع هونج كونج وكوريا وكندا والمكسيك ولكن مع دول أقل مثل بنجلاديش ومكاو وجزر الكاريبيان.. كذلك بالنسبة للزراعة فالولايات المتحدة من خلال اتفاقات التجارة العالمية سوف تضطر الى تخفيض الدعم عن صادراتها الزراعية وعن القطاع الزراعى وهو مايسمح بفرص أفضل أمام المنتجات المصرية، وهو أمر متاح أمام المنتجات المصرية الاخرى بشرط المنافسة والتعرف على شروط وطبيعة الأسواق الأمريكية. أما الفرصة الكبيرة الأخرى فهى في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات ذاته، فالتوسع الكبير في هذا القطاع مؤخرا أظهر نقصا كبيرا في الكفاءات والمهارات والخبرات التى تضمن استمرار نمو كبير لهذه القطاعات.

السوق الشرق أوسطية
الموقف الاسرائيلى

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولى : الموقف الاسرائيلى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مخاطر محتملة	لجلاء الرفاعى	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠٠٠/١٠/١١	٨

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعي
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي:الموقف الاسرائيلي	رقم العــــدد :	٢٩٥٦
المصــــدر :	العالماليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

مخاطر محتملة

هناك «حسابات مختلفة» ترتبط بمشروع الشرق الاوسطية ويرى البعض انه في حالة اقرار السلام العادل فان ذلك قد يحقق التعاون الاقتصادي الاقليمي عائدا ايجابيا رغم تفاوت نسب الاستفادة المحتملة منه بين العرب واسرائيل لكن في كل الاحوال لابد من توافر شرطين اساسيين مترابطين حتى تكون المكاسب المتوقعة من المشروع مدعاة للبدء والاستمرار فيه.

وقد دعت الدراسة الى ضرورة ان يكون دور اسرائيل وموقعها في النظام الشرق اوسطي معادلا وموازيا لدور كل قطر من الاقطار العربية فهي سوق لكل الدول وليس لإسرائيل مع الدول الاخرى. فاعطاء اسرائيل موقعا متميزا ومتفوقا يمثل خللا بنيويا خطيرا يرتب اثارا ضارة كثيرة للاقطار العربية.

الا تكون مكاسب اسرائيل على حساب اقتصاديات العرب فقيام اى تعاون اقليمي يستند على استفادة اطرافه وليس تاثرهم من جراء قيامه فالمفترض ان التعاون يمثل اضافة لقدرات اطرافه وليس خصما منها اما بالنسبة لمخاطر السوق الشرق اوسطية فان هذا الجانب قد مثل المحور والطابع العام لمعظم التحليلات التي تناولتها.

حيث ان فكرة السوق الشرق اوسطية تؤسس نمطا جديدا للتخطيط وتقسيم العمل بين دول المنطقة تتخصص بموجبه كل دولة بصناعة معينة او انتاج معين وترغب اسرائيل في اداء دور دولة عبور «ترانزيت» لنقل البضائع من اوروبا اليها ومنها للدول العربية كما تامل في ان تكون مركزا ماليا ايضا الامر الذي يجعل اسرائيل محور التجارة والتسويق في المنطقة ويهدد دور لبنان الاقتصادي والتجاري وقد يهدد اقتصادات عربية اخرى.

وتحذر الدراسة من ان التعاملات الاسرائيلية مع الاطراف العربية في ظل المشروع لن تكون تعاملات الشريك المتكافئ حيث تملك اسرائيل خبرات تقنية متقدمة اتاحها لها ارتباطها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والدول الصناعية كذلك تملك التقدم المعلوماتي بحكم ارتباطاتها السابقة كما ان اسرائيل بحكم تمتعها بالعديد من الاتفاقيات التفضيلية مع اهم البلدان الصناعية ستستفيد بصفة اساسية من السوق العربية الواسعة لترويج منتجاتها وزيادة صادراتها ولن يستفيد العرب في المقابل من السوق الاسرائيلية شيئا حيث انها سوق ضيقة ومشبعة وستتحول الدول العربية الى مجرد مورد للمواد الخام والبترول والسلع الوسيطة بما يعمق ويزيد الهوة بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاديات العربية.

لكن المشكلة الاوسع ليست اقتصادية فتغيير هوية النظام الاقليمي من عربي الى شرق اوسطي سيؤدي بالضرورة الى تغيير مواز في وظيفة النظام برمته فقد كانت مهمة النظام العربي - و لو نظريا - حماية الامن القومي العربي وصيانة الحقوق والثقافة والتقاليد العربية وترسيخها والسعي لتكوين تكتل اقتصادي عربي اما في ظل النظام الشرق اوسطي فستكون مهمة هذا النظام بناء التعايش العربي مع اسرائيل والمحافظة عليه.

ويستند مشروع التعاون الاقليمي المتوسطي او مايطلق عليه اسم المتوسطية بالاساس على رؤية اوروبية للمنطقة العربية هذه الرؤية تختلف بصورة اساسية عن الرؤية الامريكية - الاسرائيلية للمنطقة والمتمثلة في فكرة السوق الشرق اوسطية فاوروبا تنظر الى هذه المنطقة باعتبارها الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط الذي تعتبره مجالها الحيوي الذي لايمكن تجاهل مايدور فيه و على الرغم من التقاء الاوسطية مع المتوسطية حول جملة من المفاهيم منها شمولية مفهوم الامن والمدخل التعاوني لحل النزاعات واهمية انشاء نظام اقليمي جديد له مؤسساته وقواعده وسلوكه الى جانب وجود عدد من الدول الاعضاء بالمشروعين فان هناك اختلافات تبدو جذرية بين المشروعين فالشرق اوسطية هي جزء من عملية السلام في المنطقة يهدف الى اعادة ترتيب اوضاعها لدمج اسرائيل فيها وارساء التسوية السياسية على اسس اقتصادية في حين ان المتوسطية هي خطوة متقدمة في السياسة المتوسطية تعبر عن تحولها من المستوى الثاني بمعنى علاقة الاتحاد الاوروبي بكل بلد عربي على حدة الى المستوى متعدد الاطراف.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : نجلاء الرفاعي
الموضوع الفرعي : الموقف الدولي:الموقف الاسرائيلي — رقم العـــدد : ٢٩٥٦
المصـــدر : العالماليوم — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/١١

ومن ناحية ثانية تستند المتوسطية على تصور بان علاقات مكثفة على هذا المستوى يمكن ان تساعد البلدان العربية المتوسطية على تنمية اقتصادها وتوفير شروط اندماجها الاقتصادى وذلك بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ وبحكم المصالح والعلاقات الاقتصادية والتجارية الضخمة التى تجمع بين ضفتى المتوسط فقد كانت لمعظم الدول الاوروبية صلات تاريخية مع دول المنطقة استندت اليها العلاقات التالية على الحقبة الاستعمارية حيث كانت لفرنسا صلات خاصة بالمغرب والجزائر وتونس ولبنان وسوريا كما ارتبطت ايطاليا بصلات خاصة مع تونس وليبيا وتمتعت بريطانيا بعلاقات خاصة هى الاخرى مع قبرص ومصر واسرائيل ومالطا ومن ناحية اخرى ارتبطت كل من اليونان وتركيا بصفتهما عضوين فى حلف شمال الاطلنطى «الناتو» بصلات دفاعية مع معظم الدول اعضاء الجماعة الاوروبية.

وهكذا بدا الاطار الذى تستند عليه فكرة المشروع المتوسطى فى التبلور وهو الصلات التعاقدية مع مختلف دول المنطقة فاقامت الجماعة الاوروبية صلات تعاقدية عن طريق عقد اتفاقيات مع 12 من بلدان المنطقة السبعة عشر الا انه نتيجة لعدم وجود اتفاق داخل الجماعة الاوروبية حول خطوط عريضة مشتركة تحكم علاقاتها المتوسطية فقد تفاوت نطاق هذه الاتفاقيات ابتداء من الاتفاقيات الشاملة الى حد كبير والمشاركة التى لاتخلو من التعقيد كما هو الحال بالنسبة لليونان وتركيا وانتهاء بترتيبات الامتيازات القائمة على منح كل طرف الطرف الاخر صفة الدولة الاولى بالرعاية وقد شكلت جملة هذه الاتفاقيات المتباينة المرحلة الاولى من السياسة المتوسطية للجماعة الاوروبية.

وترتبط فكرة المشروع المتوسطي ايضا بسعى اوروبا لتفعيل دورها خاصة على المستوى السياسى بما يتلاءم ووزنها الاقتصادى فالدول الاوروبية ترى ان دورها فى منطقة المتوسط قد تراجع بصورة ملحوظة لصالح الدور الامريكى الذى اصبحت الولايات المتحدة بمقتضاه الفاعل الرئيسى فى الشرق الاوسط لكن بعيدا عن مسالة الدور تهتم اوروبا بالمنطقة العربية بفعل عوامل مباشرة ترتبط باحتمالات تاثير احداث وتطورات ومشاكل المنطقة سلبا وايجابا على اوضاعها علاوة على التاثيرات السلبية لاستمرار الصراع العربى الاسرائيلى على اقتصادها وامنها وبهذا الشان يمكن الاشارة الى مايلى:

هناك مشروع اخر يعرف باسم «المشروع المتوسطى» وتعتبر الفكرة المتوسطية من الافكار عميقة الجذور على جانبى المتوسط حيث تضرب بجذورها فى مراحل ماقبل الاسلام وكان لها انصارها فى العالم العربى منذ بداية القرن التاسع عشر علاوة على وجود حضارة تميز هذه المنطقة فعلى الرغم من وجود حضارات متعددة على ضفتى المتوسط لم يحل ذلك دون اتسام المنطقة على مر العصور باسلوب حياة وتفكير يميزها عن سائر المناطق نتيجة تداخل الثقافات وتواصلها بحيث ينظر البعض الى البحر المتوسط باعتباره جسرا حضاريا يربط بين عالمين متميزين يمتلكان من الخصائص المشتركة والمصالح المستقبلية اكثر مما يتضمنان من عوامل الصراع ويمكن التمييز بين مرحلتين اساسيتين فى مسيرة التوجه الاوروبى نحو جنوب المتوسط وهما بداية السياسة المتوسطية الشاملة خلال الفترة من عام 1972 الى 1979 التى شهدت تطورات ملموسة على الساحة الاوروبية تجسدت فى مؤتمر قمة باريس 1972 التى ساهمت بشكل اساسى فى دفع الكيان الاوروبى الجماعى نحو الاندماج وقد هدفت هذه السياسة الى تدعيم الوجود الاوروبى فى منطقة استراتيجية وحيوية لامن اوروبا بابعاده المختلفة وهى جنوب المتوسط.

وجاءت بعد ذلك مرحلة – الحوار العربى – الاوروبى خلال الفترة من عام 1974 –1992 وقد بدأ هذا الحوار بفعل حرب اكتوبر 1973 وما ترتب عليها من رفع اسعار البترول وقد مثل الحوار العربى الاوروبى الاطار الشامل للعلاقات بين الجانبين كقناة للتفاوض الجماعى بين الجامعة العربية والجماعة الاوروبية كما يضم مجالات متعددة وشاملة من مجالات التعاون الاقتصادى طويل الاجل علاوة على البعد السياسى الذى اصر عليه الطرف العربى غير انه قد توقف رسميا منذ ربيع 1992.

وفى نهاية عام 1989 ونتيجة لما قامت به الجماعة من تقييم لسياستها المتوسطية وللتغيرات الجيواستراتيجية التى تلت سقوط حائط برلين قد شهد هذه المرحلة تدشين مايطلق عليه «السياسة المتوسطية الجديدة» التى تبناها المجلس الوزارى فى يناير 1990 والتى ادت الى تعزيز الجهود القائمة واضافة معطيات جديدة لجعل العلاقات الاوروبية مع الدول غير الاعضاء اكثر ديناميكية الامر الذى شكل اشارة البدء للتقدم نحو شراكة حقيقية بين جانبى المتوسط وقد تضمنت هذه المرحلة ميلاد مبادرة مؤتمر الامن والتعاون فى المتوسط عام 1992 ثم التعاون الاوروبى – المغاربى بصيغتيه والذى كان قد توقف بسبب ازمة لوكيربى ثم هناك بيان قمة لشبونة فى يونيو 1992 الذى اشار الى حيوية مصالح الاتحاد الاوروبى فى جنوب وشرق المتوسط ومن ثم اصدرت المفوضية الاوروبية لشئون المتوسط دراسة تحت عنوان «تدعيم السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبى : اقامة شراكة اوروبية متوسطية» ثم دعا المجلس الوزارى الاوروبى فى يوليو 1994 اللجنة لوضع ورقة عمل حول المبادئ الاساسية لسياسة اوروبية.

السوق الشرق أوسطية
الموقف العربى

منظمة التجارة الحرة

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

منطقة التجارة الحرة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	منطقة التجارة الحرة العربية فى ثلاجة ...	سمر طراف	السياسة الكويتية	١١٤٥٠	٢٠٠٠/١/١٣	١٠
٢	المنطقة التجارية العربية الحرة والنمو	لويس حبيقه	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	١٣
٣	منطقة التجارة العربية الحرة هاجس أم ارتياح	سليمان المنذرى	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	١٥
٤	مصر أخذت بزمام المبادرة	الجريدة	الاهرام المسائى	٣٤٨٥	٢٠٠٠/١١/١١	٢١
٥	مناطق التجارة الحرة بين مصر والدول العربية	احمد عصمت	الاهرام	٤١٦١٥	٢٠٠٠/١١/١٣	٢٢
٦	مجلس الوحدة الاقتصادية العربى	الجريدة	الشرق الاوسط	٨٠٢٣	٢٠٠٠/١١/١٥	٢٤
٧	منطقة التجارة الحرة لا تحقق الطموحات	احمد عصمت	الاهرام	٤١٦٢٢	٢٠٠٠/١١/٢٠	٢٥

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سمر طراف
الموضوع الفرعي :	الموقفالعربي:منظمة التجارةالحرة	رقم العـــــدد :	١١٤٥٠
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

«الملابس» جرى تفصيلها على عشر سنوات.. والعقبات تحتاج قرارا سياسيا

منطقة التجارة الحرة العربية.. في ثلاجة الانتظار!

■ السعيدي: وجود نية سياسية وقرار واضح يزيلان الحواجز بسرعة

■ وزير المالية والتجارة السوداني: لست مع اقتراح تخفيض المدة

دمشق - من سمر طراف:

■ يقول بعض المسؤولين العرب ان عقبات عدة تعترض قيام منطقة التجارة العربية الحرة، فيما يطالب آخرون بقرار سياسي لإزالة الحواجز، وبين هذا وذاك يعتقد مسؤول آخر ان «الملابس» كلها قد فصلت على عشر سنوات وان السنوات الست المتبقية لا شيء في عمر الزمن.. وبالتالي فلابد من الانتظار.

غير ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اختتم اعماله في دمشق اخيرا، يتجاوز كل ذلك ليؤكد اهمية دور القطاع الخاص في تفعيل المنطقة العربية الحرة والتعرف على العقبات الحقيقية التي قد تعترض تطبيقها، ويدعو المجلس، على هذا الاساس، الاتحاد العام لغرف التجارة العربية الى عقد اجتماعات للقطاع الخاص في مختلف البلدان العربية للتعرف على وجهة نظره بشان التطبيق الفعلي لهذا المشروع، وإظهار المشكلات والمعوقات.

وبين المجلس الاقتصادي وعدد من المسؤولين العرب سجلت «السياسة» عددا من اللقاءات والحوارات... هذه تفاصيلها.

■ أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تقريره الختامي الاخير عن ارتياحه للتقدم المحرز في سبيل استكمال منطقة التجارة الحرة في ضوء ما اتخذته الدول العربية من اجراءات لتحرير التجارة العربية البينية، وارتياحه لسير اعمال اللجنتين المكلفتين بمتابعة تنفيذ المنطقة (لجنة التنفيذ والمتابعة، ولجنة المفاوضات التجارية) وما يدور فيهما من مناقشات تتسم بالشفافية والوضوح.

وأكد المجلس على ان استكمال منطقة التجارة الحرة العربية لن يتم الا من خلال التزام جميع الدول العربية اعضاء المنطقة بقراراته المتعلقة بها، خصوصا تلك المتعلقة بالاستثناءات كما ان التحرير الشامل للتجارة العربية لن يتم فقط بازالة التعرفة الجمركية، وإنما بالالتزام بإزالة جميع القيود غير الجمركية، والادارية منها والنقدية والكمية، بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل وفقا لما نصت عليه احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي، ويتطلب ازالة هذه القيود حسب التقرير التعامل معها بشفافية تامة، ووضوح، وتعاون الاطراف المعنية (الحكومات، والقطاع الخاص، واللجان المختصة للمنطقة) للتعرف عليها وازالتها بشكل يؤمن المصالح الاقتصادية لجميع الاطراف في المنطقة.

كما اعرب المجلس عن ارتياحه للأسلوب الذي تم اتباعه خلال الأعوام السابقة لمعالجة بعض العقبات التي اعترضت التطبيق والشكاوى التي قدمتها بعض الدول العربية من خلال الاتصالات الثنائية ومع الامانة العامة لجامعة الدول العربية مشيراً الى أن المرحلة الحالية من تطبيق الاتفاقية تتطلب تفعيل آلية فض المنازعات التي نص عليها البرنامج التنفيذي وداعيا الامانة العامة الى اعداد دراسة حول كيفية تفعيل هذه الآلية، وذلك في ضوء التصورات التي تقدمها الدول الاعضاء وعرض الدراسة على المجلس في دورته المقبلة.

كذلك أشاد المجلس بالاتفاقات الثنائية التي تمت بين بعض الدول العربية والتي تسرع تنفيذ منطقة التجارة الحرة وتفوق الامتيازات الممنوحة في اطارها ما تم التوصل اليه في اطار منطقة التجارة الحرة العربية في هذه المرحلة، مؤكدا على ان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يمثل الحد الادنى للتعامل التجاري بين الدول العربية.

وقد لاحظ المجلس قلة التدفقات الاستثمارية الى

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سمر طراف
الموضوع الفرعي :	الموقفالعربي:منظمة التجارةالحرة	رقم العـــــدد :	١١٤٥٠
المصــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

المنطقة العربية وتدني معدلات الاستثمار الخاص وعليه كلف الأمانة العامة بالتعاون مع المؤسسة العامة لضمان الاستثمار لترتيب اعداد دراسة تفصيلية وشاملة تتضمن مقترحات عملية لزيادة معدلات الاستثمار والتدفقات الاستثمارية الى الدول العربية داعيا الدول العربية وجميع المؤسسات والمنظمات العربية للمساهمة في هذه الدراسة من خلال تقديم مقترحاتها وتصوراتها حول هذا الموضوع.

تفصيل الملابس

الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية عبدالرحمن السحيباني لايعتقد بان اغلب الدول العربية تؤيد تخفيض فترة اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتعديل البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية لان الملابس فصلت كلها على عشر سنوات مبينا ان مدة الست سنوات المتبقية لاشيء في عمر الزمن.

وحول عدم امتلاك الجامعة صفة الالزام لمعظم قراراتها الاقتصادية بين انه لم تغفل الدول العربية هذا الموضوع حيث عرض الامر على الجامعة واتخذ القرار من قبل اعلى سلطة في الجامعة بان يصدر قرار من اعلى سلطة في كل بلد يلزم جميع الجهات بالتنفيد مبينا انهم بدؤوا بتلقي تصورات من الدول والمنظمات حول افضل الطرق لفض المنازعات وما يجب عمله قبل الوصول الى النزاع.

وذكر السحيباني ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في اجتماعه الاخير بدمشق ركز على العقبات الادارية في المنافذ الجمركية والقيود غير الجمركية والفنية مثل المواصفات والمقاييس اضافة الى الكفاءة البشرية للكوادر في المنافذ الجمركية ، مبينا وجود دراسات مستمرة لرفع كفاءة التجارة من خلال تسهيل الاجراءات الادارية وتخفيف العمل الكثيف موضحا ان الجامعة العربية ستقوم باعداد تصورات حول تحسين مناخ الاستثمار والاستفادة من الاصلاحات الاقتصادية والتكييف الهيكلي الذي تم في الدول العربية.

واضاف انه كان هناك استمرارية لبحث موضوع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية حيث هناك اكثر من 150 خدمة ادرجت في الاتفاقية العالمية للخدمات التي هي موازية لاتفاقية الغات للسلع وتشمل قضايا مالية وسياحية واستشارات لافتا الى ان هذه تحتاج الى وقت طويل ومؤكد الاستمرار في بلورة اتحاد جمركي عربي بصورة اوضح ولجميع المراحل .

وتابع انه تم بحث دور القطاع الخاص واهمية اشراك القطاع الخاص وهذا جزء من النقلة النوعية للمجلس حيث طرحت صيغ عدة اهمها مشاركة القطاع الخاص وفود الدول الى اجتماعات المجلس وتكثيف الاجتماعات التي يقيمها الاتحاد العام للغرف العربية.

عقبة الضرائب المتماثلة

ويؤكد وزير الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان احمد عبدالنبي مكي ان الضرائب المتماثلة هي من اهم العقبات التي تعترض اقامة منطقة التجارة الحرة العربية وذكر انه متفائل في امكانية الانتقال الى السوق العربية المشتركة رغم وجود الكثير من التردد ورغم استنفاد منطقة التجارة الحرة للكثير من الوقت.

وقد اجرت «السياسة» معه هذا الحوار.

● ماهي برايكم العقبات التي تعترض منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

■ العقبات هي اولا الضرائب المتماثلة التي تطبقها بعض الدول العربية فنحن ليست لدينا ضرائب غير مباشرة على الجمارك وبالتالي نحن ليس لدينا مشكلة وكذلك معظم دول مجلس التعاون ليس لديها هذه الضرائب المماثلة لذلك نحن نقول انه على الدول العربية الاخرى الذين لديهم مثل هذه الضرائب ان يرفعوها حتى يسهلوا التجارة البينية بين الدول العربية واعتقد ان هذه خطوة لطريق التكامل الاقتصادية في العالم العربي.

● مارايكم بالقوائم السلبية والاستثناءات التي طرحتها بعض الدول العربية؟

■ انا لم اطلع على القائمة لكن اعتقد انه ربما تكون هناك استثناءات لفترة معينة لبعض الدول لكن نحن نامل ان لاتزيد مدة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية او الاتحاد الجمركي عما هو مخطط له ، كما نتمنى ان يتم تقريب هذه المدة لان ذلك وسيلة للتعاون الاقتصادي بين العالم العربي .

● هل تعتقد ان اقامة منطقة تجارة حرة عربية سيفضي الى اقامة سوق عربية مشتركة؟

■ انا متفائل صراحة لانه لدينا كثير من الوقت لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وكان هناك نوع من التخوف من البعض لكن وجدنا الان الحمد لله النتائج الايجابية التي تحققت خلال السنوات الثلاث الماضية بدليل ان التجارة البينية بين الدول العربية زادت الى 17 مليون دولار ونحن في سلطنة عمان نلاحظ ايضا ان

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سمر طراف
الموضوع الفرعي :	الموقفالعربي:منظمة التجارةالحرة	رقم العـــــــدد :	١١٤٥٠
المصـــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

تجارتنا مع الدول التي انضمت الى منطقة التجارة الحرة ايضا زادت بنسب لاباس بها ورغم ان صادراتنا ليست كثيرة لكنها ترضينا وترضي طموحاتنا وتشجعنا للدخول في هذه المنطقة.

● يقال ان منطقة التجارة العربية ستكون ميزة لجذب الاستثمارات الاجنبية مارايكم؟

■ ولماذا لاتكون ميزة لجذب الاستثمارات العربية الى البلاد العربية ايضا يجب ان نعرف في ظل دخولنا الى منظمة التجارة العالمية لابد ان نفسح المجال للاستثمارات الاجنبية.

● ماهو رايكم بموضوع تحرير الخدمات؟

■ هذا الموضوع مطروح للبحث فيه ولايوجد شك على ان انضمامنا الى منظمة التجارة الدولية سيكون خطوة لتحرير تجارة الخدمات لان هناك ايضا مطروحة هذه النقطة وانضمامنا نحن يسهل هذه العملية بين الدول العربية.

● الا تعتقد ان تحرير تجارة الخدمات يؤثر على بعض المؤسسات الخدمية العربية؟

■ سيؤثر من دون شك ونحن نقول انه اذا اردنا ان نحقق اتحاد جمركي او تكامل اقتصادي لابد من تضحيات بين الدول العربية اذ لابد ان تكون هناك تضحيات كي ناخذ الاطار الكلي ولاناخذ الاطار الجزئي.

القرار السياسي

وزير الاقتصاد اللبناني ناصر السعيدي قال ان العقبات التي صادفت تطبيق منطقةالتجارة الحرة العربية الكبرى واعاقت فاعليتها نتجت عن مسالتين، الاولى تتعلق بالجانب التقني والفني حيث ان عدم وجود اتفاق حول قواعد المنشا وسبل تطبيقها كان عائقا اساسيا في طريق هذه المنطقة ، اضافة الى الرسوم والضرائب التي لها اثر مماثل للرسوم الجمركية، وهنا كان المطلوب ان يكون لدينا جداول تجمع فيها المعلومات.

واضاف الدكتور «ناصر السعيدي» انه اذا كنا اليوم قد بدانا برفع العوائق غير الجمركية الذي يعد مهما ، ويسهل عملية الوصول الى منطقة التجارة الحرة العربية، الا ان ما نتمناه في مرحلة ثالثة ان ندخل في موضوع المواصفات والمقاييس الذي يمكن ان يكون حاجزا امام تفعيل التجارة العربية حيث ان مصلحة البلدان العربية ان تعتمد باسرع وقت مواصفات ومقاييس عالمية ، تسمح لها ليس فقط تسهيل التداول والتجارة بين الدول العربية بل تساعدها على التصدير للخارج.

وبين اثناء مشاركته في اجتماعات اليوم الاول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ان الخلافات وعدم التنسيق والاختلاف في الراي حول جملة قضايا كانت عوامل أساسية حيث ان وجود نية سياسيةوقرار واضح تزيل العوائق والحواجز التجارية بسرعة كبيرة فالمسالة هي قرار اكثر من اي شيء اخر، لافتا الى انه بين سورية ولبنان حصل تقدم لانه يوجد قرار، حيث تم التوقيع على اتفاقات ثنائية عدة يتم تطبيقها الآن وفق برنامج محدد، ايضا دول الخليج تقدمت خطوات متقدمة لانه يوجد قرار سياسي.

واضاف السعيدي ، انه من المفروض كتكتل عربي ومجتمع اقتصادي عربي ان يكون هناك قرار سياسي مبني على التحديد الذي ياتي من التكتلات التجارية الدولية، فاذا لم نستطع ان نتكتل ونخلق سوقا مشتركة عربية لن نستطع ان نخلق قوة اقتصادية قادرة على مواجهة تحديات العولمة ، ولن نستطيع استقطاب الاستثمارات ، وتكوين الاسس التي تخلق مناخا استثماريا مناسبا.

10 سنوات للتطبيق

اما وزير المالية والتجارة السوداني الدكتور محمد خير الزبيد فيؤكد ان تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يسير بصورة جيدة ، موضحا ان الفترة المناسبة لتنفيذ الاتفاقية هي عشر سنوات من اجل ان يكون التنفيذ تدريجيا ، ولا تتاثر الدول التي يمكن ان تتاثر بالمدى القصير

وقد اجرت معه «السياسة» الحوار التالي:

● كيف تقيمون تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية؟

■ يسير التنفيذ بصورة جيدة حتى الآن وقد تم تخفيض 30 في المئة على مدى ثلاث سنوات ومن المفترض ان يتم التنفيذ الكامل في عام 2007، وانا اجد ان التنفيذ يسير بصورة جيدة، حيث ان حجم التنفيذ متعلق بحجم التجارة التي تشكل نحو 93 في المئة فهذه نسبة جيدة رغم أن هناك عددا من الدول لم تنضم الى الاتفاق ، فمن بين الدول الـ «22» هناك «14» فقط تنفذ الاتفاق ، والبقية ان شاء الله ستنفذ في المراحل المقبلة.

● بعض الدول العربية ومن بينها سورية ، اقترحت تخفيض اقامة منطقة التجارة العربية الحرة الى عام 2003 مارايكم بهذا الاقتراح؟

■ لا اعتقد انه اقتراح مناسب لاننا نحتاج فعلا الى فترة عشر سنوات ، هذه هي الفترة المناسبة حتى يكون التنفيذ بالتدريج ، ولا تتاثر الدول التي يمكن ان تتاثر بالمدى القصير.

● لماذا تبتعد صفة الالزام عن قرارات جامعة الدول العربية فيما يخص منطقة التجارة الحرة، وفي حال حدوث فروقات، ما هي الاجراءات المتبعة؟

■ الاتفاقية نفسها تحدد كيفية التعامل مع الدول التي لا تنفذ الاتفاق ، وفي نهاية العشر سنوات لابد ان تنفذ هذه الاتفاقية ، والاتفاقية جعلت هناك بعض الاستثناءات التي يتم الاتفاق عليها بين بعض الدول المتعاملة مما يمكن تيسير سهولة تنفيذ هذه الاتفاقية ● كيف تنظرون الى قوائم السلع السلبية فيما يخص منطقة التجارة؟

■ هذا حق من الحقوق الذي تكفله لها الاتفاقية ان هناك بعض الاستثناءات ، وهذا طبعا يخضع للتفاوت بين كل دولتين.

● باعتقادك ، هل اثرت الخلافات السياسية بين الدول العربية على منطقة التجارة العربية الحرة؟

■ لا لم تؤثر حتى الآن ، وبالذات في هذه الاتفاقية لم تؤثر ، ولكن طبعا الخلافات السياسية اثرت على مجمل الاوضاع الاقتصادية العربية ، ولكن على هذه الاتفاقية لم تؤثر ، وهي تسير كما ينبغي لها ان تسير.

حلم عربي

● كيف يجب ان يكون تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية؟

■ هي تسير بنفس نهج تحرير السلع وتتبعها التحويلات المالية والراسمالية، وكلها امور متكاملة مع بعضها البعض.

● هل ستؤثر عملية تحرير تجارة الخدمات على بعض المؤسسات الخدمية في بعض الدول العربية؟

■ طبعا هي تتاثر ، ولكن هذا امر لابد منه حتى نحقق الحرية الكاملة للسلع والخدمات ، وفي النهاية المستفيد منها هو المواطن العربي.

● هناك قول ان تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية اتاح لشركات اجنبية طرح منتجاتها لتاخذ مقرها في بعض الدول العربية، وبذلك اصبح يوجد تحرير للمنتجات الاجنبية؟

■ نعم ، طالما انها تنتج في دولة عربية فهي تستمتع بنصوص الاتفاقية حتى لو كانت شركات اجنبية، وهذه الاتفاقية نفسها هي عامل جذب للاستثمار الاجنبي وهذا شيء جيد.

● متى يمكن اقامة سوق عربية مشتركة على غرار السوق الاوروبية المشتركة؟

■ هذا حلم لكل المواطنين في الامة العربية، ولاشك ان هذه الاتفاقية عندما تنفذ ستكون خطوة مهمة جدا لتحقيق السوق العربية المشتركة.

● هل تتوقع ان تتم خلال الفترة المقبلة دراسة هذا المشروع؟

■ لابد من دراسته طبعا ، ولابد من تحديد مواقيت محددة لنصل الى هذه المرحلة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقه
الموضوع الفرعي :	المقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

المنطقة التجارية العربية الحرة والنمو

الكلام مازال كثيرا عن المنطقة التجارية العربية الحرة التى تنوى الدول المعنية انشاءها مستقبلا، والافعال فى هذا الاطار مازالت للاسف قليلة بل يتيمة وخجولة. فالمنطقة التجارية الحرة تعنى الغاء الحواجز الجمركية فيما بين الدول الاعضاء ووضع حواجز جمركية واحدة تجاه السلع المستوردة من خارج المنطقة، فلماذا نريد انشاء منطقة عربية حرة، هل نحن جاهزون لها وماهى فوائدها على المواطنين العرب، بل هل يكفى انشاء منطقة كهذه لاحداث نمو اقتصادى قوى. تنبؤ المستقبل صعب إنما تحليل التجارب المماثلة سهل نسبيا، ومنها يمكننا اقتباس الدروس المفيدة لتجربتنا المنتظرة. ومعالجة الموضوع يبدأ من طرح الاسئلة المهمة الثلاثة: هل تقف المنطقة الحرة فى وجه عولمة الاقتصاد العالمى؟ هل تسهل المنطقة الحرة التبادل التجارى بين الدول الاعضاء من جهة والخارج من جهة اخرى؟ هل تسبب المنطقة الحرة ارتفاعا فى اسعار السلع اذ يمكن أن تدفع الدول الاعضاء إلى استيرادها من داخل المنطقة عوضا عن أن تستوردها من الخارج بأسعار اقل؟

لويس حبيقة

فللاجابة على هذه الاسئلة لابد من التوجه إلى التجارب الاقليمية الموجودة كالسوق الجنوبية المشتركة «المركوسور» Merecosur التى تأسست فى ١٩٩١ وضمت الارجنتين البرازيل والبارجواى والاوروجواى والتى تشكل القوة الاقتصادية الرابعة فى العالم بعد منطقة شمال امريكا NAFTA والوحدة النقدية الاوروبية واليابان. بدأت الدول الاعضاء فى المركوسور بتخفيض ضرائبها الجمركية بدءا من حزيران ١٩٩١ واصبح اليوم ٩٠٪ من التجارة حر، أى دون تعرفات على أن تشمل القسم الباقى قبل كانون الثانى ٢٠٠٠. اما التعرفة المشتركة تجاه السلع الخارجية المستوردة فكانت نوعا من معدل للتعرفات الوطنية المعتمدة قبل تأسيس المنطقة الحرة. وتركت الحرية للدول الاعضاء بتحديد تعرفات جمركية مختلفة على ٣٠٠ سلعة لم يجهز صانعوها بعد للمنافسة الخارجية المفتوحة بانتظار توحيدها فى السنة المقبلة. ومن بين السلع السيارات واجهزة الكمبيوتر والالكترونيات بمختلف انواعها مما يدل على أن المنطقة الحرة لم تصبح كاملة بعد، أو أن منافعها لم تكتمل بعد على الدول الاعضاء. وقد ضمت المركوسور اليها اخيرا دولتى الشيلى وبوليفيا.

واسهمت اتفاقية المركوسور فى انخفاض التعرفات الجمركية المعتمدة من معدلات مرتفعة إلى اخرى واقعية وذلك نتيجة الغاء التعرفات الداخلية وتحرير التجارة الخارجية، وانخفض معدل التعرفة من ٤٤٪ قبل ١٩٩١ إلى ١٤٪ فى الارجنتين فى منتصف التسعينيات، ومن ٦٩٪ إلى ١٣٪ فى البرازيل، ومن ١٩٪ إلى ٩٪ فى البراجواى ومن ٢٧٪ إلى ١٠٪ فى الاروجواى فى المدة نفسها. وزاد حجم التجارة فيما بين الدول الاعضاء من ١٢٪ من التجارة الخارجية سنة ١٩٩١ إلى ١٩٪ سنة ١٩٩٤. أما الصادرات فزادت من ١١٪ من المجموع سنة ١٩٩١ إلى ٢٠٪ سنة ١٩٩٦. بالرغم من أن نسبة التبادل التجارى الخارجى انخفضت من المجموع إلا أن هذا التبادل زاد بالمطلق مؤكدا على الفوائد التجارية الكبيرة للمنطقة الحرة.

ومن ناحية اخرى، تدل الاحصائيات على مساوئ قليلة للمنطقة الحرة وهى استيراد هذه الدول سلعا من بعضها البعض لم تكن بنفس جودة السلع الخارجية وربما اغلى سعرا. وتدل الوقائع الاخرى على أن زيادة التبادل التجارى الداخلى حرم هذه الدول من بعض السلع الاجنبية خاصة تلك المتميزة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقه
الموضوع الفرعى :	المقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصــــــدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

بدرجة عالية من التكنولوجيا . وهكذا يخف استيراد التكنولوجيا الغربية مما يؤثر سلبا على نسبة النمو الاقتصادى الداخلى. إلا أن دراسة الواقع الاقتصادى بشكل عام يؤكد أن فوائد المنطقة الحرة تفوق كثيرا سلبياتها المحدودة. فاتساع الاسواق الناتج عن التعاون والتنسيق الاقتصاديين يسهم فى الاستفادة من وفورات الحجم فى كل القطاعات الانتاجية وهذا ما اكدته الاحصائيات. كما أن الانخراط التدريجى للمركوسور كمجموعة فى الاقتصاد العالمى سيسهم فى زيادة فوائد التجارة الحرة على الاقتصاديات الوطنية.

ويحسن الاقتصاديون عندما يميزون بين ما يجرى فى الاسواق الحقيقية وتلك المالية. وبالرغم من الانعكاسات الايجابية التجارية للمنطقة الحرة الا ان القطاع المالى فى دول المركوسور لم يعرف نفس الازدهار او على الاقل لم يستفد من المنطقة الحرة بالدرجة نفسها. وفى الواقع واجهت امريكا اللاتينية ثلاثة اخطار بعد الامة الآسيوية: انخفاض اسعار المواد الاولية، مساوئ اسعار صرف مرتفعة تجاه الدولار الامريكى ، زيادة الديون الخارجية المصرفية. وقد بلغت الديون المصرفية الدولية المدفوعة لدول القارة ٣٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧ وسحبت منها ١٠ مليارات دولار سنة ١٩٩٨، مما يدل على خطورة هذه السحوبات الكبيرة وإمكان تاثيرها السلبى على الاقتصاديات الوطنية. فعندما حاولت هذه المصارف تقليص ديونها نتيجة الاوضاع الاقتصادية العامة،

بدأت الاقتصاديات الامريكية اللاتينية بالتراجع كما حدث مع دولة البيرو. ويذكرنا هذا الواقع بدول شرق اسيا عندما اقرضت المصارف الدولية ٢٧٥ مليار دولار لخمس دول هى اندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند، بينها ١٧٥ مليار قصيرة الأجل مما سمح لها بالخروج بسرعة منها وبالأسهام فى الانحدار المالى الخطير لهذه الدول.

والواضح إن امريكا اللاتينية لم تتعلم جيدا الدروس الآسيوية ، أى اعتمدت لاقتصادياتها حلولا اسهمت فى تعميق حدة مشاكلها، بينها رفع الفوائد دعما لسعر الصرف وحفاظا على الاستثمارات الاجنبية داخلها وبدعم تام من صندوق النقد الدولى. إلا ان الحل الافضل لشعوبها كان خفض الفوائد وترك العملات تنخفض منذ اللحظة الاولى للحفاظ على الاحتياطى النقدى ودعم الصادرات بل ايضا زيادة الطلب الداخلى على السلع الوطنية فإحدى مهمات صندوق النقد هو الحفاظ على الاستثمارات الدولية دعما للنمو العالمى الذى يمكن أن يتناقص احيانا مع نمو الاقتصاديات الوطنية والإقليمية. ويقول البرفسور جيفرى ساكس Sachs أن على الدول الامريكية اللاتينية اعتماد السياسات التالية، والتى تصلح لمنطقتنا ايضا، وذلك للتخلص من ازمتها:

اولا: تجنب الاقتراض الدولى القصير الامد بما فيها المصرفى. فالمصاريف انسحبت من آسيا وامريكا اللاتينية عند اول اشارة للازمة . والواقع أن هذه المصارف ذاقت الامرين فى الماضى غير البعيد من الاقراض الدولى غير المدروس، وبالتالى تتجنب المخاطرة باموال مودعيها.

ثانيا: اعتماد سياسة سعر الصرف الحر تجنبا لدعم اسعار اصطناعية ، أى لاتعكس الواقع الاقتصادى للدولة، ويقول ساكس أن اعتماد عملة واحدة لامريكا اللاتينية يمكن أن يخلصها من العديد من مشاكلها ويجنبها مشاكل مستقبلية مماثلة. ولو اعتمدت البرازيل والارجنتين سياسة سعر الصرف الثابت فيما بين عملتيها وسياسة سعر الصرف الحر تجاه الدولار، لكانت انقذت نفسها فى رأيه منذ زمن.

ثالثا: يجب تنويع الصادرات بحيث يخف حجم صادرات المواد الاولية التى تخضع اسعارها عموما لتقلبات كبيرة. وتحاول دول المركوسور منذ ١٩٩١ تنويع صادراتها لتقليل المخاطر المستقبلية وقد نجحت جزئيا حتى الآن . فالنجاح فى القطاع التجارى نتيجة تنفيذ المنطقة الحرة لاينعكس بالضرورة نجاحا ماليا وبالتالى تاثيرإيجابيا قويا على النمو الاقتصادى العام. فالاقتصاد هو مجموعة امور متكاملة ومترابطة يجب النظر إليها فى الاجزاء والكل .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــدد :	١٦٥٩
المصـــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

د. سليمان المنذرى

منطقة التجارة الحرة العربية

هاجس أم ارتياح

مازالت منطقة التجارة الحرة العربية فى المرحلة الجنينية من حملها الخفيف للسنة الثالثة فى رحم العمل الاقتصادى العربى المشترك. فهل ستشهد فى نهاية المخاض ولادة طبيعية ميسرة، أم خشيتنا عليها من ولادة متعسرة تهدد حياة الأم والجنين، ولدينا من الاسباب ما يبرر هذه الخشية، على الرغم مما أعرب عنه وزراء المال والاقتصاد العرب من ارتياح للتقدم المحرز فى سبيل استكمال المنطقة.

ففى اجتماعهم الدورى الذى استضافته العاصمة السورية دمشق خلال الفترة ١١-١٤ سبتمبر (ايلول) ٢٠٠٠ ناقش الوزراء محور أعمال الدورة (٦٦) وبندها الدائم «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» التى أصبح لها آليات عمل وبرنامج تنفيذى منذ أن اتفق العرب على اقامتها عام ١٩٩٨ وفق مراحل متدرجة وعلى مدى عشر سنوات تنتهى مطلع عام ٢٠٠٧. وفى هذه الدورة الأخيرة أكد المجلس الوزارى موقفه مجددا من إنشاء المنطقة ووصفها باللبنة الأولى فى إنشاء التكتل الاقتصادى العربى وأنها خير وسيلة لحماية المصالح الاقتصادية العليا للدول العربية. ونلاحظ فى البداية أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى أعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز فى ضوء ما اتخذته الدول العربية من إجراءات لتحرير التجارة البينية، وارتياحه لسير أعمال اللجنتين المكلفتين بمتابعة تنفيذ المنطقة (وهما لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية). كما أكد المجلس على أن استكمال منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لن يتم إلا من خلال التزام جميع الدول العربية أعضاء المنطقة بقراراته المتعلقة بها خاصة تلك المتعلقة بالاستثناءات. كذلك فإن التحرير الشامل للتجارة العربية لن يتم فقط بإزالة التعريفة الجمركية وإنما بالالتزام بإزالة جميع القيود غير الجمركية، الإدارية منها والنقدية والكمية. بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقا لما نصت عليه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذى.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــدد :	١٦٥٩
المصـــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

ورغم ارتياح السادة الوزراء، الذى نرجو الا يكون ذلك اغراقا فى التفاؤل فإن القرار الذى اتخذوه انفا يحمل عددا من الاشارات التى تحول هذا «الارتياح» إلى قلق مشروع لدى الاقتصاديين العرب على مصير منطقة التجارة الحرة ومخاوف قائمة من إجهاض الجنين وهو فى عامه الثالث. فالمجلس يشير بحق إلى القيود والمعوقات التى تعترض إنشاء المنطقة وانه يتطلب لازالتها التعامل معها بشفافية - (مصطلح جديد دخل قاموس العمل الاقتصادى العربى المشترك!) - تامة ووضوح وتعاون الأطراف المعنية (أى توزيع المسئولية) بين (الحكومات والقطاع الخاص واللجان المختصة للمنطقة) للتعرف عليها وازالتها بشكل يؤمن المصالح الاقتصادية لجميع الأطراف فى المنطقة (حسب تعبير المجلس بقراره رقم ١٣٩٨).

ومن خلال الخبرات المتراكمة، ولكى لا ننسى، فإن هذه القيود التى تواجه منطقة التجارة العربية الحرة هى ذات القيود والمعوقات التى اجهضت التجربة الأولى لمنطقة التجارة الحرة (١٩٧١) بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. فهل نتعلم من تجاربنا أم نستمر فى العمل بقاعدة

التجربة والخطأ كما كان عليه الحال قبل ثلاث عقود مضت، والعالم من حولنا يسابق الزمن؟ سنحاول فى هذا التقرير الموجز إبراز المؤشرات المتعلقة بتطور تحرير التجارة العربية وعقبات التطبيق لاسيما الاستثناءات التى تشكل اخطر العقبات التى تواجه تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة، وتهدد بإفشال المشروع وافراغه من محتواه فى نهاية المطاف!

تطور تحرير التجارة العربية البينية

تشير أحدث الدراسات التى أعدتها الادارة الاقتصادية بجامعة الدول أن مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٤ دولة حتى الآن) تشكل سوقا تجارية واسعة، حيث تصل قيمة تجارتها الخارجية لسنة ١٩٩٩ نحو ٢٩٠ مليار دولار امريكى، حيث قدرت صادراتها بنحو ١٤٨ مليار دولار، ووارداتها إلى ١٤٠ مليار دولار. بيد أن دراسة الادارة

الاقتصادية لا تشير إلى حجم او نسبة التجارة العربية البينية، ولكنها تذهب فى بحث تفاصيل نمو التجارة العربية مع العالم الخارجى استيرادا وتصديرا. ثم تشير الدراسة إلى الاهمية النسبية لدول المنطقة فى التجارة العربية البينية التى تبلغ فى حدود ٩٥٪ (أى أن الدول غير الأعضاء فى المنطقة تمثل ٥٪ فقط من التجارة البينية، وهذه الدول هى اليمن والصومال والسودان والجزائر وموريتانيا وجيبوتى وفلسطين وجزر القمر).

وتعتبر منطقة التجارة العربية الحرة سوقا تصديرية مهمة لعدد من الدول العربية وتزداد اهميتها بشكل مطرد لعدد آخر من الدول الأعضاء، فهى تشكل سوقا مهمة لكل من الأردن والبحرين ولبنان وسوريا بنسب تفوق ٢٠٪ من صادراتها العالمية وتزداد الأهمية النسبية لمنطقة التجارة الحرة العربية كسوق تصديرية للدول الأعضاء فيها، إذ أن هناك احد عشر دولة عربية تمثل السوق التصديرية للمنطقة أكثر من نسبة ١٠٪ من السوق العالمية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

إجراءات التنفيذ:

تشير دراسة الادارة الاقتصادية أن الصورة الواقعية لدى التزام الدول الأعضاء فى المنطقة لازالت غير متاحة! ومن ثم فإن تقريرها عن التنفيذ والمتابعة والاجراءات المتخذة من قبل الدول العربية يظهر جزءا من الواقع العملى وفى حدود ما تقدمه الدول من بيانات. وتطالب الادارة المذكورة إلى تعاون أكثر وضوحا وشفافية من قبل الدول الأعضاء وإلى إجراء اتصالات مباشرة مع الفعاليات الاقتصادية المتعاملة مع منطقة التجارة العربية الحرة داخل الدول العربية الأعضاء فيها وخاصة على مستوى القطاع الخاص المتعامل المباشر مع الاعفاءات والامتيازات والاستثناءات والإجراءات لاتمام عمليات الاستيراد والتصدير والفحص والرقابة والتفتيش والنقل والشحن وإجراءات التخليص الجمركى والترانزيت

وتكاليف التخزين والرسوم والضرائب واليات فرضها وأساليب تطبيقها والجهات التى تؤول إليها .ويتضمن تقرير المتابعة عن إجراءات التنفيذ المحاور التالية:

١ - التخفيض السنوى المتدرج

بنسبة ١٠٪ : اصبحت النسبة التراكمية للتخفيض المتدرج ٣٠٪ من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وقد أبلغت بعض الدول عن تطبيق نسب التخفيض للسنة الثالثة بنسبة ١٠٪ والتى يتطلب منها اتخاذ إجراء سنوى للتخفيض بهذه النسبة (مثل الأردن والعراق) أما باقى الدول العربية فلا تحتاج لمثل هذا الإجراء السنوى.

٢ - **هياكل التعرفة الجمركية** أودعت جميع الدول الأعضاء هياكل تعرفتها الجمركية لدى الادارة العامة للشئون الاقتصادية. ويلاحظ أن هيكل التعرفة لكل من سوريا والعراق لازال وفق نظام تعرفة بروكسل وليس وفق النظام المنسق مثلما نص على ذلك البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية، ومن الأهمية أن تبادر الدولتان سوريا والعراق إلى العمل بالنظام المنسق حتى تكون مسميات السلع وتصنيفاتها موحدة ما بين الدول العربية.

٣ - **الرزنامة الزراعية** التزمت الدول العربية أعضاء المنطقة بالرزنامة الزراعية العربية. وقد طلبت الدول العربية ادخال تعديل على رزنامتها الزراعية وفق الضوابط التى اقرتها لجنة التنفيذ والمتابعة. وقد تم تعميم الرزنامة العربية لعام ٢٠٠٠ على جميع الدول العربية الأعضاء للأخذ بها. علما بأن قواعد الرزنامة الزراعية العربية قد حددت مواسم الانتاج بفترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر وأن يقتصر الاستثناء الخاص بالرزنامة الزراعية على وقف التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية خلال فترة المواسم وعدم اللجوء إلى استخدام المنع فى التعامل التجارى بين الدول العربية. ويلاحظ أن بعض الدول الأعضاء تفرض منع استيراد السلع الزراعية طوال العام! وليس كما حددته الرزنامة بستة أشهر وكما اقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

٤ - نقاط الاتصال لمتابعة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية : تمثل نقاط الاتصال همزة الوصل بين القطاع الخاص والجهات الرسمية المسئولة عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية فى الدول الأعضاء، كما تساعد فى الرد على أى استفسارات تتعلق بالتنفيذ عن باقى الدول العربية الأعضاء، وكذلك توفير البيانات والمعلومات عن الامتيازات والاعفاءات التى تتيحها الدول العربية الأعضاء فى المنطقة وبيانات الأسواق التى تساعد القطاع الخاص على الاستفادة مما تتيحه له المنطقة من مزايا مالية وتسويقية وضريبية. وفى مجال التنفيذ ابلغت الدول العربية الأعضاء بالجهات المعتمدة لديها كنقاط للاتصال واعدت الادارة الاقتصادية فى الجامعة دليلا بذلك تم توزيعه على الجهات المعنية للاستفادة منه.

٥ - تطبيق الاستثناءات : هناك ست دول عربية حصلت على استثناءات لعدد من سلعها من التخفيض التدريجى السنوى بنسبة ١٠٪ على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد. وهذه الدول هى الأردن وتونس وسوريا ومصر ولبنان والمغرب. وهذه الأخيرة لم تبلغ الادارة الاقتصادية بإجراءاتها المتخذة. والمطلوب من الدول المذكورة المستفيدة من الاستثناءات تقديم تقرير سنوى عن ظروفها وأوضاعها الاقتصادية لطلب الاستثناء وفيما إذا كانت هذه الظروف لازالت قائمة لديها مما يستوجب الاستمرار فى تطبيق الاستثناء.. وفقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى. ويبدو ان أيا من هذه الدول لم تستجب للقرار.

٦ - التقارير الدورية: ينص البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية على أن تقدم الدول الأعضاء تقريرها حول المتابعة والتنفيذ دوريا وكل ثلاثة أشهر وأن تتضمن هذه التقارير بيانات عن مدى التقدم المحرز فى تطبيق البرنامج التنفيذى والعقبات والمشاكل التى تواجهها الدول وفعالياتها الاقتصادية من عقبات ومشاكل خلال عملية التطبيق، كما تقدم الجهات المعنية فى الدول العربية مقترحاتها بشأن معالجة تلك المشاكل. وتشير مذكرة الادارة الاقتصادية إلى أن الدول العربية تقاعست عن تقديم تقاريرها الدورية حول المتابعة والتنفيذ باستثناء دولة عربية واحدة هى الكويت.

٧ - قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية : تمثل قواعد المنشأ الأساس الذى يتم اعتماده لتبادل الاعفاءات والامتيازات فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية والتى فى حال توفرها لسلعة معينة تأخذ شهادة منشأ وطنية على أساسها. كما تمثل قواعد المنشأ المرجعية الفنية لمعالجة حالات الدعم والاغراق واثبات وجود مثل هذه الحالات.

وتوفر قواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية والزراعية الضمان العملى لتمتع السلع العربية المنشأ بالاعفاءات والامتيازات التى تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية وتحول دون انسيابها إلى سلع أجنبية خلال عمليات بسيطة وإعادة تصديرها من جديد إلى الأسواق العربية.

ويلاحظ أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين قد انجزت مشروعها لقواعد المنشأ وتجرى دراسته حاليا تمهيدا لمناقشته فى اجتماع لجنة قواعد المنشأ التى انشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهذا الغرض.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

عقبات التطبيق

تعكس الاستفسارات والشكاوى التى يقدمها القطاع الخاص العربى المشاكل التى ترد على عمليات التطبيق لمنطقة التجارة الحرة، وهذه الشكاوى التى تتلقاها الادارة الاقتصادية كأمانة فنية، تعتبر ظاهرة صحية تعبر عن اهتمام القطاع الخاص والجهات الرسمية بجوانب تطبيق المنطقة. ومعظم هذه الاستفسارات عن العقبات التى تواجه التطبيق سببها إما نقص الشفافية وشح المعلومات أو من اعادة التقييم لأغراض تطبيق الرسم الجمركى.

١ ـ نقص الشفافية وشح المعلومات : تشير مذكرة الادارة الاقتصادية حول تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة إلى ان اكثر العقبات امام التطبيق هو عدم تزويد الامانة العامة بالبيانات والوثائق والإجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول العربية الأعضاء والخاصة بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة.

فالدول الأعضاء ملزمة بتزويد الادارة الاقتصادية بأى مستجدات على سياساتها التجارية والمالية والاقتصادية، والتى يكون لها تأثير على عملية تطبيق المنطقة. وتشكو الامانة الفنية من عدم قيام الدول بشكل رسمى بتزويدها بكل ما يطرأ من تغيرات سواء من خلال نقاط الاتصال أو من خلال المندوبيات الدائمة.

ومن القضايا المثارة فى التطبيق ما يتعلق بالإجراءات الحدودية والتخليص الجمركى والتفتيش أو عدم السماح بدخول سلع مستوردة من دول عربية عضو بمنطقة التجارة الحرة أو مشاكل تتعلق بتطبيق شهادات المنشأ، وهناك أيضا البيانات الاحصائية التى تحتاجها الامانة الفنية فى دراساتها عن تطور منطقة التجارة الحرة وتأثيرها على الاقتصادات العربية وبيان المكاسب والخسائر من عملية الانضمام للمنطقة وتحديد أثر الاستثناءات على المبادلات التجارية العربية البينية. ورغم قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالحث على تزويد الادارة الاقتصادية بالبيانات والاحصاءات والمعلومات والتقارير الدورية، إلا أن استجابة الدول لذلك محدودة.

٢ ـ اعادة التقييم الجمركى : يعتبر اعادة التقييم الجمركى أحد المعوقات التى تعترض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية، وتنجم اعاقة التطبيق ليس فقط عن التعسف فى تحديد القيمة الخاصة للرسم الجمركى على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء وإنما تنجم ايضا عن تطبيق أعادة السلع العربية المستوردة من دولة عربية عضو، بينما تؤخذ قيمة الفاتورة على ذات السلعة المستوردة من دول أخرى غير عربية، مما يخلق نوعا من التمييز ضد السلعة المستوردة من قدرتها التنافسية أمام السلع الأجنبية التى لا يطبق عليها اعادة التقييم.

وتشير مذكرة الامانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة إلى حالات أخرى يتم فيها احداث تغيير فى قواعد اعادة التقييم لزيادة قيمة الرسم الجمركى المحصل على السلعة المستوردة، كأن يتم رفع السعر المرجعى لحساب الرسم الجمركى من أجل مواجهة حالات معينة كشبهة الاغراق مثلا، ويكون عادة السبب الحقيقى وراء ذلك توفير قدر أعلى من الحماية الجمركية للسلع المنتجة محليا تحت ضغط أصحاب المصالح الاقتصادية للشركات المنتجة والتى ترعرعت فى ظل نظم الحماية الجمركية. وتعتبر مثل هذه التعديلات فى قواعد احتساب القيمة لاغراض الرسم الجمركى مخالفة لأحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث يترتب عليها تعديل غير مباشر فى الرسم الجمركى المطبق على السلع العربية.

ولعلاج هذه الإجراءات التى تشكل تحايلا على تطبيق المنطقة، تقترح الامانة الفنية اقرار قيمة فاتورة المستورد فى المعاملات التجارية بين الدول العربية الأعضاء، ويمكن للدول هذه أن تتبادل فما بينها اسعار السلع المتبادلة بطريق مباشر او من خلال الامانة الفنية حتى يمكن تفادى قضايا التلاعب بالأسعار والحد من امكانات التهرب الضريبى عن دفع الرسوم الجمركية المستحقة.

تلك اهم الأفكار التى طرحتها الامانة الفنية لمنطقة التجارة العربية على المجلس الوزارى الذى عقد دورته الأخيرة بدمشق فى سبتمبر الماضى.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

ولنا فى ختام هذا التقرير وقفه تامل نسجل من خلالها رؤيتنا لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية واحياء مشاريع التكامل الاقتصادى العربى وتعزيز آلياته فى هذا الوقت الذى تشتد فيه الهجمة الاستعمارية والصهيونية على الامة العربية.

لقد حرص مؤتمر القمة العربية بالقاهرة ١٩٩٦ بعد موافقته على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية على نعتها بالكبرى، وهذا الوصف يعد دليلا على الأهمية الاستراتيجية التى أولاها أصحاب القرار السياسى لاقامة المنطقة لتشمل كل الدول العربية من جهة واعتبارها حجر الزاوية فى اقامة التكتل الاقتصادى العربى.

وتوشك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تدخل عامها الرابع، ويكشف التطبيق للبرنامج التنفيذى عن كثير من المشاكل والمعوقات التى تستدعى امعان النظر واعمال الفكر لايجاد الحلول السريعة لها وهذا يتطلب وفقا لرؤيتنا ما يلى:

١- العمل على إنشاء امانة مستقلة ماليا واداريا للاشراف على إنشاء المنطقة ومن ثم السوق المشتركة، من خلال دمج الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول وامانة مجلس الوحدة الاقتصادية فى جهاز واحد يتولى المسئولية الفنية والمتابعة وتطعيمه بالخبراء والإطارات الفنية الجيدة فى كل التخصصات، أن هذا المقترح من شانه - وسبق لى طرحه فى كتابى الأخير السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة - ان يؤدى إلى وضع حد للازدواجية فى العمل الاقتصادى العربى المشترك، كما يحرر هذا العمل من بيروقراطية وتدنى مستوى الأداء فى جامعة الدول العربية.

٢- إنشاء شبكة المعلومات التجارية التى مضى على اقتراح إنشائها اكثر من عشرين عاما دون ان ترى النور، وتغذيتها باحدث البيانات عن السلع العربية ومواصفاتها وأسعارها، وبكل ما يطرا من تغيير على السياسات التجارية والاقتصادية والمالية العربية.

٣- إنشاء مكاتب تنسيق ومتابعة مستقلة فى العواصم العربية يتولى إدارتها القطاع الخاص ترتبط بالامانة العامة للمنطقة وتضع خدماتها أمام رجال الاعمال العرب بكلفة معقولة.

٤- الاسراع باعتماد شهادة المنشا العربية وتقييم العمل بها.

٥- احياء قرار وزراء التجارة العرب عام ١٩٨٧ باقامة معرض دورى للمنتجات العربية يقام سنويا لتعريف المستوردين والمواطنين العرب بمستوى الانتاج العربى ومواصفاته وتشجيع عقد الصفقات التجارية على هامشه، وكان المعرض الأول واليتيم قد اقيم فى الرياض فى شهر فبراير عام ١٩٨٧ ولم يتخذ صفة الدورية رغم القرار الوزارى المذكور.

٦- تذليل قيود السفر والاقامة امام رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

٧- تسهيل وتحديث الإجراءات الإدارية والجمركية والمصرفية والحد من سطوة البيروقراطية العربية التى تتحمل النصيب الأوفر من إفشال المشاريع التكاملية فى الدول العربى.

٨ - تكوين جماعات ضغط عربية من الجمعيات الإقتصادية والمهنية والأحزاب والقوى الوطنية لتفعيل مشاريع التكامل الاقتصادى العربى وخلق رأى عام عربى مؤثر فى هذا الاتجاه.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	٣٤٨٥
المصـــــدر :	الاهرام المسائي	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١١

مصر أخذت بزمام المبادرة:

تحرير تجارة الخدمات.. والتعاون العربي المشترك

تعد قضية تحرير تجارة الخدمات من القضايا المهمة التي تحظى باهتمام كبير في ظل تحرير التجارة العالمية وتولي مصر هذه القضية اهتماما متزايدا لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، كما أنها تعمل على تفعيل التعاون العربي من خلال تحرير هذه التجارة خاصة في مجال النقل .وفي هذا الاطار بدأت وزارة النقل خطوات جادة على طريق تحرير تجارة الخدمات في مجال النقل وذلك لمواجهة المتغيرات الدولية في هذا الشأن.

وقد اشاد الخبراء [illegible] التي اتخذتها مصر و[illegible] على طريق التحرير الكامل [illegible] تسهم في تفعيل التعاون العربي [illegible] مجال النقل.

وصرح المهندس [illegible] مصطفى رئيس [illegible] مصر بأن فتح أسواق [illegible] تجارة الخدمات [illegible] للنظام التجاري الدولي [illegible] نظام تجاري متميز [illegible] استقرارا وانفتاحا [illegible] الايجابية على النقل [illegible] في الوقت الذي لاتشكل [illegible] الخدمات سوى [illegible] اجمالي التجارة الدولية.

وأشار الى ان تحرير [illegible] النقل في السوق العالمية [illegible] النامية نظرا لضعف [illegible] النقل لديها أمام منافسة [illegible] العالمية مما يؤدي الى [illegible] مساهمة المؤسسات الوطنية [illegible] الأمر الذي يدفع الى [illegible] تجارة الخدمات [illegible] الخاص في كافة [illegible] خلال عدد من الشركات [illegible] المنافسة في السرعة والأمان [illegible] والتعامل بمصداقية والتحرك [illegible] لمتطلبات السوق.

وأكد أن الأوضاع [illegible] السوق الاقليمية تستدعي [illegible] الأوضاع لتؤدي الى تكاملية [illegible] النقل جميعها لخدمة الاقتصاد القومي الأمر الذي دفع [illegible] اتخاذ اجراءات للتحرير بعض أنشطة خدمات النقل واعطاء مساحة واسعة للقطاع الخاص ليشارك في بعض اعمال السكك الحديدية.

ومن جانبه قال المهندس جمال سليمان مدير ادارة النقل والاتصالات لدى جامعة الدول العربية أن أهم مظاهر الوهن الاقتصادي في الوطن العربي يعود الى خلل في شبكة الطرق والنقل متعدد الوسائط وقصر مداها وتخلفها وتحتاج الى قفزات عملاقة والاستفادة من الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الوطن العربي [illegible] خلال العمل المشترك في [illegible] النقل وتطبيق بنود الاتفاقيات [illegible] والسعي الى تطوير [illegible] النقل في اطار المنطقة الحرة [illegible] العربية الكبرى [illegible] تكتل قوي [illegible] النقل على شكل شركة مشتركة تحاكي الشركات العالمية الكبرى.

[illegible] من المشاكل التي تحد من [illegible] قطاع النقل العربي سواء في [illegible] بسبب تعدد الاجراءات [illegible] التفتيش والتخليص والانتظار الطويل على الحدود والقيود على انتقال الركاب والشاحنات ومشاكل التحويل [illegible] الرسوم في المنافذ البرية والبحرية وعدم انتشار السكك الحديدية وعدم الاستعانة بأسطول النقل الجوي العربي في نقل السلع الأمر الذي يؤثر على حركة التجارة البينية بين الدول العربية.

وأكد أهمية تطبيق كافة بنود الاتفاقيات العربية التي تمت في اطار الجامعة العربية لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع النقل العربي على المستويين العالمي والاقليمي والعمل على تحرير أسواق النقل تدريجيا ايجاد بيئة تشريعية تدعم المنظومة.

وطالب بضرورة تأمين شبكة لنظام البيانات الالكترونية والمساهمة في تكوين شركات للضمان والتأمين الدولي للحاويات والانضمام الى اتفاقية النقل الدولي المتعدد الأنماط وتفعيل دور مجلس وزراء النقل العرب في توحيد الأنظمة والقوانين وربط الأقطار العربية بمحاور رئيسية من السكك الحديدية والطرق البرية.

ومن جهته قال الدكتور نبيل صفوت رئيس قسم النقل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة أن هناك صعوبات تعاني منها دول العالم الثالث نتيجة التعقيدات في المعاملات التجارية أثناء نقل البضائع من دولة الى أخرى مما يستدعي العديد من الوثائق والبيانات، مؤكد أهمية التبادل الالكتروني للبيانات والوثائق وتسهيل الاجراءات توحيد المعايير والمواصفات.

وأكد أهمية الوصول الى اتفاق اقليمي لمواءمة اجراءات النقل وفق ما حدده فريق الخبراء في اجتماع «الاسكوا»، الذي أشار الى ضرورة تحقيق شفافية في الاجراءات واعتماد نموذج بيان جمركي موحد وتوفير القدرات البشرية المدربة وعقد اتفاقية لتحول الشاحنات والانضمام الى الاتفاقيات الدولية وتوحيد المرجعية الادارية والحدودية.

وطالب الخبراء في هذا الصدد بضرورة ازالة هذا الخلل وتوحيد مرجعية النقل في جهة واحدة ووضع دفتر المرور العربي الموحد موضع التنفيذ واعتماد الطرق الحديثة بالتفتيش الجمركي وتبسيط وتوحيد قوانين وتشريعات النقل في الوطن العربي. وحول المشاكل الاجرائية في منافذ العبور أكد الدكتور عبد القادر لاشين مستشار المنظمة العربية للتنمية الادارية أن هذه المشاكل لها انعكاساتها على تكلفة النقل وبالتالي على تحديد قيمة البضاعة ففي الوقت الذي يفوز فيه النقل البحري بأكبر نصيب من التجارة العربية الخارجية يسيطر النقل البري على التجارة البينية بين الدول العربية الأمر الذي يؤدي بدوره الى انعكاسات سيئة كتردي البنية التحتية وزيادة حجم الحركة المرورية على الطرق وارتفاع معدلات الحوادث وزيادة استهلاك الوقود.

وأشار في هذا الصدد الى أهمية النظر الى الاتفاقيات الدولية ووضعها حيز التنفيذ، موضحا أن ماتمخضت عنه اتفاقيات سابقة عقدت في اطار الأمم المتحدة وتضمنت اجراءات تبسيط العبور والغاء اجراءات الحدود في الدول التي تعبرها البضائع وذلك ضمن شروط استخدام أختام جمركية مؤمنة وتحديد مواصفات لصناديق التحميل لمنع تهريب البضائع وأن بعض الدول العربية المنضمة الى هذه الاتفاقيات لم تلتزم بها أو تعمل بموجبها وظلت حتى الآن تطبق أنظمة خاصة بها.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الخبراء أهمية وضرورة الالتزام بكل بنود الاتفاقات والمحافل الدولية في مجالات النقل المختلفة الا أن جميع المؤتمرات والمحافل الدولية التي تعقد مازالت تجدد نداءاتها وتوصياتها بضرورة السعي بخطى كبيرة الى تكاملية الدول العربية في وسائل النقل في الوطن العربي بعيدا عن تنافسيتها دعما للاقتصاد القومي خصوصا واننا نقف على أبواب الألفية الثالثة مستقبلين القرن الحادي والعشرين وعالمنا المعاصر بدأ يدخل تحت هيمنة التكتلات الاقتصادية العملاقة مما يضع العرب في مواجهة مباشرة مع ماأقرته منظمة التجارة العالمية من تحولات تجعل كوكبنا سوقا تجارية واحدة يكون البقاء فيها للمنافس القوي وبالتالي تقع أسواق العالم تحت هيمنة الشركات العالمية الكبرى.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	٤١٦١٥
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٣

بسبب القيود وطول الفترة المقررة للإعفاء الجمركي

مناطق التجارة الحرة بين مصر والدول العربية.. هل تفقد فاعليتها ؟

الإعفاءات الجمركية لم تعد ميزة.. ومطلوب مزايا تفضيلية أخرى

الاتفاقيات الثنائية والمناطق الحرة للتجارة التي تربط مصر بالدول العربية كانت وسيلة لاختصار الزمن وتقريب المسافات وتجاوز صعوبات منطقة التجارة الحرة التي تربط سائر انحاء العالم العربي.. ولكن التجربة تحمل الكثير من المفاجآت حيث لم تعد المناطق الحرة الثنائية بافضل حالا من اتفاقية الجامعة العربية بسبب المعوقات البيروقراطية التي تحول دون الاستفادة بمميزات هذه الاتفاقيات الثنائية وكثرة المشاكل في الموانى ونقاط العبور بسبب الخلافات حول شهادات المنشأ والمواصفات، بل ان منطقة التجارة التابعة للجامعة العربية تقدم تخفيضات جمركية اكثر من التخفيضات التي تتيحها بعض الاتفاقيات الثنائية حيث تصل التخفيضات بمنطقة التجارة الحرة الكبرى الى ٤٠٪ اعتباراً من اول يناير عام ٢٠٠١!!

فهل تفقد الاتفاقيات الثنائية قيمتها مع تطبيق المنطقة الحرة الكبرى وهل تؤدي الاستثناءات والتعقيدات البيروقراطية وطول فترة التنفيذ الى تفريغ هذه الاتفاقيات الثنائية من مضمونها الذى ابرمت من أجله؟ بل هل تصبح كل الاتفاقيات الاقتصادية العربية غير ذات مضمون على ضوء التوجهات نحو التحالفات الاقليمية واتفاقيات الشراكة الأوربية الغربية والجات؟؟

اقتصاديات عربية كشفت النقاب عن كثير من هذه المشاكل التي اكتنفت تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر والاردن ومن بينها عدم وجود مختبرات الحجر الزراعي والصحي بميناء نويبع وطول فترات انتظار الشاحنات لحين فحص العينات بالقاهرة!! واليوم نواصل طرح هذه القضية .

فى البداية يرى الدكتور على سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولى انه من حسن الحظ فان الاتفاقية مع الاردن تعتبر من احدث الاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها وبالتالي فإن الامتيازات الجمركية التدريجية التي تتيحها تسبق امتيازات المنطقة الحرة العربية الكبرى فقد بدأت بتخفيض ٣٠٪ من الجمارك من العام الاول وتصبح ٥٥٪ العام القادم بينما المنطقة العربية الكبرى ستكون ٤٠٪ كما تقضى الاتفاقية الثنائية بالوصول للاعفاء الكامل على مدى ٧ سنوات من التوقيع بينما فى المنطقة الكبرى على مدى ١٠ سنوات كما ان الاستثناءات في الاتفاقية الثنائية نحو ٧ سلع فقط منها المركبات والخمور وغير ذلك بينما الاستثناءات فى المنطقة الكبرى كثيره تصل الى مئات الاصناف!!

وهناك إتفاقيات اخرى مع لبنان وتونس والمغرب والبحرين وحتى يكون لها الفاعلية المطلوبة فإن ذلك يتحقق بالعمل على تخفيض الاستثناءات الى اقل عدد ممكن مع الاسراع بالمهلة المقررة للوصول للإعفاء الكامل وسيكون هذا الهدف موضوعاً للاجتماع الذى يعقده وزير الاقتصاد المصرى مع الوزراء المعنيين بهذه الدول فى الفترة القادمة.

ولكن هذا لا يمنع كما يقول الدكتور سليمان من ضرورة التصدى للمعوقات التى تقلل من فاعلية هذه الاتفاقيات وعلى سبيل المثال فى الإتفاقية مع الاردن يجب العمل على تخفيف اجراءات عبور السلع للموانى خاصة ان هناك مشروعاً مصريا بتوحيد اجراءات الفحص الزراعى فى الموانى والحرص على تحديد المواصفات القياسية للسلع وتحسين خدمات النقل بتوفير مساحات للشحن على مصر للطيران وتحسين خدمات الجسر العربى للملاحة بدراسة دخول شركات اخرى مع تخفيض تكلفة النقل.

وهنا يشير الدكتور على سليمان الى ان زيادة معدلات التبادل التجارى ترتبط ايضا بتشجيع الاستثمار المشترك لأن الاستثمار يشجع التجارة وهذا هو مدخل العلاقات العربية مع التركيز على تجارة الخدمات مثل التامين والسياحة والبنوك والنقل فإن أمريكا تغزو العالم بتجارة الخدمات.

اما بالنسبة لمشروعات التكامل الاقليمي مثل الشراكة الأوربية فإن المغرب وتونس والاردن قد وقعوا بالفعل على هذه الاتفاقيات كما ان مصر على وشك التوقيع فيكون من السهل على هذه الدول الاربع إلغاء الجمارك فما بينهم وبالتالى فإن هذه الاتفاقيات الثنائية يمكن ان تخدم تلك الدول حتى مع ابرام اتفاقيات دولية مثل الشراكة.

البحث عن الخطأ

أما السيد جمال الناظر نائب رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين ووزير السياحة الأسبق فيعلق على ما يثار حول عراقيل التبادل التجارى التى اثيرت بين مصر والاردن ويقول انه من الواضح ان السبب الرئيسى لهذه المشاكل هو الروتين والتعقيدات التى تثيرها الاجهزة التنفيذية ذات الافق المحدود وبالتالي فإن المبررات التى تطرح غير مقنعه ولابد ان نناقش الأمر بوضوح وصراحة فإذا كان الاردن مثلا ينتج منتجات زراعية ارخص مما تنتجه مصر فلابد ان نراجع أنفسنا ونبحث عن الخطأ ونصححه.

ولكن الناظر يؤيد الاستفادة بالاتفاقية التى وقعها الجانب الاردنى مع الولايات المتحدة الامريكية بإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين فيقول ان هذه الاتفاقية يمكن ان تكون دافعا لمزيد من التعاون بين الجانبين المصرى والاردنى وهو الأمر الذى طرحه الجانب الاردنى فى الاجتماعات الأخيرة.. فقد ابدى الأردن استعداده لإقامة مشروعات مشتركة للغزل والنسيج فى العقبة اوأية منطقة صناعية حرة بالأردن بالاستفادة بالقطن المصرى ذى السمعة العالمية وتم التصدير مباشرة من الاردن للولايات المتحدة بعد ان تتم زيادة نسبة التصنيع بها سواء فى عمليات الصباغة والقص او التجهيزويؤدى ذلك لرفع قيمة الصادرات المصرية التى تدخل الولايات المتحدة الامريكية دون ان تخضع لنظام الحصص الذى تطبقه أمريكا على المنتجات المصرية للنسيج ومن الممكن ان يمتد ذلك الى صادرات أخرى مثل المنتجات الجلدية والاحذية والحقائب بحيث يتم بها دباغة الجلود مثلا فى مصر واجراء بعض عمليات التصنيع عليها واستكمال هذا التصنيع فى الاردن وتصدر للولايات المتحدة أو تطبيق ذلك على صناعة الاثاث مثلا خاصة لوعلمنا ان الولايات المتحدة تستورد الاثاث من الشرق الاقصى واوروبا بما يعادل نحو ٨ مليارات دولار سنويا!!

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	٤١٦١٥
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٣

لماذا استثناء المركبات؟

إلا ان الخبير المصرى المهندس عادل جزارين عضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال المصريين ومجلس ادارة الملتقى العربى للاستثمار فيرى ان مشكلة الاتفاقيات الثنائية هى تعدد السلع التى يتم استثناؤها من الاعفاءات الجمركية عند التبادل التجارى مما يستلزم ضرورة التقليل من دائرة هذه الاستثناءات وعلى سبيل المثال السيارات والاتوبيسات واللوارى التى يتم ادراجها ضمن السلع التى لا تخضع للاعفاءات الجمركية فى معظم الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية وهذا خطأ كبير لأن مصر لديها إنتاج متميز من هذه المركبات سواء على مستوى شركة النصر لصناعة السيارات او على مستوى القطاع الخاص ويجب العمل على ادراج هذه المركبات ضمن السلع المسموح بتداولها بإعفاءات جمركية كلية او جزئية خاصة ان هذه المركبات لا تشكل منافسة للإنتاج المحلى بهذه الدول العربية التى تربطنا بها مناطق تجارة حرة.

ولعل السبب فى عدم ادراجها يرجع الى قيام هذه الدول بالاعتماد على المركبات بشكل كبير فى تحصيل رسوم جمركية بموالى هذه الدول وان اعفاءها سيؤدى لتقليل حصيلة هذه الجمارك ولذلك يجب علينا التأكيد على اضافة المركبات لقوائم الاعفاءات الجمركية المتبادلة ويرى الدكتور جزارين ان هناك صناعات مصرية قد حققت جودة نوعية ويمكنها ان تكون مجالا جيدا للتبادل التجارى مع العالم العربى مثل صناعات الغزل والنسيج والمنتجات الجلدية والاثاث.

تجربة تونس

إلا ان يمانى فلفله رئيس الجانب المصرى فى مجلس الاعمال المصرى المغربى وعضومجلس الاعمال المصرى التونسى يعترف بان اتفاقية منطقة التجارة الحرة الكبرى قد سبقت فى إعفاءاتها الجمركية عام ٢٠٠١ بعض الاتفاقيات الثنائية مثل الاتفاقية المصرية .. التونسية المشتركة من ناحية النسبة العامة للتخفيض وهى ٤٠٪ من الجمارك للسلعه ولكن الاتفاقية الثنائية تتفوق من ناحية كثرة القوائم السلبية لمحفظة التجارة الحرة الكبرى مما يؤدى لتفريغها من مضمونها بينما تلك السلع المستثناه فى اتفاقية الجامعة العربية يمكن تداولها بتخفيضات جمركية تدريجية فى الاتفاقية المصرية ـ التونسية الى ان تصل الى صفر جمارك. ويشير فلفلة الى انه من خلال التقييم الفعلى للاتفاقية مع تونس نجد انها قد نجحت بشكل فعال ومؤثر حيث زاد التبادل التجارى العام الحالى مع تونس بنسبة ٢٥٪ وينتظر ان يصل حجم التبادل نهاية العام الحالى إلى ١٠٠مليون دولار.

ويضيف أن هذه الاتفاقية تخدم اقتصاد البلدين ولا تسبب ضررا على الانتاج المحلى بهما حيث يلاحظ ان الاعفاءات الجمركية تطبق على السلع التى لا تنتج فى الدولة الاخرى.

وحول ما يقال عن القيود الروتينية التى تقلل من فاعلية هذه الاتفاقيات الثنائية يعترض فلفله بشدة قائلاً ان هذه الشكاوى مبالغ فيها فبالنسبة لتونس مثلا هناك شحنات تتدفق بصفة دائمة بين الجانبين ولا تثار مشاكل بشرط التزام الاطراف بالقواعد والاشتراطات التى حددتها الاتفاقية سواء فيما يتعلق بشهادات المنشا التى يجب ان يكون مصدقاً عليها ـ وفقا للاتفاقية ـ من الهيئات المعنية المحددة فى الاتفاقية أو ما يتعلق باية اجراءات اخرى.

إلا اننا اذا أردنا تفصيل مثل هذه الاتفاقيات فإن يمانى فلفله يعترف بان تخفيضات الرسوم الجمركية لن تكون هى العنصر الحاكم مستقبلا ولن تصبح ميزة اساسية خاصة لو علمنا انه اعتباراً من عام ٢٠٠٢ فإن السلع الاوروبية ستدخل تونس بدون رسوم جمركية لذلك لابد ان نبحث عن مزايا تفضيلية اخرى تدعم من القدرة التنافسية للسلع المصرية والتونسية فى الاسواق التونسية والمصرية ومن ضمن هذه المزايا التى سنطالب بها فى الاجتماع القادم للجنة العليا المشتركة مثل معاملة منتجات كل من البلدين معاملة الانتاج المحلى مثل الاعفاء من رسوم الخدمات كما يجب على الجانبين التفكير باسلوب آخر وهو ان يبدأ الجانبان المصرى والتونسى التفاوض من جديد للتوصل الى استراتيجية اقتصادية مشتركة تحدد رؤية واضحة لاوضاع السوقين على مدى فترة زمنية معينه ٥ او ١٠ سنوات مثلا من خلال برنامج تخطيطى اقتصادى يلتزم البلدان بالسير عليه لينتهى بان يكون البلدان سوقاً واحدة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــــدد :	٨٠٢٣
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/١٥

مجلس الوحدة الاقتصادية العربي يحث على إزالة القيود غير الجمركية تمهيدا لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

انتقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تجاهل بعض الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية تصفية القيود غير الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل وتطبيق شهادة المنشأ العربية وقوائم السلع السلبية المستثناة من اعفاء الرسوم الجمركية، محذراً من أن المعوقات الرئيسية التي اعترضت التنفيذ الأمين للبرنامج الزمني لمنطقة التجارة العربية الحرة المتفق عليه ما زالت قائمة رغم صدور القرارات المتكررة من الجامعة العربية في هذا الصدد. واوضح المجلس في تقرير اعده تناول مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية أن قائمة المعوقات تضم القيود غير الجمركية التي لم تلتزم بعض الدول العربية بالقرارات التي صدرت لتصفيتها، فضلاً عن تجاهل وضع آلية محددة لكيفية التصفية، حيث تم الاكتفاء بمطالبة الدول العربية بالالتزام.

وتشمل المعوقات التي اوردها التقرير الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل، والمراجعة السنوية للسياسات التجارية التي يفترض ان تقوم بها لجنة التنفيذ وفقاً لتقارير دورية تقدمها الدول العربية عن سياساتها التجارية والاقتصادية التي يكون لها علاقة بتطبيق منطقة التجارة الحرة، مشيراً الى ان معاملة منتجات المناطق الحرة الثنائية لايزال معوقاً رئيسياً أمام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. فرغم القرارات المتتالية الا إنه لم يتم الانتهاء بعد من تطبيقها وتحتاج لمزيد من الوقت وتدبير الموارد المالية اللازمة.

واضاف التقرير ان القوائم السلبية للسلع والاعفاءات الممنوحة في اطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تحتل مكانة متقدمة في قائمة المعوقات حيث يجيز البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية عقد هذه الاتفاقيات التي تمنح بمقتضاها اعفاءات وامتيازات تفوق مثيلتها في منطقة التجارة العربية باعتبار ان الاعفاءات الممنوحة في اطار البرنامج التنفيذي هي الحد الادنى لتبادل الاعفاءات والمزايا على مستوى الدول العربية.

وذكر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تقريره ان معظم الدول العربية التي أبرمت اتفاقيات ثنائية او متعددة الأطراف لم تتقدم بنسخ كاملة من هذه الاتفاقيات لجامعة الدول العربية. كما إن العديد من هذه الاتفاقيات يتضمن قوائم سلبية للسلع تفوق نظيرتها الواردة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وان بعض الاتفاقيات تتضمن اقامة منطقة التبادل التجاري في مدة زمنية اطول من المتفق عليها في اطار المنطقة العربية.

واشار الى ان لجنة التنفيذ والمتابعة المختصة بمنطقة التجارة العربية الكبرى لم تدرس سوى تقارير محدودة من تلك التي تعهدت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى تقديمها دورياً كل 3 اشهر رغم ان البرنامج التنفيذي حدد بشكل واضح الموضوعات التي يجب ان يتضمنها التقرير من حيث بيان العقبات والمشاكل واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها أو تطوير اسلوب العمل.

وتابع انه بالرغم من المشاكل التي تواجه الدول العربية في التطبيق وبعض التجاوزات واختلاف وجهات النظر بشان شهادات المنشا العربية الا انه لم يتم اللجوء الى لجنة التنفيذ والمتابعة باعتبارها لجنة لفض المنازعات. وكان التفضيل الى اسلوب حل مثل هذه المشاكل ثنائياً رغم انه لا يمكن تعميم هذه الحلول على بقية الدول العربية وكذا تعارض بعضها مع مصالح اطراف عربية أخرى، موضحاً ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي اقر بتطبيق الاستثناء من التخفيض المتدرج على قائمة السلع التي طلبتها بعض الدول العربية ولمدة لا تتجاوز 3 سنوات اعتباراً من سبتمبر (ايلول) العام الماضي. كما طلب المجلس من الدول العربية التي تمتعت بهذا الاستثناء أن تقوم بالغاء كافة الاستثناءات التي لا تتوافق مع قرار المجلس ومنحها مهلة 3 شهور لتسوية اوضاعها وتقديم تقارير سنوية مفصلة عن تلك الاوضاع والأسباب المبررة لاستمرار الاستثناء مدعمة بالبيانات والمعلومات عن الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير، مؤكداً انّ بعض الدول العربية لم تلتزم بهذه القرارات حتى الآن وتجاهلت تقديم اية بيانات الى المجلس مما ساهم في زيادة تعثر اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وشدد التقرير على ضرورة اجراء مراجعة مستمرة لآليات تنفيذ المنطقة لمواجهة العقبات والمشاكل واقتراح الحلول الملائمة وتطوير اساليب العمل لتحقيق الاهداف المطلوبة، محذراً من اتجاه الدول العربية الى البحث عن بدائل واشكال جديدة من العمل الاقتصادي العربي اذا لم تستطع هذه الدول تعظيم وزيادة مكاسبها التجارية الاقتصادية نتيجة انضمامها لعضوية المنطقة. وافاد التقرير بان عدم تعاون الدول الاعضاء في المنطقة بشكل كامل مع الامانة الفنية المعنية بالجامعة العربية يعرقل تنفيذ عدد من الآليات المهمة لمتابعة عملية تنفيذ أسس اقامة المنطقة الحرة خاصة عدم تقديم الدول لتقارير دورية لمتابعة عملية التنفيذ وتجاهل دور لجنة التنفيذ والمتابعة في العمل كالية لفض المنازعات علاوة على عدم توفير الدول المعلومات والبيانات عن الاجراءات الخاصة بكل منها لحماية المستهلك ومواجهة حالات الاغراق.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : احمد عصمت

الموضوع الفرعي : الموقفالعربي: منظمة التجارة الحرة — رقم العـــدد : ٤١٦٢٢

المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١١/٢٠

منطقة التجارة الحرة لاتحقق الطموحات.. ودعوة لإحياء السوق المشتركة

الميزان التجارى المصرى العربى حقق عجزا ٣٩٥ مليون دولار

فى الحوار الساخن الذى امتد لعدة جلسات حول السوق العربية ومستقبل الصادرات المصرية أكد الخبراء ان كثرة الاستثناءات وطول فترة الوصول للإعفاء الجمركى حتى عام ٢٠٠٧ هى امور سلبية جعلت من الية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسيلة غير ذات جدوى لتحقيق الاندماج الاقتصادى العربى حيث تصبح خطوة تاخرت كثيرا مع تطبيق اتفاقية الجات وهبوب تيارات العولمة وفتح الاسواق العربية امام الواردات من كل انحاء العالم.

جاء ذلك من خلال المؤتمر السنوى الثالث للجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق برئاسة الدكتور احمد شيحة والتى اقيمت بالقاهرة بمشاركة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق الاجتماعى للتنمية وبحضور عدد كبير من الشخصيات فى مقدمتهم د.احمد جويلى رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ود.على لطفى رئيس الوزراء الاسبق ود.احمد الدرش وزير التخطيط والتعاون الدولى، وطرحت بالمؤتمر اتجاهات عديدة للحوار تضمنت التجارة الخارجية لمصر وتوجهاتها مع السوق العربية وكذلك العمل العربى المشترك وتوقعات المستقبل للاقتصاديات العربية فى مواجهة ضغوط الاندماج والتكتل العالمى وثورة المعلومات والاتصالات وتاثيرها على اتجاهات التسويق الجديدة وقدرات الصادرات المصرية.

الدكتور احمد الدرش وزير التخطيط والتعاون الدولى قال إن السوق العربية تشكل البعد الجغرافى الاستراتيجى للصادرات المصرية وانه لابد من بذل المزيد من الجهد للتعرف على احتياجات هذه السوق وتعكس الاتجاه التراجعى للصادرات المصرية لهذه الاسواق فى الاعوام الاخيرة أن هناك العديد من السلع والخدمات التى تحظى مصر فيها بميزة تنافسية حقيقية وتعطى بعدا مبشرا بحدوث طفرات فى صادرات مصر إلى هذه الدول وان عنصر التسويق وتطويره يلعب دورا محوريا فى استكشاف هذه الاحتياجات وتوجيه الصناعة المصرية لتكون قادرة على تلبيتها كما ونوعا وباسعار مناسبة.

ويشير التقرير الذى طرحه الدكتور الدرش إلى أن الميزان التجارى مع الدول العربية كان لمصلحة مصر منذ ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ حيث كان هناك فائض بعد أن بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الدول العربية ٥١٠ ملايين دولار عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ بينما بلغت الواردات ٢٨١ مليون دولار. إلا ان عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ سجل عجزا تجاريا لمصر مع الدول العربية زاد تدريجيا فى السنوات الاخيرة ليصل إلى ٣٩٥ مليون دولار حيث بلغت قيمة الواردات المصرية من الدول العربية ٨٤٠ مليون دولار وبلغت قيمة الصادرات ٤٤٤.٣ مليون دولار والمثير فى الامر ان الميزان التجارى لمصر مع العالم العربى قد تحول من الفائض للعجز بسبب عدم نمو حجم الصادرات المصرية بالشكل الكافى.

وحول الهيكل السلعى لتجارة مصر مع الدول العربية ، يرى أن الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية مثل الكيماويات والأغذية والمشروبات مازالت محدودة بينما تبلغ واردات العرب من الاغذية والمشروبات ١٦٪ من اجمالى وارداتهم فإن صادرات مصر من الاغذية والمشروبات للدول العربية ٤٫٠٪ عام ١٩٩٨ وكذلك الحال بالنسبة للصناعات والمعدات والالات التى تمثل نحو ٥٧٪ من اجمالى واردات الدول العربية فإن صادرات مصر إلى الدول العربية نحو ١٤٫٠٪ أيضا عام ١٩٩٨.

وتحدد وزارة التعاون الدولى استراتيجيتها لتنمية الصادرات السلعية المصرية حيث تتبع عدة سياسات لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ومنها تعميق وتحديث هياكل الانتاج والتحول نحو تصنيع المعدات الراسمالية مع تطوير تكنولوجيات الانتاج والتوسع فى استخدام المعايير والمواصفات الدولية ونظم الجودة الكلية وتعميق تصنيع المستلزمات الوسيطة وتنمية وتطوير الصناعات المغذية وتوسيع وتطوير المناطق الحرة الانتاجية لخدمة التجارة الدولية وإقامة معارض خارجية بمساندة الدولة واتساقا مع ذلك فقد تضمنت الخطة الخمسية حوافز ضريبية وجمركية عديدة لتشجيع الصادرات المصرية لجميع الاسواق الدولية والعربية.

التهميش العربى

إلا ان تراجع الصادرات المصرية للعالم العربى ليس إلا احد وجهى العملة بينما الوجه الآخر يشير إلى أن محصلة العمل العربى المشترك تعتبر ضئيلة بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية وهذا مايشير إليه الدكتور أحمد جويلى رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى يؤكد ان التجارة العربية البينية لم تزد على ١٠٪ من جملة التجارة العربية السلعية البالغة نحو ٣٠٠ مليار دولار والتى تمثل فقط نحو ٢٫٦٪ من التجارة العالمية، كما يلاحظ الانخفاض المستمر فى المكانة الاقتصادية للدول العربية فى الاقتصاد العالمى خلال حقبة التسعينيات اذا ماقيست باسهامها فى الناتج المحلى او التجارة العالمية، ويرى الدكتور جويلى أن هذا الوضع الخطير من التهميش يجب تداركه خاصة أن المنطقة العربية تواجه الكثير من التحديات الخارجية والداخلية وتشمل التحديات الخارجية التكتلات الاقتصادية العالمية وتطبيق اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة ومعايير العمل والاندماجات بين الشركات العملاقة اضافة للتقدم التكنولوجى، حيث لاتزال الدول العربية فى مجملها تعتمد على الخارج كمصدر للتكنولوجيا وتوجه نسبة ضئيلة للانفاق على البحث العلمى والتطوير بلغت ٠٫٢٪ من الناتج العربى الاجمالى مقارنا بنحو ١٫٤٪ على مستوى العالم، بل ان عدد المشتركين فى الدول العربية على الانترنت لايزيد على ١٪ فقط من المشتركين على مستوى العالم مما يعكس الحاجة للاستفادة من الاساليب المتطورة فى التسويق.

ويؤكد د.أحمد جويلى اهمية دراسة اثار المشاركة اليورومتوسطية على الدول العربية حيث سيكون السؤال دائما أمامنا كيف تكون هذه المشاركة لحساب العمل الاقتصادى العربى وليست على حسابه؟

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعي :	الموقفالعربي: منظمة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	٤١٦٢٢
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢٠

تحديات داخلية

اما عن التحديات الداخلية فهى تحديات تتعلق بقضايا التنمية كما يوضحها د.جويلى حيث تواجه الدول العربية زيادة سكانية كبيرة بلغ معدلها نحو ٢.٥٪ سنويا بالمقارنة بنحو ١.٦٪ سنويا على مستوى العالم وهذه الزيادة تستلزم جهودا عديدة لدعم الخدمات وتوفير فرص عمل لها حيث بلغت البطالة فى العالم العربى ١١٪ من حجم القوى العاملة أى نحو ٩ ـ ١٠ ملايين نسمة اغلبهم من المتعلمين بالجامعات والمدارس الفنية، وليس هذا هو التحدى الوحيد الذى توجده الزيادة السكانية بل ايضا الحاجة لتوفير الغذاء حيث اتسعت الفجوة الغذائية لتبلغ ١٢.٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ شملت جميع أنواع السلع.

ويضيف الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الموارد المائية ومحدوديتها فى المنطقة العربية التى تعتبر من اكثر مناطق العالم جفافا هى المحدد الأكبر لتحقيق الأمن الغذائى العربى، وقد دبرت الدول العربية جزءا من احتياجاتها من الغذاء من مواردها الذاتية أو من خلال المعونات او غيرها، وعليها فى المستقبل أن تزيد من قدرتها التنافسية التصديرية لتدبير هذه الموارد وتقليل الاعتماد على البترول درءا للمخاطر، وهذه التحديات الخارجية والداخلية التى تواجه الدول العربية تحتم اندماج اقتصادات الدول العربية فيما بينها واندماجها فى الاقتصاد العالمى.

قصور لاتفاقية

اما الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الأسبق فقد كشف عن قصور اتفاقية منطقة التجارة الحرة الكبرى عن تحقيق الطموحات المرجوة منها فى تحقيق التقارب الاقتصادى العربى لمواجهة التحديات الكبيرة التى تواجهه بعد أن حددت الاتفاقية ١٠ سنوات كاملة كمهلة لتحقيق الاعفاء الجمركى الكامل ووجود اكثر من ٧ دول رفضت التوقيع على الاتفاقية اضافة لإصرار الدول العربية التى وقعت عليها بالتقدم كل ٦ اشهر بمجموعة كبيرة من السلع التى تطلب استثناءها من التخفيض الجمركى مما افقد الاتفاقية فاعليتها.

ويتعجب الدكتور لطفى من انه رغم توقيع العشرات من الاتفاقيات وإنشاء العديد من الإتحادات والمنظمات العربية فأن التعاون الاقتصادى العربى يكاد يكون صفرا!! ويدلل على ذلك قائلا إن العالم العربى غنى بموارده الطبيعية حيث تمتد مساحته ١٤ مليون كيلو متر مربع اى عشر مساحة العالم، ويصل سكانه إلى ٤٪ من سكان العالم ولديه ٢.٨٪ من القوى العاملة و٦٠٪ من الاحتياطى العالمى للبترول و٢١٪ من احتياطى الغاز إضافة إلى ٨٠ مليون فدان صالحة للزراعة، ولكنها غير مزروعة رغم استيراد كميات هائلة من الغذاء من الخارج فى الوقت الذى توجد فيه استثمارات عربية أكثر من ٧٠٠ مليون دولار فى الخارج! ورغم توافر هذه الموارد لدى عالمنا العربى إفإننا لم ننجح فى التعاون فيما بيننا كدول عربية لاستغلالها لعدم توافر الارادة السياسية لدى الكثير من تلك الدول !! وتظهر سلبيات عدم التعاون من توافر الكثير من الطاقات الصناعية العاطلة لدى بعض الدول بينما تتجه دول أخرى للحصول على احتياجاتها بالاستيراد من الدول غير العربية، ويضرب مثلا بذلك صناعة السيارات التى توجة فى عدد من الدول العربية بينما تقوم بعض الدول باستيراد احتياجاتها من خارج العالم العربى بنوعيات أقل جودة من مثيلاتها العربية!!

التقدم للخلف

ومع كثرة الانتقادات لاسلوب تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وعدم جدواها فى ظل الاتفاقيات الدولية وتيارات العولمة يطرح حمدى عبد العليم مدير ادارة السوق العربية المشتركة وجهة نظر جديرة بالاعتبار وهى إحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة التى وقعت منذ عام ١٩٦٤ وصدقت عليها ٧ دول عربية بتوسيع عضويتها وتفعيل إجراءاتها لأن اتفاقية المنطقة الحرة تعد ارتدادا للخلف حيث أن الاندماج الاقتصادى يبدأ بالتجارة الحرة ثم بالاتحاد الجمركى ثم السوق المشتركة، فكيف نتراجع إلى مرحلة المنطقة الحرة بعد ان كنا قد وصلنا إلى مرحلة السوق المشتركة؟!

اما د.احمد شيحة عضو جمعية رجال الاعمال المصريين ورئيس الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق فقد اثار أهمية الاهتمام بالبحث العلمى وتخصيص ميزانية سنوية بوحدات القطاع الحكومى والخاص على حد سواء من أجل البحث العلمى، واشاد بالدور الفعال الذى يقوم به التمثيل التجارى والبعثات الدبلوماسية المصرية فى الخارج فى السنوات الأخيرة بعكس ما كان مطبقا فى السابق.

اما عادل غالب مدير الجمعية المصرية للتسويق فقد طالب بالعمل على تغيير مفاهيم القطاع الخاص المصرى ليتحول لشكل الانتاج من أجل التصدير بالاهتمام بالتغليف والتعبئة وحسن الترويج للمنتج ، سواء من خلال المطبوعات أو استخدام الوسائل الحديثة كالانترنت اما بالنسبة لتعثر تنفيذ اتفاقيات التعاون العربى فقال اننا يجب أن نطوى صفحة الأمس لأن هذه الاتفاقيات كانت تتم بين الاجهزة السياسية ولكن فى المستقبل لابد أن نركز على أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات بواسطة مؤسسات الاعمال الخاصة ورجال الاعمال العرب حتى تستند إلى المصالح المشتركة للشعوب العربية.

السوق العربية المشتركة

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربى

السوق العربية المشتركة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	إحياء الفكرة	نجلاء الرفاعى	العالم اليوم	٢٩٢٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٢٧
٢	تطور المشروع	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٢٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٢٩
٣	آفاق المشروع	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠٠٠/١٠/١١	٣١
٤	دور اكبر للتعاونيات فى اقامة السوق العربية المشتركة	حسين شهبون	الاهرام	٤١٥٩٤	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٣
٥	السوق العربية المشتركة	عبد الفتاح عبد الوهاب	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٤
٦	السوق العربية وحق الدفاع الشرعى	مغاورى شلبى على	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٦
٧	الاعلان عن بدء قيام السوق العربية المشتركة	ايمان مصطفى	الاهرام	٤١٦٠٢	٢٠٠٠/١٠/٣١	٣٨
٨	اهتمام مصرى بتهيئة المناخ	رأفت أمين	الاهرام	٤١٦٠٧	٢٠٠٠/١١/٥	٣٩
٩	سوق عربية مشتركة للمنتجات	الجريدة	الاهرام	٤١٦٠٨	٢٠٠٠/١١/٦	٤١
١٠	السوق العربية المشتركة ضرورة حياتية	الجريدة	العالم اليوم	٢٩٩٤	٢٠٠٠/١١/٢٥	٤٢
١١	اقتراحات غير تقليدية لإنشاء سوق عربية مشتركة	فتحى النادى	العالم اليوم	٣٠٠٤	٢٠٠٠/١٢/٦	٤٤
١٢	كيف تتحقق السوق العربية المشتركة	يحيى المصرى	العالم اليوم	٣٠٠٧	٢٠٠٠/١٢/١٠	٤٥

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشترك	رقم العـــــدد :	٢٩٢٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

إحياء الفكرة

تبلورت خلال العقود الماضية وصولا إلى فترة التسعينات اتجاهات مختلفة للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدول العربية من خلال عدة اطر مختلفة سواء كانت تجمعات اقليمية فرعية أو اتفاقات جماعية لتحرير التجارة اضافة إلى صيغة السوق العربية المشتركة التي تمثل الأساس والهدف المنشود بالنسبة للعلاقات الاقتصادية العربية ايا كان مستواها وتعد التجربة الخليجية احدى التجارب الناجحة إلى حد كبير في مجال التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي العربي على الرغم من حداثة تلك التجربة حيث ارتفع حجم التبادل التجاري البيني للدول الست الاعضاء خلال السنوات العشر الاخيرة بصورة ملحوظة، وقد نجحت المنطقة العربية بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة في وضع الاطر القانونية وأسس الاصلاح الاقتصادي اللازمة لخروج مشروع السوق العربية المشتركة إلى النور وقد حدد البرنامج التنفيذي الذي وافق عليه وزراء الاقتصاد والتجارة العرب خلال اجتماعهم بالجامعة العربية في فبراير من العام 1997 لتطوير اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على هدف رئيسي وهو الاسراع في اقامة منطقة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات تبدأ من يناير 1998 وتنتهي في ديسمبر من العام 2007.

لقد عاد الحديث مجددا في السنوات الاخيرة عن احياء السوق العربية المشتركة بعد الشلل الذي اصابها خلال العقود الثلاث الماضية والحقيقة أن السوق العربية المشتركة هدف يعاود الظهور بين الحين والحين لكنه هذه المرة يعود بقوة لم يعهدها من قبل مما يبشر بإمكانية تحقيق هذا الهدف بعد طول انتظار وشد وجذب بين اتجاهات وافكار مختلفة وعدد هائل من الكتابات والمؤلفات فضلا عن الندوات والنقاشات في جميع الدول العربية منذ أن ظهرت هذه الفكرة في عام 1964 واصبح لها ميثاق مصدق عليه من سبعة اقطار عربية اعيتها السبل في ترجمتها إلى واقع وإلى إجراءات وتدابير قابلة للتنفيذ وباب مفتوح تدخل منه الاقطار العربية الأخرى التي لم تكن وقت اقرارها قد تأهلت للانضمام.

والواقع أن هناك تصوراً سائدا وغالبا في كثير من الاوساط العربية في الوقت الحالي الآن يرى أن اتجاه احياء فكرة السوق العربية المشتركة هو بمثابة العودة إلى التفكير المنطقي المرتب والمتزن لإحياء التضامن العربي، الذي يمثل أهم اهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية على الاطلاق.

ومن أهم الاسباب الموضوعية أيضا وراء اتجاه تنشيط الدعوة لإقامة السوق المشتركة هو التوجه العالمي والاقليمي نحو اقامة التكتلات الاقتصادية في ظل تحرير التجارة والخدمات العالمية التي ارستها اتفاقات الجات «مراكش 1994» وانشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 اضافة إلى التحديات التي يواجهها النظام العربي منذ حرب الخليج الثانية - 1991 مرورا بمؤتمر السلام في مدريد - 1991 وما يطرح من مشروعات بشأن اعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية.

ترتيبا على ذلك فإن هناك عوامل وظروفا جادة ومختلفة بل خطرة ادت إلى ظهور اتجاه التنشيط ودفعت إليه دفعا كمحصلة لتفاعل احداث طرأت على المستويين الاقليمي والدولي وانعكست في مجملها على العمل العربي المشترك بصفة عامة والسوق العربية المشتركة بصفة خاصة.

وهناك اسباب موضوعية وراء عودة اتجاه التنشيط وقوة طرحه بالشكل الذي يحدث حاليا فالحقيقة أن الدعوة لإقامة السوق العربية المشتركة تكتسب اهمية خاصة هذه المرة انطلاقا من عدة مؤشرات واعتبارات أهمها:

تبني الدعوة من قبل القيادات السياسية في بعض الدول لاسيما في الأردن ومصر،

وقد تمثل الاجماع العربي على البدء في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ممثلا في

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي:السوق العربية المشترك	رقم العـــــدد :	٢٩٢٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية وفقا لبرنامج زمنى تم اعتماده خلال الدورتين الأخيرتين لهذا المجلس عام 1997 وهى المنطقة التى يؤرخ لها بالمرحلة الاولى من مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة.

وقد أكدت دراسة أخيرة أن انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى يمكن أن يمثل نقطة انطلاق وقوة دفع جديدة لاستئناف مسيرة التكامل إذا ما توافرت لها الاليات والمقومات الضرورية خاصة وأن صيغة منطقة التجارة الحرة هى الصيغة الاكثر ملاءمة فى هذه المرحلة باعتبارها مدخلا اساسيا لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية وذلك للعديد من الاسباب اهمها :

- وجود فوائض سلعية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية وهى إما فوائض مؤقتة نتيجة لعوامل مناخية مواتية بالنسبة للسلع الزراعية أو نتيجة الاجراءات الحمائية التمييزية التى تواجهها هذه المنتجات فى اسواق الدول الصناعية وإما مستمرة نتيجة اتباع سياسات زراعية تقوم على استخدام الاساليب الحديثة فى الزراعة أو تنويع القاعدة الانتاجية للسلع الصناعية وقد أدى وجود هذه الفوائض إلى جعل الدول العربية المصدرة تبحث عن اسواق تصديرية لهذه السلع داخل الدول العربية واقامة منطقة تجارة حرة عربية من شأنها تخفيف أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية امام حركة تلك السلع.

- كما يوجد تنوع فى الهياكل الاقتصادية للدول العربية فى حدود معينة وتقدم هذه الحقيقة مؤشرا عاما على وجود فرص للتخصص بين البلدان المتقاربة فى هياكلها الانتاجية مع وجود دراسات قطاعية متعمقة لكل من تلك القطاعات «الزراعية والصناعية» لبحث مدى التشابه وامكانيات التخصص والمزايا النسبية المقارنة لكل بلد فى واحد أو اكثر من تلك التخصصات الامر الذى يتيح التوسع فى الصناعات التحويلية، ويطرح امكانية حقيقية لنمو التجارة العربية البينية.

وهناك ايضا تقارب مطرد بين الانظمة والسياسات الاقتصادية العربية بدأ يظهر فى السنوات الاخيرة حيث انه مع تطبيق برامج التصحيح الهيكلى والاصلاح الاقتصادى والتى تتجه بها جميعا نحو اقتصاد السوق ومن ثم تحرير التجارة فإن كل ذلك سيساهم فى تمهيد الطريق امام الاسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية..

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٢٩٢٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

تطور المشروع

لقد شهد عام 1997 تصاعد الدعوة، على نطاق واسع، لإقامة تكتل اقتصادي عربي في صورة «السوق العربية المشتركة» تبدأ بمنطقة تجارة حرة على أساس التبادل العادل والمتوازن للمصالح.

وهذه الدعوة لم تأت من فراغ، فهناك تاريخ طويل ارتبط بها، لكن اتجاه حركته ظل دائما على ما هو عليه، إنجازات محدودة وآمال مستقبلية.

وقد بدأت تلك الدعوات منذ بداية الخمسينات حيث تبلورت محاولات متتالية لإيجاد أطر تستهدف تسهيل وتشجيع حركة التجارة العربية.

ففي عام 1953 أوصى وزراء الاقتصاد والمالية العرب في مؤتمرهم الأول في بيروت بتطوير حركة التجارة العربية، وتم عقد اتفاقية «تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية».. وفي العام ذاته تم عقد اتفاقية «تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال»، وأيضا اتفاقية بشأن «اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية».

وفي عام 1957 أقر المجلس الاقتصادي للجامعة العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وأنشيء بعد ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي قرر في عام 1964 إنشاء السوق المشتركة، وحسب تقدير المجلس، فقد التزمت هذه الدول بتطبيق اتفاقية السوق على مدى 15 عاما، ومنذ عام 1965 إلى عام 1980 ارتفع حجم التجارة بينها من 97.5 مليون دولار إلى 1325 مليون دولار.. والأهم أن معدل الزيادة في التجارة بين هذه الدول كان أعلى بكثير من معدل الزيادة في تجارتها الخارجية عموما.. ويؤكد ذلك أن تحرير التجارة يؤثر إيجابيا على العلاقات البينية رغم التشابه الغالب على هياكل إنتاج هذه الدول.

ولكن السوق العربية المشتركة المصغرة المكونة من سبع دول عربية هي مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا واليمن وموريتانيا منيت بنكسة عقب تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، ردا على عقد مصر معاهدة سلام مع إسرائيل في عام 1979، وقد شمل هذا التجميد الاتفاقات المعقودة في إطار الجامعة، بما فيها اتفاقية السوق المشتركة، في الوقت الذي لم تلتزم بقية الدول «الست» باستمرار العلاقات بينها على أساس هذه الاتفاقية حتى بعد عودة مصر إلى الجامعة، وأصبحت العلاقات قائمة على اتفاقيات ثنائية.. ولذلك، فرغم أن حجم التجارة بين الدول السبع عاد إلى الازدياد خلال النصف الأول من التسعينات إلا أن معدل هذه الزيادة كان أقل من معدل الزيادة في إجمالي تجارتها الخارجية.

وفي الثمانينات بدأت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تهدف إلى الوصول للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، وإيجاد حد موحد من الحماية للمنتجات العربية من خلال تعريفات جمركية موحدة.. وقد أسفرت تجربة تطبيق الاتفاقية عبر الخمسة عشر عاما عن ضرورة تطوير أساليب تطبيقها في ضوء النتائج المتواضعة التي تحققت بسبب ضعف آليات التنفيذ.. وفي سبتمبر عام 1995 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بإعداد مشروع برنامج تنفيذي

لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وتم إقرار البرنامج في فبراير 1997.

وقد شهد عام 1997 اتجاها قويا يدعو إلى إقامة سوق مشتركة تشمل كل الدول العربية بعد أن ترددت في السنوات القليلة السابقة أفكار تتراوح بين إحياء وتفعيل السوق المصغرة القديمة بين تأسيس سوق جديدة تبدأ بمنطقة تجارة حرة.

وفيما يتعلق بأهم العوائق التي تقف أمام عملية إقامة السوق العربية المشتركة فلابد أولا من الإشارة إلى تجربة إقامة منطقة تجارة حرة عربية جاءت في سياق زمني، وفي ظل ظروف عالمية وإقليمية تفرض عليها بعض الخصوصية، مما جعلها تختلف عن التجارب السابقة حيث إنها استندت إلى قرار عربي جماعي، واعتمدت أسلوب التدرج في الوصول إلى هدفها.

وبالنظر إلى السياق الزمني الذي ظهرت فيه فكرة إنشاء المنظمة، فإنه يتواكب مع التحولات الكبرى على المستوى الاقتصادي العالمي والتي شهدها عقد التسعينات، والتي تجسدت في إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها حتى الآن 128 دولة، منها 8 دول عربية بينما هناك دول عربية أخرى تتفاوض للانضمام إلى المنظمة.

من ناحية أخرى فإن معظم الدول العربية المنضمة لاتفاقية الجات تقع في فئة الدول النامية التي تتمتع بوضعية خاصة من ناحية شريحة التخفيض والمدة الزمنية، فضلا عن أن الموجة الاقتصادية العالمية في ظل الاقتصاد الكوني ذات صيغة رأسمالية واضحة تركز على دور الفرد والقطاع الخاص في حركة الاقتصاد وتطوره، كما أن الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية قد تبنت برامج للإصلاح الاقتصادي تقوم بمقتضاها بإعادة هيكلة اقتصاداتها الداخلية كي تتواءم مع التحولات الاقتصادية العالمية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن ثم القضاء على القيود التي تعوق حركة التبادل التجاري.

وحول أهم التحديات التي تواجه عملية إقامة السوق العربية المشتركة فلاشك أن خبرة العمل العربي المشترك طوال العقود الماضية قد صادفت معوقات كثيرة حدت من فعاليتها، فجميع أشكال التعاون، سواء في إطار الجامعة العربية أو على المستوى شبه الاقليمي أو على المستوى الثنائي كانت محدودة التأثير.. ويرجع ذلك - من الناحية التاريخية - إلى عدم توافر الإرادة السياسية، والخلط الدائم بين العلاقات السياسية التي تتماوج بين جذر ومد وبين ما تتطلبه العلاقات الاقتصادية من استمرارية.

كما لابد من الاعتراف من أن المنطقة العربية تفتقد للتنسيق على المستوى الثنائي، وتشابه الهياكل الإنتاجية، واختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية، وارتباط العمل العربي بالعامل السياسي أكثر من الاعتماد على العامل الاقتصادي.

وقد بدأت بعض هذه العوامل تشهد تطورات مهمة في المرحلة الأخيرة على النحو الذي أدى إلى تنشيط اتجاه إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، لتبلور مستوى من التنوع بين الهياكل الإنتاجية، وبداية تقارب النظم السياسية والاقتصادية.



آفاق المشروع

تعتبر المتوسطية مثل اى مشروع آخر لها سلبياتها وايجابياتها التى اتضحت عبر مسارها فى التسعينات وتتمثل السلبيات اولا فى عدة مشكلات اهمها استبعاد ليبيا حتى عام 1999 واطراف عربية اخرى «الخليج» وهو مايشير الى ان التعامل مع الوطن العربى يخضع نسبيا لاعتبارات سياسية بما قد يؤثر فى النهاية على الوحدة والتكامل العربى المستهدفين.

وهناك استياء ناتج عن عدم مشاركة الجامعة العربية على قدم المساواة مثل اللجنة الاوروبية حيث اعد المشروع بواسطة المفوضية الأوروبية ولم تشارك الجامعة العربية الا بصفتها «مراقبا» فى مؤتمر برشلونة.

وحالة من عدم التكافؤ الاقتصادى بين الطرفين فالدول العربية تتعامل مع هذا المشروع من منطلق قطرى وبالتالى فان قدراتها التفاوضية تتسم بالضعف اضافة الى ضعفها الاقتصادى مقابل القوة الاقتصادية للتكتل الاوروبى كما انه مع اصرار الاتحاد الاوروبى على اقامة منطقة تجارة حرة تستكمل بحلول عام 2010 بما يعكس مصلحة الاتحاد الاوروبى فى الوقت الذى يتحفظ فيه على اقامة منطقة تجارة حرة تشمل السلع الزراعية او المنتجات الصناعية والاستراتيجية والتى قد تكون الاقل ضررا من منظور الاقطار العربية المتوسطية.

ولاشك ان التصور الاوروبى لقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والهجرة والامن فى مشروع الشراكة يختلف عن كثير من التصورات العربية حول هذه القضايا وعلى الرغم من المخاوف المتعلقة بالمتوسطية فان للمتوسطية الكثير من النتائج الايجابية على المنطقة اذ كان لافساح المجال للمنتجات الصناعية للدخول الحر الى السوق الاوروبية اثار ايجابية خاصة بالنسبة للبلدان التى طبقت اصلاحات اقتصادية بنجاح فزادت الحصة الكلية للمنتجات الصناعية للدول المتوسطية غير الاعضاء والمصدرة الى الاتحاد الاوروبى من 28٪ فى عام 1979 الى 54٪ عام 1993 كما انه اذا ماتحققت منطقة التجارة الحرة الاوروبية – المتوسطية بحلول عام 2010 فانها ستكون اكبر منطقة فى العالم اذ سيبلغ عدد سكانها 600 –800 مليون نسمة بينما تضم فى عضويتها بين 30 –40 بلدا بما يتيح فرصا لتوسيع تجارة المنتجات الزراعية التى تهم الطرفين كما اقر اجتماع المجلس الاوروبى 4,7 مليون وحدة نقد اوروبية كمساعدات فى الفترة من 1995 حتى 1999 وذلك بهدف دعم عملية التحديث ودعم التعاون الاقليمى ودعم التصحيح الهيكلى من بلدان الاقليم الاقل تطورا اضافة الى تعزيز التعاون المالى والاقتصادى بين شمال وجنوب المتوسط.

اضافة الى ذلك فان هذه الشراكة قد تدعم الموقف العربى فى عملية تسوية الصراع العربى – الاسرائيلى فرغم كل مايقال عن تردد الجانب الاوروبى فى ممارسة دور فعال فى عملية السلام بالمنطقة فان الدور الاوروبى يتصاعد مع الوقت بالاضافة الى الدور الامريكى خاصة على المستوى الاقتصادى.

كما ان افاق ومستقبل المتوسطية يرتبط فى الاساس بتطور اوضاع الجانب العربى و كيفية تسوية المشاكل الاجرائية المعلقة مع الجانب الاوروبى فى موضوع الشراكة غير ان ذلك لاينفى مسئولية الجانب الاوروبى فى تقديم المزيد من التسهيلات والمساعدات المالية و الفنية لتضييق الهوة التى تؤثر على مستقبل المشروع.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : محمود مختار
الموضوع الفرعى : الموقف العربي:السوق العربية المشتركة — رقم العـــــدد : ٢٩٥٦
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١١

فالمتوسطية مرشحة للتواصل اذ انها لم توجد اتجاهات مضادة نشطة فى العالم العربى بل انها اوجدت مصالح يمكن ان تكون حقيقية لبعض من الدول العربية وبغض النظر عن كل تلك المشروعات المطروحة والتى ظهرت افكارها فى اطار عملية السلام الا ان هناك مشروع العمل العربى المشترك وهو اقدم المشروعات المطروحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية غير ان الحديث والاهتمام به قد تزايد فى الاونة الاخيرة منذ بداية التسعينات حيث حفل عقد التسعينيات بالعديد من التطورات على المستويين العالمى والاقليمى فى مجال العلاقات الاقتصادية على النحو الذى تم عرضه فى الجزء الاول من هذا التقرير ويعتبر اهم المتغيرات المتعلقة باثارة مشروع العمل العربى المشترك انما يتمثل اساسا فيما تمثله الجات من فرص ومخاطر على اقتصاديات الدول العربية التى تدخل ساحة الصراع الاقتصادى منفردة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى هناك الاتجاه الاندماجى لتكوين تكتلات اقتصادية عملاقة تستطيع المنافسة فى النظام الاقتصادى الجديد الأمر الذى اثار تساؤلات عديدة حول : لماذا لايشكل العرب تكتلا واحدا خاصة ان مقومات هذا التكتل متوافرة؟ علاوة على ذلك فقد تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات فى الاقتصاد العالمى كما ان تزايد الحديث عن المشروعات الخارجية المطروحة على المنطقة - الاوسطية والمتوسطية - مابين مؤيد ومعارض اضافة الى ان فرص ومخاطر هذه المشروعات قد اوضحت مدى الحاجة لتفعيل العمل العربى الاقتصادى المشترك فى ظل هذه التطورات خاصة ان الاقتصاديات العربية قد واجهت فى حقبة التسعينات العديد من المتغيرات السلبية ويتمثل اهمها فى :

تزايد الضغط على اقتصاديات بلدان الخليج مع تدهور اسعار البترول والدولار ومن ثم تراجع العوائد البترولية نسبيا وتباطؤ معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى معظم البلدان العربية الى جانب حالة الحصار الاقتصادى التى فرضت على العراق وليبيا والسودان باشكال ودرجات مختلفة وما ادت اليه من تدهور للاوضاع الاقتصادية والمعيشية وعمليات النمو والتراكم فى تلك الدول واستمرار تضاؤل قدرة الدول العربية على تطوير انتاجها خاصة انتاجها الصناعى مقارنة بالكيانات الاقتصادية المختلفة وتواضع نصيب الاقتصاد العربى من الاقتصاد العالمى وفى التجارة الدولية.

والمؤشر الاكثر اهمية بالنسبة للعمل العربى المشترك هو استمرار تدنى نسبة التجارة البينية العربية التى تتراوح مابين 6 -9٪ فقط من التجارة الخارجية العربية وبالمقارنة فان التجارة البينية الاوروبية تشكل حوالى 70٪ من اجمالى التجارة الخارجية للمجموعة يضاف الى ذلك ان نمو التجارة العربية فى عام 1995 كان حوالى 11٪ مقارنة بحوالى 20٪ معدل نمو التجارة العالمى فى نفس العام.

وبقدر ما اوضح ذلك ان هناك وضعا حرجا تمر به الاقتصادات العربية على نحو يؤثر على التعاون الاقتصادى المشترك بقدر ما ادى الى تصاعد تيار واسع النطاق يدعو الى تفعيل التعاون الاقتصادى العربى - العربى وتطوير اسسه الا سيما ان هناك خطوات اساسية تتم بشان الاصلاح الاقتصادى داخل الدول العربية و تحرير التجارة فيما بين تلك الدول خاصة مع توافر مقومات هذا التعاون ووجود صيغ عملية لتفعيله فهناك اسس قوية للمشروع الاقتصادى العربى.

ان التعاون الاقتصادى العربى لم يكن مجرد حلم او امنية لايستند الى اسس فى الواقع بل يمكن القول ان الوطن العربى يعتبر من اكثر اقاليم العالم التى يمكن ان تشهد تعاونا وتكاملا اقتصاديا على اسس قوية.

دور أكبر للتعاونيات فى إقامة السوق العربية المشتركة

إنشاء صندوق لضمان وتمويل التجارة العربية التعاونية

رسالة الكويت
حسين شهبون

على مدى الأيام القليلة الماضية شهدت الكويت عدة لقاءات عربية بين أعضاء وخبراء التعاونيات وممثلى منظمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركة مكتب مجلس التعاون الخليجى بالكويت، ولم يكن على مائدة الحوار سوى سؤال واحد ... هل يمكن أن تلعب التعاونيات العربية بمختلف انواعها دورا اكثر فاعلية فى تنمية التجارة البينية العربية .. وكان من الطبيعى ان يقود الحوار لمناقشة اهم القضايا التى تشغل الفكر الاقتصادى والسياسى العربى وهى السوق العربية المشتركة التى يتعثر قيامها منذ قرابة ٥٠ عاما عندما اتجه الفكر الاقتصادى العربى إلى إنشاء تكتل اقتصادى عربى قوى وقادر على مواجهة عالم الكيانات الاقتصادية العملاقة والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الدولية التى بدات فى الظهور على الساحة العالمية فى هذا الوقت.



د. احمد عبدالظاهر — د. براك ناصر — د. خالد يونس

ومن المفارقات الغريبة أن يتم عام ١٩٥٣ توقيع اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت فى الدول العربية المشتركة بينما لم يصدر قرار المواءمة مع البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية إلا فى عام ١٩٩٧. وهو مايعكس التراخى وبطء إيقاع الحركة العربية على طريق العمل الاقتصادى العربى المؤثر والفعال فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى الاقطار العربية اعتمادا على التعاون المشترك.

وكما قال الدكتور احمد عبدالظاهر الأمين العام للاتحاد التعاونى الاستهلاكى والأمين العام للاتحاد التعاونى العربى إن الفروق الجوهرية بين النظم التجارية والضريبية والجمركية فى الدول العربية والاخفاق فى بلورة نماذج مؤسسية عربية تتوافر لها أسباب النجاح قد أدى إلى بث روح الإحباط وضعف الثقة فى إمكانية التوصل إلى مراحل تكاملية عربية وتعكس أرقام التجارة البينية العربية مقابل حجم تجارتها العالمية هذا الواقع، حيث لم تتجاوز التجارة البينية ٦,٦٪ من إجمالى التجارة الخارجية العربية عام ١٩٨٠ ثم ارتفع الرقم إلى ٩,٢٪ عام ١٩٩٥ وكان نصيب الصادرات ٥٪ من إجمالى الصادرات العربية عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى ١٠٪ عام ٩٠ ثم انخفضت إلى ٩,٥٪ عام ١٩٩٥ أما الواردات فقد تراوحت نسبتها ما بين ٨ و ٩٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٥ ويشكل النفط ٦٠٪ من هيكل التجارة العربية والسلع الصناعية ٢٩٪ والسلع الغذائية ١١٪ وهذه الأرقام تعكس ضآلة حجم التجارة العربية البينية، خاصة أن الناتج القومى العربى يصل إلى ٨٠ مليار دولار والطاقة الاستيرادية ١٥٠ مليار دولار.

وقال الدكتور خالد يونس المدير العام للاتحاد التعاونى العربى أنه وفى ظل تباين الأنظمة العربية واختلاف مناهجها وسياساتها الاقتصادية والضريبية والجمركية تصبح التعاونيات هى الصيغة المثلى لزيادة حجم التجارة العربية البينية خاصة أن هناك تشابها ملموسا فى القوانين المنظمة للتعاونيات فى معظم البلدان العربية بالإضافة إلى الاتجاه نحو إصدار تشريع تعاونى عربى موحد فى جميع الاقطار العربية، مما يعنى سهولة إنسياب حركة السلع والمشروعات العربية فى إطار المنظومة التعاونية باعتبارها تنظيما شعبيا يستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ان واحد بعيداً عن أغوار السياسة العميقة وتياراتها المتقلبة بإيجابياتها وسلبياتها خاصة أن اهم المبادئ التعاونية هو مبدأ الحياد السياسى والدينى والإدارة الديمقراطية التى تعنى عدم تحكم رأس المال فى النشاط التعاونى وإيجاد الفرصة العادلة أمام جميع الاعضاء والمنظمات التعاونية فى مقدمتها تاكيده أن المدخل الحقيقى لإحياء وقيام السوق العربية المشتركة هو التعاونيات العربية وهى قادرة من خلال الاتحاد التعاونى العربى على تنشيط التجارة البينية العربية الذى عليه أن يبدأ فورا فى إجراء الدراسات والبحوث التسويقية لجميع المنتجات العربية القابلة للتبادل والأسواق المستوردة وتوحيد المواصفات الانتاجية القياسية فى المنظمات التعاونية العربية بما يلاقى الطلب لدى المنظمات والأسواق العربية المستوردة ودراسة إمكانيات التخصص التكاملى بمعنى أن يتخصص كل قطر عربى فى انتاج بعض المنتجات والسلع التى يتمتع فيها بالميزة النسبية، كما أن المنظمات التعاونية فى الدول المستوردة التى لا تملك المواد الأولية أو لايكفى انتاجها لتغطية احتياجات الطلب المحلى يمكنها تزويد الاتحاد بقوائم احتياجاتها من السلع والمواد والمنتجات مشفوعة بالمواصفات القياسية المرغوبة فى أسواقها والمواعيد المناسبة لتصدير السلع الموسمية لها، كما يمكنها أن تقوم بدور أكثر فاعلية فى تقديم التمويل اللازم، وكذلك الاسهام بالدعم المالى لبحوث تطوير الانتاج.

وقال الدكتور براك ناصر النون إن المرحلة المقبلة وطبقا للمتغيرات العالمية والنظام الاقتصادى العالمى الجديد وما يطلق عليه العولمة سوف تكون بداية النهاية للمنظمات الصغيرة والمحلية ولابد أن تسرع الدول العربية لايجاد تكتل اقتصادى.

ويرى أن المنظمات التعاونية جاهزة للحركة السريعة التى تقابل الإيقاع العالمى فائق السرعة والتطورات التكنولوجية والانتاجية مذهلة وبداية التفعيل تكمن فى الحركة العربية الواحدة دون حساسيات ولابد من تفاعل حقيقى بين الخبرات والثروات ورؤوس الأموال العربية مؤكدا أن مجلس التعاون الخليجى يرحب تماما بالتعاون العربى المشترك ومستعد لتقديم كل العون اللازم توحيدا ودعما للحركة الاقتصادية العربية، وتاكيدا لذلك فقد تم افتتاح المكتب الاقليمى للاتحاد التعاونى العربى بالكويت للتنسيق بين المنظمات التعاونية العربية ومنظمات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى.

وأثار د. براك النون قضية التمويل باعتبارها أخطر محددات تنمية التجارة العربية البينية، مشيرا إلى أن ندوة التعاونيات الاستهلاكية ودورها فى تنمية التجارة البينية العربية قد ناقشت مقترحا تضمن ٨ دراسات للاتحاد التعاونى العربى بإنشاء إطار مؤسسى يتولى عمليات ضمان الائتمان للعلاقات التجارية التعاونية العربية باعتبار أن التمويل وضمان الائتمان هما اعقد المشاكل التى تواجه النشاط التعاونى فمعظم التعاونيات تعانى ضعف قدرتها المالية وعدم توافر السيولة اللازمة.

ودعا إلى إنشاء صندوق لضمان الائتمان للصفقات والتجارة التعاونية يتولى عمليات التأمين ضد مخاطر الائتمان على المعاملات التى تتم بين التعاونيات فى الدول العربية بالإضافة إلى اعتباره وعاء لتجميع وتوظيف أموال الحركة التعاونية واستثمارها فى تحقيق الأهداف وتوفير التمويل اللازم، كما يعتبر نواة لإنشاء بنك تعاونى عربى فى المستقبل.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح عبد الوهاب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

السوق العربية المشتركة بين التحديات والتجارب

في عام ١٩٦٤ قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء السوق العربية المشتركة، ورغم مرور مايقرب من ٣٥ عاما على هذا القرار لم يتحقق حلم السوق العربية المشتركة وفى الفترة الاخيرة دعا الرئيس مبارك إلى احياء فكرة اقامة السوق العربية المشتركة ووضعها فى جدول اعمال أى لقاءات تجمع بين سيادته وبين الزعماء العرب ليكون للأمة العربية كيان اقتصادى كبير ولتكون بديلة عن فكرة السوق الشرق اوسطية، ولأن الاقتصاد هو مفتاح السياسة وخصوصا أن الدول العربية تمتلك مقومات قيام مثل هذا التكتل الاقتصادى من حيث توافر القوة البشرية والقوة المالية والموقع الاستراتيجى.

عبد الفتاح عبد الوهاب

عضو اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

وقد قامت عدة تجارب عربية للتعاون الاقتصادى بين بعض الدول العربية واوضحت هذه التجارب بعض الصعوبات والعراقيل، والتى تمثل تحديات تواجه قيام السوق العربية المشتركة وتتمثل هذه التحديات فى عدم التنسيق والرؤية التكاملية بين الدول العربية وعدم وجود هيئة لتسوية المنازعات العربية وعدم توافر ضمانات وحوافز لتشجيع رأس المال العربى على الاستثمار فى المنطقة العربية والتناقضات بين الفلسفات الاقتصادية التى تأخذ بها الدول العربية بالاضافة إلى العوامل السياسية من حيث اختلاف اشكال نظم الحكم وطريقة اتخاذ القرار والهامش الديمقراطى المحدود ، ويضيف البعض إلى ذلك الصعوبات التى تواجه انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية وبالتالى صعوبة التبادل السلعى وكذلك عدم الاتفاق على كيفية توزيع المكاسب الاقتصادية الناتجة من الاندماج الاقتصادى والتى قد تجنيها الدولة ذات المستوى الاقتصادى الاعلى نسبيا على حساب الدول الاخرى مما يؤدى إلى تردد هذه الدول فى قبول فكرة الاندماج أو الانسحاب من التكتل ، وقد حدث مثل ذلك فى تجارب لكل من دول امريكا الوسطى وكذلك دول امريكا اللاتينية، وبالنظر إلى التجارب الناجحة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح عبد الوهاب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

فى هذا المجال نجد أن تجربة السوق الاوروبيه المشتركة هى اقوى وانجح هذه التجارب على الاطلاق والتى تعتبر تجربة يجب أن يحتذى بها عند تكوين أى تكتل اقتصادى اقليمى، وقد بدأت بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى عام ١٩٤٨ ويشمل ١٥ دولة اوروبية بالاضافة إلى تركيا بهدف تنظيم استخدام المساعدات الامريكية لاوروبا بعد الحرب العالمية الثانية(وهو مايعرف بخطة مارشال)

وكذلك العمل على تحرير التجارة بين الدول الاعضاء والبدء برفع حصص الاستيراد تدريجيا وانبثق عن هذه المنظمة اتحاد المدفوعات الاوروبى عام ١٩٥٠ لتسهيل عملية المدفوعات بين الدول الاعضاء، وفى عام ١٩٥٢ بدأت خطوة جادة بإقامة المجتمع الاوروبى لبعض السلع والصناعات بين ست دول اوروبية بهدف تحقيق اندماج جزئى فى هذه القطاعات السلعية والصناعية وترتب على ذلك الغاء جميع القيود على تبادل هذه السلع مع رسم سياسات موحدة انتاجية وتسويقية ، وفى عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقية روما بين الدول الست وهى (فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) والتى بمقتضاها نشأت السوق الاوروبية المشتركة لتحقيق هدف اساسى وهو تحقيق الوحدة السياسية ولكن عن طريق البدء بدمج الاقتصاديات كخطوة اساسية ولازمة على أن يتم إلغاء جميع القيود على انتقال راس المال والسلع بين الدول الست تدريجيا وعلى فترات محددة وتخفيض التعريفة الجمركية بنسب محددة خلال تلك الفترة، ونظرا لنجاح السوق الاوروبية المشتركة كقوة اقتصادية مؤثرة دفع بعض الدول إلى الانضمام إلى السوق وهى انجلترا والدنمارك وايرلندا وكان ذلك عام ١٩٧٣ وعلى اساس فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، بعدها تقبل هذه الدول كل قواعد السوق. وفى ضوء ماتعرضنا له من صعوبات وتحديات تواجه السوق العربية المشتركة وكذلك التجربة الاوروبية بالاضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الاخرى على المستوى العالمى مثل اتفاقية الجات وغيرها. فإن الدول العربية مطالبة وبقوة باتخاذ خطوات اكثر جدية فى اتجاه الوحدة الاقتصادية لمواكبة ومواجهة المتغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية، ويجب عليها أن تكون حريصة فى اختيار صور التكامل والاندماج الاقتصادى وليكن بشكل تدريجى وصولا إلى السوق العربية المشتركة فيمكن ان تبدأ فى شكل تفصيل جزئى لعدد من السلع الاستراتيجية وليكن ذلك عن طريق المشروعات المشتركة بالاتفاق على تخفيض القيود أمام تنقلات السلع ورءوس الأموال بالنسبة لهذه السلع او المشروعات، وبعد ذلك تتلوها خطوة أعمق وهى اقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية وداخل حدودها حيث يتم إلغاء جميع اشكال القيود من تعريفات جمركية أو تحديدات كمية، ثم بعد ذلك الانتقال إلى شكل اعمق من أشكال الاندماج وهو مايعرف بالاتحاد الجمركى حيث يتم تحرير التجارة من جميع القيود وتوحيد السياسات الخارجية خاصة سياسة التعريفة الجمركية فى مواجهة الدول الاخرى. ثم بعد ذلك اذا ماتم توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول العربية تتحقق الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى وتصبح اقتصاديات الدول العربية وكأنها اقتصاد دولة واحدة ويشرف عليها مؤسسات وهيئات ومنظمات تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الاعضاء. ويجدر الاشارة إلى انه كلما امكن ضم جميع الدول العربية إلى السوق والاندماج والوحدة الاقتصادية ازداد قوة وفاعلية وتأثيرا على المستوى الاقتصادى الدولى .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مغاورى شلبى على
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العــــــدد :	١٦٥٩
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادي"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

السوق العربية.. وحق الدفاع الشرعى

تعود بداية فكرة المقاطعة الاقتصادية إلى أواخر القرن الثامن عشر وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى اول دولة استخدمت هذا السلاح ضد بريطانيا فى حرب الاستقلال، وقد نص ميثاق عصبة الأمم فى المادة ١٦ على أنه «فى حالة مخالفة إحدى الدول لهذا الميثاق تقوم دول العصبة بقطع علاقاتها التجارية والمالية معها ومنع الاتصال بأهالي هذه الدولة»، وبالتالى فإن المقاطعة الاقتصادية بصفة عامة هى تدبير اقتصادى تأديبى أو زجرى وهو نظام شرعى وقانونى تقدم عليه الدول إذا دعت الضرورة إلى ذلك وهناك تجارب دولية كثيرة فى هذا المجال مثل مقاطعة العالم للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا ومقاطعة بريطانيا للارجنتين أثناء أزمة جزر فوكلاند، كما أن الولايات المتحدة استخدمت سلاح المقاطعة ضد الاتحاد السوفيتى وفيتنام وكوبا ويوغسلافيا والعراق وليبيا.

مغاورى شلبى على

باحث فى شئون الاقتصاد الدولى

المقاطعة العربية لإسرائيل تستمد اسسها القانونية وشرعيتها من مبادئ القانون الدولى وحق العرب فى الدفاع عن انفسهم وأمنهم القومى أمام الغطرسة الاسرائيلية وهضم الحقوق العربية فى القدس وفلسطين والجولان ولبنان، وهذا الحق العربى كفلته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التى نصت على انه «ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص من الحق الطبيعى للدول فرادي او جماعات فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد اعضاء الأمم المتحدة»، وبالتالى فإن الدول التى تنكر على العرب استخدامهم المقاطعة ضد اسرائيل يفتقدون إلى المنطق والعدالة فى الحكم على الأمور لانه كيف ينكر حق العرب فى هذه المقاطعة امام كل التصرفات الاسرائيلية الأخيرة فى القدس ولبنان، وهل تريد دول الغرب والولايات المتحدة من العرب ان يكونوا عاملا مساعدا على ازدهار الاقتصاد الاسرائيلى وتدعيم المجهود الحربى الاسرائيلى؟! كما ان القول بمخالفة المقاطعة العربية لمبدأ حرية التجارة غير دقيق وأبعد ما يكون عن الحقيقة لان حرية التجارة تعترف فى اسسها الرئيسية بمبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» وهو ما يعنى أن الدول العربية حرة بأن تضع فى العقود التى تريد إبرامها مع الدول الأخرى الشروط التى تتماشى مع حقوقها ومصالحها ومنها أن تشترط على الدول الأجنبية عدم التعامل مع اسرائيل تجاريا او ماليا ولهذه الدول حق القبول او الرفض. كما أن القول بعدم تنشيط المقاطعة العربية لاسرائيل بحجة بناء الثقة واستمالة الرأى العام الاسرائيلى والامريكى قول منقوص وفيه مغالطة وذلك لأن بناء الثقة هو فى الحقيقة طريقا ثنائيا، وفى ظل الظروف الراهنة ماذا يدفع فلسطين والعرب للإقدام على تدابير بناء الثقة مع اسرائيل وأمريكا فى الوقت نفسه الذى ترفض فيه اسرائيل اعادة الحقوق العربية وتغالى فى استخدام القوة والقتل وهدم البيوت ضد سكان الضفة الغربية وغزة وفى كل انحاء فلسطين مستخدمة سلاحا مهدى إليها من الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن أصحاب هذه القول يهدفون إلى تجريد العرب من كل الأسلحة ومنها سلاح المقاطعة الاقتصاديةلقد اصبحت المقاطعة العربية لإسرائيل رغم مشروعيتها وفاعليتها«رهينة المحبسين» مثل ابى العلاء المعرى الذى كان حبيس العمى وحبيس الدار، والمحبس الاول للمقاطعة العربية هو محبس من صنع الظروف الدولية الراهنة التى ادت إلى اتساع الثقوب فى جدار المقاطعة العربية لإسرائيل والتى اثرت على فاعليتها، أما المحبس الثانى فهو من صنع العرب انفسهم والذى جاء نتاج انماط التنمية العربية والتوجهات الاقتصادية الخارجية للدول العربية خاصة نحو إسرائيل وامريكا، ومن ثم يثار هنا سؤال هل تنجح المقاطعة العربية لإسرائيل فى ظل الظروف الدولية الراهنة وفى ظل الاوضاع الاقتصادية العربية الراهنة وتشابك الاقتصادات العربية مع الاقتصاد العالمى؟ ويمكن الاجابة على السؤال من خلال التعرف على حقيقة هذه الظروف الدولية وتلك الاوضاع العربية.

- الظروف الدولية التى تؤثر على المقاطعة العربية لإسرائيل: وتتمثل اهم هذه الظروف فيما يلى: -

- انتشار النمط الدولى الجديد للانتاج الذى يقوم على مفهوم «تدويل الانتاج» والذى يصعب معه تحديد منشأ السلعة بدقة حيث اصبحت اكثر من دولة تشترك فى انتاج نفس السلعة، ومن ثم يكون هناك صعوبة فى متابعة منشأ السلع الاسرائيلية والجزم بها أو تحديد المكون الإسرائيلى او الامريكى بها وأن كان ذلك ليس مستحيلا ، ولكن يجب ادراك أن مقاطعة سلعة إسرائيلية او امريكية أو سلعة بها مكون إسرائيلى سوف تشمل مقاطعة دول اخرى مشاركة معها فى الانتاج بما فيها دول عربية تشارك إسرائيل فى انتاج بعض السلع مثل مصر والاردن لوجود استثمارات إسرائيلية بتلك الدول العربية اى أن تدويل الانتاج ادى إلى توسيع دائرة المقاطعة والقاء مزيد من الجهد والاعباء على الاجهزة العربية للمقاطعة.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مغاورى شلبى على
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

- تزايد الضغوط الدولية ضد المقاطعة العربية لإسرائيل خاصة من الدول الكبرى التى دخلت بدرجة اكبر فى دائرة للمقاطعة العربية لإسرائيل واصبحت اكثر عرضة للخسائر بسبب هذه المقاطعة فى ظل تدويل الانتاج.

- تزايد عدد الشركات دولية النشاط التى تعمل بإسرائيل او لها فروع وتوكيلات بها خاصة فى مجال التكنولوجيا، وهى مايعنى تزايد المصالح للدول الغربية فى إسرائيل مقارنة بما كانت عليه فى بداية تطبيق المقاطعة ولذلك من المتوقع ان يكون هناك اصوات عالية من الدول الغربية التى لها مصالح فى إسرائيل تعارض قرار تنشيط المقاطعة العربية لإسرائيل فى حالة اتخاذه من جانب القمة العربية وهذه العوامل بلا شك تضعف قوة وفاعلية المقاطعة العربية لإسرائيل وإن كان من الممكن التعامل معها من منطلق انها توسع ساحة عمل المقاطعة وتجعلها اكثر حسما فى حالة تطبيقها بحزم ودون تردد او استثناءات وجعلها قضية أمن قومى للعرب.

- الأوضاع الاقتصادية العربية التى تؤثر على مقاطعة إسرائيل: تتمثل هذه الاوضاع فى الاتى: - زيادة الانفتاح الاقتصادى للدولة العربية على العالم وتزداد درجة اندماجها فى الاقتصاد العالمى، وهو مايعنى أن المصالح العربية التى ستتأثر بتنشيط المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وللشركات التى تتعامل بالتجارة مع دول العالم وبالتحديد مع الولايات المتحدة الامريكية والتى تمثل حوالي ١١٪ من الصادرات العربية الاجمالية ونحو ١٢٪ من الواردات العربية الاجمالية، اوكانت تلك المصالح فى مجال الاستثمارات الاجنبية فى الدول العربية وبالتحديد الاستثمارات الامريكية فى الدول العربية حيث تعتبر الولايات المتحدة هى المستثمر الاجنبى الاول فى الدول العربية.

- انماط التنمية فى العالم العربى والتى خلقت وعمقت التبعية الاقتصادية للخارج وجعلت الاقتصادات العربية اكثر عرضة للتأثر بالتغيرات الدولية الخارجية خاصة فى مجال الغذاء حيث تبلغ فاتورة الغذاء العربى ٢٠ مليار دولار ممثلة ٦٢,٦٪ من الواردات العربية، وهو مايعكس ضعف نسب الاكتفاء الذاتى العربية من السلع الاساسية، والتى تبلغ ٣٥٪ للزيوت النباتية وحوالي ٦١٪ للالبان وحوالي ٣٧٪ للسكر على سبيل المثال وهو مايعنى امكان استخدام هذا الضعف كسلاح ضد الدول العربية فى حالة تشديد للمقاطعة وتأثر الدول الغربية بها.

- تزايد حالة التفكك العربى وضعف التنسيق فى مجال المقاطعة وتراجع العديد من الدول العربية عن تطبيق تعليمات المقاطعة تحت تأثير الضغوط العربية عموما والامريكية خصوصا. ولاشك ان هذه الظروف العربية تغل يد المقاطعة العربية، وتجعلها تتحرك بتحسب خوفا من ردود الافعال العالمية ومن تعطل بعض المصالح للدول العربية نفسها، ولكن يمكن القول ان هذه الظروف الدولية والعربية رغم تاثيرها على المقاطعة العربية لإسرائيل إلا انها لاتفقد هذا السلاح العربى فاعليته ولاتجعله عديم التأثير على الاقتصاد الإسرائيلى وفرض الازدهار الاقتصادى والحربى الإسرائيلى ، وفى اسوأ الظروف فإنها تضع على كاهل الدول العربية مزيدا من الجهد والاعباء لاستخدام هذا السلاح مقارنة بالماضى ويبقي سلاح المقاطعة العربية لإسرائيل سلاحا فعالا ومهما، وتأتى اهميته من أنه يقع فى المنتصف بين خيارى الحرب او السلام، فليس هناك لجماع عربى على خيار إعلان الحرب على إسرائيل، وليس هناك اقتناع إسرائيلى وتوجه حقيقى نحو السلام، ومن ثم يبقى خيار المقاطعة العربية لإسرائيل البديل المطروح والذى سيلقى اجماعا عربيا وسيكون له نتائج ملموسة بشرط أن تأخذ الدول العربية جميعا بمبادئ مقاطعة مشددة على إسرائيل وتعيد النظر فى توجهاتها الاقتصادية تجاه إسرائيل وامريكا على وجه الخصوص.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	إيمان مصطفى
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٤١٦٠٢
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية:

الإعلان عن بدء قيام السوق العربية المشتركة اعتبارا من يناير المقبل

اقتراح بإنشاء اتحاد عربي لأجهزة الرقابة وحماية المستهلك

كتبت - إيمان مصطفى:

بدأت أمس بمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع المشترك للجنة الجمركية وشئون تخطيط وتنسيق التجارة والاجتماع الثالث للجنة التنفيذ والمتابعة الخاصة بالسوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.. وصرح د. أحمد جويلي الأمين العام للمجلس بأنه من المقرر أن تعقد في مارس من العام ٢٠٠١ ندوة «التجارة العربية البينية» وذلك للتعرف على الآثار المتوقعة والمستجدات والمتغيرات الاقتصادية الجارية على المستوى العربي وشبه الإقليمي والإقليمي والعالمي على التجارة العربية عامة والبينية بصفة خاصة كما ستتناول الندوة بحث دراسة النتائج المحتملة لإعادة فتح باب المفاوضات في بعض القطاعات في نطاق اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومقترحات تنسيق المواقف العربية تجاهها.

وقد ناقش الاجتماع أيضا المذكرة المقدمة من الأمانة العامة للمجلس بشأن إقامة اتحاد عربي لأجهزة الرقابة وحماية المستهلك في الدول العربية.. كما تابع الاجتماع الجهود التي قامت بها الأمانة لمتابعة تنفيذ اعلان كل من مصر وليبيا والعراق التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة ومراجعة الصيغة التي أعدتها الأمانة ببدء تنفيذ هذا الإعلان والذي من المقرر أن يبدأ من أول يناير المقبل.

من ناحية أخرى وفي سعي جاد نحو احداث نقلة اقتصادية عربية موحدة يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية برئاسة الدكتور أحمد جويلي بخطوات متلاحقة من اجل تسريع انشاء السوق العربية المشتركة واضعا نصب عينيه نموذج الوحدة الأوروبية ومن قبلها السوق الأوروبية المشتركة التي قامت في الأساس على اتحادين نوعيين هما اتحاد الحديد واتحاد الفحم، من أجل ذلك دعا د. جويلي جميع الاتحادات العربية النوعية وعددها ٢٥ اتحادا عربيا إضافة إلى خمس شركات قابضة عربية مشتركة لوضع تصورها لما يمكن أن توجيه تلك الاتحادات لإحداث وتفعيل التعاون العربي المشترك بحيث ستعرض اجمالي التصورات في الدورة السابعة والستين للمجلس والمقرر ان تعقد في ديسمبر المقبل.

وفي لقاء مع الدكتور أحمد جويلي كشف عن أنه قد بدأ بالفعل في تلقي عدد من المقترحات والتصورات التي بادرت بعض الاتحادات من تقديمها علاوة على التصور الخاص بالأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية. وأن جميع التصورات ستناقش لتخرج بعد ذلك كخطة عمل قابلة للتنفيذ.

من ناحية أخرى أودع الدكتور أحمد جويلي أمانة المجلس تصوره لقيام السوق العربية المشتركة من خلال الاتحادات العربية النوعية المتخصصة والذي يتضمن تطويرا لعمل تلك الاتحادات بحيث ترفع من درجة التعاون الإستثماري والتسويقي والتكنولوجي للقطاعات التي تعمل بها هذه الاتحادات مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية إقليميا ودوليا.

وتفصيلا لهذا التصور فإنه يتضمن ثمانية محاور في مقدمتها وأولها التطوير في مجال الاستثمار ويشمل الدعوة لإنشاء كيانات إنتاجية وخدمية كبرى من خلال تشجيع الاندماجات والتحالفات وإقامة شركات عربية كبرى مع الاستفادة من مجالات التعاون الأوروبي والدولي والإمكانات الفنية والتكنولوجية لدى الشركات الأجنبية والترويج للمشروعات التي يقع عليها الاختيار والتوجه نحو المؤسسات الإسلامية والإقليمية العربية والصناديق الوطنية الإنمائية لتمويل استثمارات القطاع الخاص واستقطاب إسهاماتها في المشروعات المقترحة لاسيما في ظل تحولات الاقتصادات العربية نحو الخصخصة وآليات السوق

وفي هذا الإطار فقد أوصت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بأن تقوم الاتحادات النوعية بالمساعدة في عملية خصخصة المشروعات العربية القائمة برؤوس أموال حكومية وذلك بهدف الإفادة من دور إيجابي وديناميكي يمكن أن يقوم به القطاع العربي الخاص من تطوير هذه الشركات من خلال ضخ دماء جديدة في إدارتها وفي تمويلها وفي تقنياتها الإنتاجية سواء بشرائها أو استئجارها أو ادارتها مرحليا.

■ أحمد جويلي

أما عن رؤية اتحاد رجال الأعمال العرب فقد اتسمت تلك الرؤية بالطابع العملي وهو شيء مطلوب بالطبع فركزت على أهمية الإسراع بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتبني الجاد لآليات التنسيق الاقتصادي العربي لإخراج السوق العربية المشتركة خلال فترة وجيزة والسعي نحو بناء صناعات عربية متكاملة في الصناعات التي ستتضرر من أنظمة منظمة التجارة العالمية لاسيما في مجال الأدوية والمصارف والزراعة وغير ذلك وضرورة تقديم التسهيلات التشجيعية لإجراء الاندماجات بين الصناعات العربية وطالبت الورقة المقدمة من اتحاد رجال الأعمال العرب بتفعيل التجارة العربية البينية والانفتاح الكامل بين الدول العربية وعدم الالتزام بقرارات الحصار الجائر للدول العربية والمفروضة من امريكا ومجلس الأمن. كما طالبوا بربط الدول العربية بوسائل الاتصال الحديثة وبناء شبكات المواصلات والنقل مع التقليل ما أمكن من قوائم الاستثناءات الجمركية بين الدول العربية، وقد شدد اتحاد رجال الأعمال العرب على أهمية إحداث التنسيق بين الدول العربية الداخلة في شراكات اقتصادية لاسيما مع الاتحاد الأوروبي وتبني مواقف موحدة إزاء المشاكل المشتركة وبخاصة الديون الخارجية على الدول العربية بالعمل قدر الإمكان على شطبها أو مبادلتها باستثمارات حقيقية وذلك لتخفيف العبء عن الاقتصاد العربي وتحريره من قيود المديونية وبالتالي رفع وتائر التنمية والاستثمار.

أما الاتحاد العربي للحديد والصلب فقد أكد في الورقة المقدمة لمجلس الوحدة الاقتصادية أن هناك حاجة ملحة لدى الدول العربية لاستيراد منتجات الصلب ذلك أن سبع دول عربية تنتج احتياجاتها من حديد التسليح وأربعة دول تنتج احتياجاتها من المسطحات وبعض الدول العربية لا تفي باحتياجات أسواقها والبعض الآخر ليس لديه صناعة للحديد والصلب، ولذلك فإن صناعة الحديد والصلب ينبغي أن تزيد من فاعلية التجارة البينية خصوصا مع الدول العربية غير المنتجة للصلب أو تلك التي لا يغطي إنتاجها حاجة أسواقها.

وعلى هذا فقد طالب الاتحاد بإعادة الهيكلة وتحقيق الاندماجات بين المصانع الصغيرة وتقويتها وإلا ستسقط وسترك الساحة للمصانع الحديثة ومن ثم فإن الاتحاد يدعو شركات المقاولات واتحاد المستثمرين العرب إلى إقامة روابط قوية مع شركات الصلب العربية وتوظيف منتجاتها في التنمية العمرانية والصناعية.

وفي ورقة تفصيلية قدمها الاتحاد العربي للصناعات الهندسية طالب بإقامة مصنع عربي مشترك تساهم فيه جميع الأقطار العربية لإنتاج الجرارات الزراعية بالتعاون مع دولة صناعية ذات خبرة على النحو الذي يتيح للدول العربية حق التصنيع والتصدير وحق امتلاك المعرفة وتطويرها.

كما تقدم الاتحاد العربي لصناعة الإطارات والمنتجات المطاطية باقتراحات تدعم هذه الصناعة باعتبارها إحدى الصناعات الاستراتيجية في الدول المتقدمة صناعيا ولكن وجودها في الوطن العربي محدود مما يترك مجالا لاستيراد كميات هائلة من الإطارات لسد الثغرة بين الاحتياجات والإنتاج المحلي.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	رأفت امين
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	٤١٦٠٧
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٥

فى منتدى اللجان العربية لغرفة التجارة الدولية

اهتمام مصرى بتهيئة المناخ لإقامة السوق العربية المشتركة

دور مهم للقطاع الخاص العربى فى تحقيق حلم التكامل الاقتصادى

صرح محمد فريد خميس رئيس اللجنة المصرية لغرفة التجارة الدولية بانه تم التوقيع على ميثاق انشاء منتدى اللجان العربية لغرفة التجارة الدولية وذلك فى ختام اعمال المنتدى والذى بحث خلال اعماله التى استمرت يومين معوقات اقامة السوق العربية المشتركة.

حيث اجمع المشاركون فى فعاليات المنتدى على اهمية تكاتف الجهود العربية لتعظيم الاستفادة من العولمة وذلك بالاندماج فى منظومة الاقتصاد العالمى وتجنب مخاطرها بالحفاظ على الهوية العربية دون تخريف.

واكد المهندس اسماعيل عثمان رئيس الغرفة الالمانية - العربية للتجارة والصناعة ضرورة ايجاد البيئة المواتية لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية والتوسع فى تكوين المشاركات التجارية والصناعية مع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستفادة التكنولوجية الكفيلة بتطوير الانتاج المحلى وتقليص معدلات البطالة وزيادة دخل الفرد. واشار عثمان الى ان المؤسسات المالية الدولية وعلى راسها البنك الدولى تولى اهمية خاصة لمتابعة خطط الدول النامية لإزالة العراقيل التى تحول دون تدفق الاستثمار الى اسواق تلك البلدان وادخالها كشريك فعال فى منظومة الاقتصاد العالمى.

واكد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية ضرورة اهتمام البلدان العربية بزيادة صادراتها الى الخارج ورفع نصيبها من التجارة العالمية مشيرا الى الاهمية القصوى التى توليها الحكومة المصرية لقضية زيادة الصادرات معتبرا تلك القناعة البداية الحقيقية للاندماج الفعال فى الاقتصاد العالمى.

ودعا الى ضرورة رفع القدرة التنافسية للسلع المصرية وتقليل تكلفة انتاجها من خلال زيادة انتاجية العامل وراس المال وتخفيف اعباء الضرائب. وانتقد رئيس اتحاد المصارف العربية تدنى معدلات التجارة البينية للدول اعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم اتساع اسواق تلك البلدان حيث تضم ١٧٤ مليون نسمة يمثلون ٦٦ ٪ من اجمالى السكان فى الدول العربية.

واكد الدكتور يحيى الجمل وزير التنمية الادارية الاسبق ان التغيرات الاقتصادية الجديدة اصبحت تقتضى سرعة فى الفصل بالمنازعات التجارية الى جانب سرية التناول وذلك بما يتفق مع التحولات الدولية خاصة ما يتعلق بزيادة حجم التجارة الدولية وحركة انتقال رءوس الاموال وحركة انتقال رجال الاعمال والمستثمرين وانتشار الشركات عابرة القارات ووجود مصارف توشك ان يغطى نشاطها الكرة الارضية كلها.

واشار الدكتور الجمل الى ان بعض الدول اعتبرت ان اللجوء الى التحكيم هو انتقاص من سيادتها فلم تتقبله بسهولة كذلك فإن القضاء اعتبر ان اللجوء الى التحكيم هو انتقاص من اختصاصه. واوضح ان بدء الاهتمام بقضية التحكيم التجارى انعكست فى الوطن العربى فى صورتين الاولى هى الاتفاقات الدولية التى انضمت اليها البلدان العربية او العديد منها والصورة الثانية هى صدور قوانين التحكيم فى الغالبية العظمى من الدول العربية ان لم يكن فى جميعها.

واكد محمد عصفور رئيس غرفة التجارة الدولية بالاردن ان هناك اقتناعا تاما بان التوصل الى التكامل الاقتصادى العربى هو الطريق الوحيد من اجل ان تنفض الدول العربية عنها غبار التخلف وان تقتحم كل ميادين التنمية الحقيقية وان تلتقى على القواسم المشتركة لإعادة بناء هذه الاقتصاديات وفق الروح الجديدة ووفق كل عوامل التحديث والتطوير التى اجتاحت العالم.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى : الموقف العربى:السوق العربية المشتركة
المصـــــدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : رأفت امين
رقم العـــــدد : ٤١٦٠٧
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٥

ويؤكد محمد ابو العينين رئيس الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية أن الدول العربية قطعت فى العقدين الاخيرين مرحلة مهمة من انطلاق واستمرار التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وان كانت قد اتسمت بالتقلب بسبب اعتمادها الى حد كبير على مستوى العائدات النفطية التى تعرضت للاضطراب وإنعكاسات ذلك على الدول النفطية وغير النفطية على السواء. وقد شهدت هذه الفترة تنويعا وتطويرا بعيد المدى فى استثمار الموارد وبناء الهياكل الاقتصادية والقواعد الانتاجية فى الاقتصادات معظم الدول العربية شملت الصناعات التحويلية بوجه خاص وسلسلة من الخدمات وسوق المال، مشيرا الى ان هذه التطورات لم تنعكس بالقدر الكافى حتى الان على التجارة الخارجية العربية خاصة هيكل الصادرات والمبادلات التجارية العربية البينية سلعيا وجغرافيا وحركة رءوس الاموال والاستثمارات البينية ونمو وفاعلية المؤسسات القومية المشتركة للتعاون بين الدول العربية. موضحا أن الدول العربية لم تدرك حتى الآن ان تحركها نحو التكامل سيظل ضرورة ملحة لخدمة مصالحها جميعا، حيث إن التكامل يمنح كل دولة عربية سوقا اقليمية اوسع من سوقها المحلية لتنمية صادراتها وتشغيل وحداتها الانتاجية بكامل طاقاتها، وان اتساع السوق يترتب عليه جذب الاستثمارات الخارجية الى المنطقة العربية اعتمادا على الحجم الكبير للسوق وبالتالى توسيع الطاقات الانتاجية وتوليد فرص العمل الجديد وملاحقة التطورات التكنولوجية العالمية وتكاليفها الباهظة والاندماج فى الاقتصاد العالمى وتنمية تجارتها البينية والعالمية، وأن التكامل الاقتصادى العربى هو الاداة المثلى والامل الوحيد لمكافحة البطالة والفقر والتخلف العربى،

وسوف يسمح تلقائيا بربط اجزاء بشبكات النقل ووسائل المواصلات والاتصالات وتطور صناعات الخدمات والمعلومات فى مختلف المجالات لمواجهة احتياجات التوسع الاقتصادى والتفاعل الاجتماعى واندماج اسواق المال ودمج المؤسسات والشركات فى كيانات اكبر واكثر تنافسية.

واوضح محمد ابو العينين ان موضوع اقامة السوق العربية المشتركة كان مطروحا على جدول اعمال القمة العربية غير العادية التى عقدت بالقاهرة اخيرا، وذلك لضمان مشروع قرار اقتصادى اعدته مصر وعرض بالفعل على الاجتماع التحضيرى لوزراء الخارجية، ولكن تم استبعاده مؤقتا لكى يتسنى التركيز فى هذه القمة على القضية الفلسطينية، ومن المتوقع ان يعرض هذا الموضوع على القمة العربية القادمة فى عمان خلال مارس المقبل، وقد كان مشروع القرار يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية وهى تشجيع الاستثمارات والمشروعات العربية المشتركة واقامة الاتحاد الجمركى خلال عشر سنوات وإقامة السوق العربية المشتركة خلال خمسة عشر عاما.

واشار الى اهمية دور القطاع الخاص العربى فى تحقيق حلم التكامل الاقتصادى العربى خاصة مع تعاظم دوره فى الاقتصادات العربية، واقترح ابو العينين اقامة مناطق حرة حدودية متعددة الاغراض بين الدول العربية فى مواقع استراتيجية مختارة بعناية لخدمة المصالح العربية وتوجيه هذه المناطق نحو الصناعات المتقدمة تكنولوجيا مثل المواد الجديدة والدوائر الاليكترونية والحاسبات الآلية والبرمجيات والصناعات البتروكيماوية وانتاج المكونات الصناعية مع انشاء مراكز متطورة لتدريب وتاهيل القوى العاملة العربية بما يستجيب للتطورات التكنولوجية المتقدمة ويوفر فرصا للعمالة فى الصناعات الجديدة وباجور جيدة بما يغنى عن اللجوء للعمالة الاجنبية.

وتحدث عن تجربته الشخصية فى مجال العمل البرلمانى العربى والمصرى من اجل المساعدة فى اقامة السوق العربية المشتركة حيث اشار الى ان تقرير اللجنة البرلمانية المصرية الخاصة للسوق العربية المشتركة والذى تم اعداده وكان مقررا لهذه اللجنة وتم مناقشته على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية والتجارة والتعاون الدولى العربى تضمن عددا من المحاور منها اهمية مراعاة التوازن والعدالة فى توزيع مكاسب وتكاليف التكامل بين الدول العربية، واهمية ترسيخ اليات الالتزام ومتطلبات السوق، ومراعاة التفاوت فى مستويات النمو الاقتصادى بين الدول العربية الاطراف بايجاد معاملة خاصة مرنة مرحلية للدول الاقل نموا بما يحقق روح التكافل والتضامن الاقتصادى.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٤١٦٠٨
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٦

سوق عربية مشتركة للمنتجات العربية للبلاستيك

محاولات عديدة تبذل الآن من اجل إيجاد سوق عربية مشتركة لمنتجات البلاستيك في العالم العربي، وتعتمد هذه المحاولات على إنشاء شركة مساهمة تتولى استيراد احتياجات منتجي البلاستيك من المواد الخام باسعار مخفضة من خلال تعاقدات سنويا ووفقا للميزة النسبية لكل دولة عربية ثم مساعدة المنتجين ايضا من خلال هذه الشركة على تصدير انتاجهم فيما بين الدول العربية او تصدير لإنتاج العربي للخارج كنواة لإيجاد سوق عربية مشتركة لهذه المنتجات.



حسن زكي

صرح بذلك حسن زكي رئيس الاتحاد العربي للبلاستيك ورئيس شعبة صناعة البلاستيك بالاتحاد وقال ان الشعبة المصرية قد وافقت أيضا على المساهمة في إقامة شركة لتصنيع معدات هذه الصناعة لتعظيم الاستفادة من الطاقات التصنيعية المتاحة وغير المستغلة في ٤٠٠ مصنع على مستوى مصر من بينها المصانع التابعة للهيئة العربية للتصنيع والقادرة على انتاج معدات هذه الصناعة.

وقال انه يجري أيضا دراسة مدى امكانية تصنيع خطوط انتاج اعادة تدوير البلاستيك من خلال هذه الشركة حيث انه احد المشروعات المرشحة للاستثمار في النشرة الأولى والتي ستصدرها هيئة التصنيع وسوف يلاقي ذلك نجاحا على المستوى العربي ليتبنى هذا المشروع من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة د. احمد جويلي.

واضاف السيد حسن زكي أنه قد تم الاتفاق مع نقطة التجارة الدولية على موافاة الاتحاد العربي بكل الفرص التصديرية لمنتجات البلاستيك وابلاغ المنتجين بهذه الفرص.

وقال إن العالم العربي يستطيع ان يستوعب قدرا كبيرا من التبادل التجاري العربي البيني في مجال خامات ومنتجات البلاستيك نظرا لتطور هذه الصناعة في العديد من الدول العربية إضافة الى توافر المواد الخام في العديد من الدول العربية مثل ليبيا والسعودية والكويت والامارات العربية والعراق التي يوجد لديها اكبر خط إنتاج على المستوى العربي ، ومن المعروف ان احتياجات مصر من الخامات تصل الى مليون طن سنويا بينما لا يتجاوز انتاجنا من هذه الخامات ٣٢٠ الف طن منها ٢٠٠ الف طن تنتجها شركة سيدي كرير من البولي اثيلين و ١٢٠ الف طن تنتجها شركة البتروكيماويات المصرية من خامات الـ (P.V.C) أما على مستوى انشطة الاتحاد فقط اتسعت عضوية الاتحاد العربي لتصبح ١٦ دولة عربية ، وقد تم انتخاب نائب جديد لرئيس الإتحاد في المغرب وهو السيد محمد زيادي رئيس اتحاد المصنعين هناك.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	٢٩٩٤
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٢٥

في ظل تحديات «العولمة».. والكيانات الاقتصادية العملاقة

السوق العربية المشتركة.. ضرورة حياتية

أكدت دراسة اقتصادية أهمية انشاء السوق العربية المشتركة في الوقت الحالي لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة.. والكيانات الاقتصادية العملاقة.

اشارت الدراسة التي اعدها رجل الاعمال محمد ابوالعينين رئيس الشعبة العامة للمستثمرين باتحاد الغرف التجارية. ان فكرة السوق اكتسبت في الفترة الأخيرة اقتناعا متزايدا لدى الرأي العام العربي والحكومات العربية.

أوضح ابوالعينين ان فكرة «السوق» قتلت بحثا عبر سنوات طويلة، من المفكرين والخبراء وصانعي السياسات ومتخذي القرارات العرب في الحكومات ومؤسسات العمل العربي المشترك، كما خضعت للاختبار العلمي في تجربة السوق العربية المشتركة، في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ومجلسها منذ يناير عام 1965، واليوم ترتفع الأصوات المنادية باحياء تلك السوق أو اقامة سوق مشتركة كبرى جديدة، في صور مختلفة، ومن منطلقات متباينة.

الرأي الأول

ينادي بالبدء من الحد الادنى، السوق المصغرة المتواضعة التي تقلصت إلى ثلاث دول وقتها «مصر وليبيا والعراق»، كما تتضح حالتها وتطوراتها في الوثيقة المقدمة إلى المنتدى من مجلس الوحدة الاقتصادية التي تشير إلى ان تلك السوق غير قائمة فعليا وهناك محاولة لاستئنافها بين الدول الثلاث، ومحاولة توسيعها فيما بعد، لتضم باقي الدول.

الرأي الثاني

ينادي بالاطار العربي الأوسع مساحة لتحرير التجارة «من حيث الحجم وليس الفعالية، المتمثل في «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» كنواة وقاعدة للسوق المشتركة في المستقبل. بدأ تطبيق ذلك منذ يناير 1988 في إطار جامعة الدول العربية وانضمت اليها حتى الآن (14) دولة تم في اطارها خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة 30٪ بمعدل 10٪ سنويا وهو الانجاز أو المظهر الوحيد لوجود «المنطقة»، ماعدا ذلك فان هناك مجموعة واسعة من السلبيات تعوق فعاليتها تعترف بها الجامعة العربية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي يؤكدها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد» السنوي يدل عليها تراجع التجارة العربية البينية وليس تقدمها، في ظل تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة. واهم العقبات والقيود غير الجمركية والمنظومة الزراعية، والاستثناءات القطرية (2000 سلعة من 6 دول حتى الآن) والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للرسوم الجمركية، غياب قواعد المنشأ التفصيلية (جار العمل في وضعها)، معاملة منتجات المناطق الحرة، غياب قواعد خاصة مرنة لمعاملة الدول الاقل نموا، الضعف المؤسسي لإدارة (المنطقة)، غياب تحرير حركة الخدمات البينية، غياب قواعد لتحفيز الاستثمارات البينية، ضعف كفاءة التجارب العربية مثل التعقيدات الإدارية في المنافذ الجمركية وبطء الاجراءات.

.. وهو ما يؤكد انه لن يتسنى العبور من مرحلة (المنطقة) الحالية، إلى مرحلة (الاتحاد الجمركي)، ثم (السوق المشتركة)، الا بتطوير وتفعيل شامل (للمنطقة) أولا، ثم الاعداد الجيد للمراحل التالية، اثناء عملية استكمال (المنطقة)، مع اختصار مرحلة (المنطقة) زمنيا إلى خمس أو ست سنوات.

الرأي الثالث

ينادي بوضع مشروع جديد شامل متكامل للسوق العربية المشتركة الكبرى، بمفهومها القانوني والفني والموضوعي الدقيق، ونطاقها الجغرافي الموسع الذي يشمل جميع الدول العربية لا يعارض ذلك الرأي مختلف المداخل الحالية كما ان التجارب الثنائية لمناطق التجارة الحرة القائمة بين بعض الدول العربية، أو التجارب المتعددة الاطراف القائمة بين مجموعات شبه اقليمية من الدول العربية (مثل مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي) ينظر اليها باعتبارها خطوات تمهيدية جزئية وقوة دافعة تساعد على اعداد الارضية الاقتصادية العربية، لقبول واستيعاب مشروع «السوق» الكبرى المستقبلية، يذهب ذلك الرأي ايضا إلى ان وضع مشروع جديد تماما مدخل يسمح باستيعاب المتغيرات الاقتصادية الدولية مثل العولمة «والجات»، وظاهرة انتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

فكرة السوق

اضاف ابوالعينين في دراسته

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعى : الموقف العربي:السوق العربية المشتركة — رقم العـــــدد : ٢٩٩٤
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٢٥

ان فكرة «السوق»، اكتسبت السنوات الأخيرة اقتناعا متزايدا لدى الرأى العام العربى والمفكرين والبرلمانات والحكومات العربية على السواء، وليس ادل على ذلك من مناداة الرئيس حسنى مبارك بها فى كل موقف أو مناسبة كذلك عدد من القادة العرب الآخرين كذلك ما دار حولها من مداولات وما صدر من قرارات، عن الاتحاد البرلمانى العربى، وقيامه بتشكيل لجنة فرعية مخصصة لها فى اطاره من رؤساء البرلمانات، وانشاء لجان برلمانية خاصة بها فى كل برلمان عربى"

الاهمية الكبرى المتميزة لاختيار صيغة (السوق المشتركة) بالنسبة للمنطقة العربية، كهدف مستقبلى وأداة ملائمة لحركة التكامل الاقتصادى العربى ترجع إلى طبيعة مرحلة «السوق» تعنى تلقائيا وبالضرورة، توفير افضل الفرص لنجاح مشروع التكامل فى مجمله مما يؤدى إلى:

■ يترتب على تحرير حركة جميع الموارد والعوامل والنشاطات الاقتصادية، ايجاد افضل امكانية لبناء نمط متوازن للتوزيع المتكافئ والعادل للمكاسب والاعباء بين الدول الاطراف، التى تتباين مواردها وهياكلها الاقتصادية وقواعدها الانتاجية ومزاياها النسبية والتنافسية، مما يعود على كل منها بقدر معقول من المصالح المتولدة عن التكامل التى يمكن ان تعززها تدابير اخرى مساعدة تعويضية ومرحلية، لضمان تحقيق التوازن، خاصة فى حالات الدول أو المناطق الاقل نموا، والقطاعات الانتاجية الاكثر تضررا، ومصادر الموارد المالية الاكثر تأثرا.

■ يترتب على ذلك حدوث تفاعلات اقتصادية مختلفة ومستمرة، ينتج عنها بلورة مصالح جماعية متزايدة، يمكن ان تتبلور فى صيغ مختلفة مثل المشروعات المشتركة، ودمج الاسواق المالية وتعبئة الموارد الجماعية للتنمية والاستثمارات.

■ اكتساب «السوق» صفة وسمات الكتلة الاقتصادية المندمجة ذات الكفاءة والقدرة التنافسية على المستوى الاقليمى والعالمى، لتستطيع ان تزيد مكاسبها من العلاقات والمعاملات الاقتصادية الخارجية، وتدعم مركزها التفاوضى مع الكيانات والقوى الاقتصادية الاخرى، وتعزز قدرتها على المساومة لخدمة مصالحها على الساحة الاقتصادية العالمية.

واقعية

تساءل ماذا يعنى كل ذلك للمنطقة العربية، وما انعكاساته فيما يخص تحقيق قيام سوق عربية مشتركة فى المستقبل المنظور، ومدى واقعية هذا الهدف او الحلم وفرص تحويله إلى حقيقة؟

الدول العربية جميعا قطعت فى العقدين الاخيرين مرحلة مهمة من انطلاق واستمرار التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وان كانت قد اتسمت بالتقلب، بسبب اعتمادها إلى حد كبير على مستوى العائدات النفطية التى تعرضت للاضطراب، وانعكاسات ذلك على الدول النفطية وغير النفطية على السواء شهدت الفترة تنويعا وتطويرا بعيد المدى فى استثمار الموارد وبناء الهياكل الاقتصادية والقواعد الانتاجية فى اقتصادات معظم الدول العربية، شملت الصناعات التحويلية بوجه خاص، وسلسلة من الخدمات، وسوق المال لان تلك التطورات لم تنعكس بالقدر الكافى حتى الآن، على التجارة الخارجية العربية خاصة هيكل الصادرات والمبادلات التجارية العربية البينية سلعيا وجغرافيا، وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات البينية، ونمو وفاعلية المؤسسات القومية المشتركة للتعاون بين الدول العربية.

■ انعكاساتها على تطور فكرة وحركة التكامل الاقتصادى العربى الموقف يعتبر سلبيا تماما، لم تستطع الدول العربية ان تدرك حتى الآن ان تحركها نحو التكامل كان وسيظل ضرورة ملحة لخدمة مصالحها جميعا، المشتركة والقطرية على السواء ـ بل وضرورة بقائها على الساحة العالمية.

يتضح ذلك بمعايير موضوعية عديدة اهمها التكامل يمنح كل دولة عربية سوقا اقليمية أوسع من سوقها المحلية، لتنمية صادراتها، وتشغيل وحداتها الانتاجية بكامل طاقاتها، بما ينعكس على الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية من حيث الأسعار والجودة، والانتشار، ومواجهة المنافسة الأجنبية الشرسة القادمة إلى اسواقها.

اتساع السوق يترتب عليه جذب الإستثمارات الخارجية إلى المنظمة العربية، اعتمادا على الحجم الكبير للسوق، وبالتالى توسيع الطاقات الانتاجية، وتوليد فرص العمل الجديدة، وملاحقة التطورات التكنولوجية العالمية.

الموارد الاقتصادية العربية الطبيعية والبشرية والمالية وحجم السوق المستهدف، توفر أفضل الفرص لرؤوس الاموال العربية، لتحقيق معدلات أعلى لعوائد الاستثمار، بما يجب ان يدعو ويحفز المستثمر العربى لتوظيف امواله فى وطنه العربى الكبير فى استثمارات مباشرة مع تطورات الإصلاح والتحرير الاقتصادى، بالتالى تقارب الانظمة الاقتصادية والاجتماعية، والتحسن الواضح فى مناخ الاستثمار فى جميع الدول العربية، وتطور اسواق المال والصناعة المصرفية فى معظم الدول العربية بصورة ملموسة، علما بان رؤوس الأموال العربية المهمة أو المستثمرة بالايداعات وغيرها فى الخارج تربو الآن على الف مليار دولار فى معظم التقديرات"

■ التكامل الاقتصادى العربى فى صورة «سوق مشتركة» الاداة المثلى والأمل الوحيد لمكافحة البطالة والفقر والتخلف العربى، بسبب ما يتيحه من توسع كمى وتطور نوعى فى النمو الاقتصادى، وايجاد فرص العمل الجديدة، وتنمية الموارد البشرية للاستجابة لاحتياجات سوق العمل، وايجاد قاعدة علمية تكنولوجية ذاتية لبحوث التطوير فى الصناعة والزراعة والخدمات، وتحسين فرص زيادة الدخل الحقيقى للفرد، وتحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع والمواطن العربى.

■ التكامل الاقتصادى العربى فى صورة «سوق مشتركة» يسمح تلقائيا بربط اجزاء من شبكات النقل ووسائل المواصلات والاتصالات، وتطور صناعات الخدمات والمعلومات فى مختلف المجالات، لمواجهة احتياجات التوسع الاقتصادى والتفاعل الاجتماعى، واندماج اسواق المال ودمج المؤسسات والشركات فى كيانات اكبر واكثر تنافسية.

■ التكامل الاقتصادى العربى فى صورة «سوق مشتركة» ينتج عنه قيام كيان اقتصادى كبير، يمكنه ان يتعامل بكفاءة افضل مع عصر العولمة، ويدافع بثقله الجماعى فى عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى، عن المصالح العربية على الساحة الاقتصادية العالمية، فى جميع الاتجاهات والمجالات.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	فتحي النادى
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٣٠٠٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

اقتراحات غير تقليدية لانشاء سوق عربية مشتركة!

■ د. فتحي النادى ■

لم تعد الحاجة لانشاء سوق عربية مشتركة ترفا يسكن منطقة الأماني وحلما قوميا يداعب خيال الاقتصاديين ورجال الأعمال العرب.

ولقد وعت الدول الاوروبية الدرس مبكرا فانضمت الى كيان ضخم استمر الاعداد له سنوات ويسير بخطى واسعة نحو تحقيق التكامل بين الدول الاعضاء هو السوق الاوروبية المشتركة التي فتحت الحدود بينها وسهلت سبل التجارة البينية والتصدير باسمها لمنتجات تصنع في أية دولة من دول السوق بالمواصفات القياسية للسوق وتحمل علامة الجودة المميزة له كما اصدرت السوق عملة موحدة يتم التعامل بها اصبحت تنافس الدولار وتحد من سطوته، ارادت الدول الاوروبية ان تواجه التكتلات الاقتصادية العملاقة للولايات المتحدة الامريكية والا تتركها تنفرد بالسوق العالمي على النحو الذى كان سائدا من قبل والذى امتد ليشمل امتداد نفوذها ليس الى جارتها كندا فحسب وانما ليشمل امريكا الشمالية في كيان اقتصادى اطلق عليه «النافتا» اختصارا لاسم اتفاقية التجارة الموحدة مع امريكا الشمالية والذى استطاعت الولايات المتحدة من خلاله ان تصنع بعض منتجاتها الاستراتيجية مثل السيارات التي تعتبر عصب الاقتصاد الامريكي في البرازيل وغيرها بتكلفة ارخص عشرين مرة، وان تصدر في ذات الوقت منتجاتها الى سوق عالية الاستهلاك دون ان تحقق الاتفاقية لدول الشمال ما كانت تحلم بتحقيقه من تصدير سلعها لامريكا وكندا وتوجد لمواطنيها فرص عمل خارج حدودها في الدولتين.

ولاتزال امريكا باقتصادها العملاق مركزا ليس لجذب الاستثمار فحسب وانما لتوجيهه كذلك حيث ان فيها وحدها 27 مؤسسة من المائة مؤسسة العملاقة التي تقود الاستثمار في العالم بينما لا يوجد في اليابان سوى 17 والمانيا وبريطانيا مجتمعتان 11 والباقى موزع بين باقي دول العالم. وطبيعى ان تستأثر تلك الدول بنصيب الاسد من تدفقات رأس المال المستثمر عالميا بينما لا تحظى دول الشرق الاوسط مجتمعة الا على 22,6٪ فقط بعد ان كانت لا تتجاوز 5,2٪ عام 1997. واذا ما علمنا ان حجم الاستثمارات الخارجية في العالم قد بلغ 649 مليار دولار عام 1999 طبقا لما اعلن بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الانكتاد» وان امريكا وحدها تحظى باكثر من 193 مليارا من حجم تلك الاستثمارات لتبين لنا حجم المخاطر التي نتعرض لها في منطقتنا لو تباطأنا اكثر من ذلك في انشاء السوق العربية المشتركة التي يمكن ان تستفيد من خبرات الآخرين وتقوم على اساس متين متوافر حاليا عماده اسس اربعة هي:

اولا: توافر الموارد المادية لشراء التكنولوجيا والخبرة غير المتوافرة لدينا لحين تكوين كوادر بشرية قادرة على العمل بمجال الاستثمار والبورصات والشراكة وتكوين الشركات العابرة للقارات والتصدير.

ثانيا: توافر الخبرة الميدانية المتراكمة في مجالات العمل المختلفة.

ثالثا: وجود قاعدة صناعية حالية نجحت في الوصول بالانتاج العربي في بعض الدول الى مستوى جيد.

رابعا: انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بالفعل والذى يحتاج الى الدعم الدائم.

ولعلى اقترح هنا طرقا عملية غير تقليدية يمكن ان تسرع بإنشاء السوق العربية المشتركة التي ندعو اليها وتتلخص فيما يلي:

■ مبادرات مقننة تبدأ بما يمكن ان نسميه «مجموعات اقتحام» من رجال الاعمال في كل العالم العربي والغرف التجارية تدفع التجارة البينية في الدول العربية في اتجاه انشاء السوق وتطوير طرق مبتكرة للتسويق بالمبادأة والتخطيط والتنسيق المسبق.

■ تفعيل دور الجامعة العربية - بيت كل العرب - لايجاد آليات فاعلة لازالة العوائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول الاعضاء.

■ ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء.

■ ضمان حرية الحركة والتنقل للافراد ورؤوس الاموال.

■ وضع مخطط شامل طويل المدى لتحقيق التكامل في الانتاج.

■ التفاوض الجماعي في كل ما يختص بالدول الاعضاء اقتصاديا.

■ انشاء قواعد معلومات لشكل وحجم وامكانيات السوق.

■ اطلاق حرية التملك بين الدول الاعضاء دون تعقيدات بيروقراطية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	يحي المصري
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٣٠٠٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/١٠

كيف تتحقق السوق العربية المشتركة؟

منذ عـام 1964 ونحن نطالب بإنشاء سوق عربية مشتركة تضم الجوانب المختلفة للتعاون الاقتصادي العربي والذي تعثر في مرحلة سابقة وتجمد في مرحلة أخرى، وقد اعترف بذلك الأمين العام المساعد السابق للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية عندما صرح في أحد أحاديثه أن التعاون الاقتصادي العربي لم يصل إلى مرحلة التعاون العربي الجاد والحقيقي في الوقت الذي وصل فيه التعاون الاقتصادي مع الخارج إلى مستويات أفضل.

لقد كان الهدف من التعاون الاقتصادي العربي هو الوصول إلى وحدة اقتصادية عربية كاملة تم اقرار اتفاقية لها في عام 1956 وذلك عن طريق الوسائل التالية الموضحة بها:

1 ـ جعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.

2 ـ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.

3 ـ توحيد أنظمة النقل والترانزيت.

4 ـ عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

5 ـ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن الاخرى شروطا متكافئة.

6 ـ تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

7 ـ (أ) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الاخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص. (ب) تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

8 ـ تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها.

9 ـ توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية.

10 ـ اتخاذ اية اجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المبينة في المادتين الاولى والثانية، على أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

ولاشك أن هذه الوسائل لو تحققت أو حتى تحقيق جزء منها، كان يمكن أن تمهد للسوق العربية المشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة التي يضرب بها المثل حاليا وهي إن كانت قد ضمت وحدة اقتصادية أوروبية، فإن كل دولة ظلت قائمة كما هي على المستوى السياسي.

لقد كان هناك عدد من الاليات العملية التي ساعدت ومهدت لانشاء السوق الأوروبية المشتركة من أهمها في تصوري انشاء الصندوق الأوروبي للتنمية الاقليمية الذي انشأته الجماعة الأوروبية عام 1979 بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الاقاليم الأوروبية الفقيرة داخل الجماعة الأوروبية والتي كانوا يسمونها مناطق المشكلات، على اساس أن فقر هذه الاقاليم بالنسبة للاقاليم الأوروبية الاخرى، كان يوجد مشكلات داخل الجماعة الاوروبية.

الفقرا. والأغنياء

ولقد رؤي حينئذ أن التعاون الاقتصادي الجاد بين الاقاليم الفقيرة والاقاليم الغنية داخل الجماعة الأوروبية، يمكن أن يكون تمهيدا عمليا لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وقد بلغت الأموال التي تم انفاقها على هذه الاقاليم الفقيرة حتى عام 1985 مايقرب من 800 مليون وحدة أوروبية، كما بلغت المشروعات التي اقيمت داخل هذه الاقاليم عن طريق هذا الصندوق حوالي 2760 مشروعا في عشر دول من دول الجماعة الأوروبية التي شكلت منها السوق

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	يحي المصرى
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٣٠٠٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/١٠

الاوروبية المشتركة خمس عشرة دولة.

وبذلك كان هذا الصندوق الأوروبي بمثابة أول آلية عملية في اقامة السوق الأوروبية المشتركة، حيث ساعدت على تقارب الفجوة الكبيرة بين سكان دول السوق، كما ساعدت على رفع مستوى التنمية الاقتصادية في الاقاليم الاكثر فقرا، بما أدت إليه من اقامة مشروعات انتاجية وخدمية كانت هذه الاقاليم في حاجة شديدة إليها.

وبالتالي فبعد قيام السوق الأوروبية المشتركة وبعد فتح الحدود بين دول السوق الخمس عشرة، والسماح لأي مواطن في دولة من دول السوق أن يعمل أو يقيم مشروعا داخل دول السوق الأخرى، وأن يحصل على كل المزايا التي تمنح للمواطنين الاصليين في تلك الدولة، بعد كل هذه المزايا لم نسمع عن قيام هجرات كبيرة داخل دول السوق يمكن أن تؤثر على بعضها البعض، وإنما التزم كل مواطن بوطنه الأصلي وبأرضه التي عاش فيها، بينما حصل على مزايا عديدة من قيام السوق سواء في تنقلاته داخلها أو في تسويق منتجاته.

وكانت التجارة البينية من أهم القطاعات التي حققت مزايا لجميع مواطني السوق حيث ألغيت جميع الحواجز التي كانت تحول دون توسيع حجم التجارة البينية، مما أدى إلى زيادتها من 30٪ من جملة تجارة أوروبا الخارجية في الستينات إلى 60٪ في التسعينات وهو ما أدى إلى زيادة في الانتاج القومي الأوروبي ومعالجة مشاكل البطالة التي كانت متزايدة في هذا الوقت داخل الدول الأوروبية.

كما لا يخفى أن ذلك قد أدى ايضا إلى استفادة جميع التجار الاوروبيين الذين استطاعوا توسيع تجارتهم مع الدول غير الاعضاء في أوروبا، وهي الدول التي تحاول حاليا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

فإذا كنا ننادي باقامة السوق العربية المشتركة بصفة عاجلة فإنه يتعين أن نبدأ بالتخطيط لإنشاء آليات لإقامة السوق، ومن أولها انشاء صندوق عربي لتنمية الاقاليم العربية الفقيرة على غرار الصندوق الأوروبي للتنمية الاقليمية، وعلى أن يكون هدفه الوحيد هو تنمية الاقاليم الفقيرة في المنطقة العربية كالصومال وجيبوتي والسودان واليمن.. إلخ.

يقوم هذا الصندوق بوضع خطة تنمية شاملة لجميع الدول في المنطقة العربية، تتضمن المشروعات التي يتعين اقامتها محليا واقليميا بالاضافة إلى المشروعات الاخرى التي تقيمها الحكومات المحلية والقطاع الخاص في هذه الدول، والتي يتم تمويلها محليا، خطة شاملة وكاشفة لجميع الجوانب الانمائية التي ترفع من شأن سكان هذه الدول وتقضي على البطالة وتعالج الامراض وترفع من نسبة التعليم بالاضافة إلى انشاء المشروعات الانتاجية والخدمية التي تتطلبها هذه الدول والتي تعالج البطالة والفقر فيها.

التمويل من الدول الغنية

واقترح أن يتم تمويل هذا الصندوق من حكومات الدول العربية الغنية بالحصص التي يتم الاتفاق عليها، كما يساهم في تمويل رأسماله الصناديق العربية والبنوك العربية الكبيرة والمؤسسات الاقليمية كالبنك الاسلامي للتنمية وبنك التنمية الافريقي، والمؤسسات الاقليمية الأخرى التي سبق أن ساهمت فيها الدول العربية، هذا بالاضافة إلى تمويل من بعض المؤسسات الدولية كهيئة التنمية الدولية، التي تقدم قروضها بفائدة لاتزيد على 1٪ للدول الفقيرة، كما اقترح ايضا مساهمات من كبار رجال الاعمال العرب بفائدة بسيطة ولفترات طويلة.

أما تمويل المشروعات التي ينشئها الصندوق في ضوء خطة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، فاقترح أن يتم تمويلها بالشكل التالي:

- نصف رأس المال المطلوب من أموال الصندوق.
- ربع رأس المال المطلوب من رجال الاعمال والمستثمرين العرب.
- ربع رأس المال المطلوب يطرح للاكتتاب العام داخل الدول العربية.
- قروض من مؤسسات الاقراض العربية إذا تطلب الأمر.

وعلى أن تستخدم الارباح المستحقة للصندوق في انشاء مشروعات اجتماعية داخل الدول المنشأة بها، كالمستشفيات والمدارس والجامعات والمصحات ومراكز التدريب المهني بالاضافة إلى المعاونة في انشاء واصلاح البنية الاساسية كالطرق والكباري ووسائل المواصلات والمياه والمجاري والنوادي.. إلخ أما الجزء الآخر من الارباح يتم توزيعه على المساهمين.

أقول مضى مايزيد على خمسة وثلاثين عاما ونحن نطالب ونتكلم عن السوق العربية المشتركة، كما مضى أكثر من نصف قرن ونحن نطالب ونتكلم عن التعاون الاقتصادي العربي، بعد أن رأينا التردي الواضح في كثير من المنطقة العربية، ورأينا الشهداء يتساقطون كل يوم أمامنا على يد الأعداء، وقد أصبح على كل أمين مخلص لبلاده العربية أن يفكر في آليات عملية لتحقيق السوق العربية المشتركة، قبل أن تتزايد الازمات وتتحول إلى كوارث بل وأن يساهم كل منا في تحقيقها بما يملك من جهد وعمل.


Bibliotheca Alexandrina
0286512